وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية

الإدماج المجتمعي للنازحين بعد العودة: التحديات وافاق التكيف

اعداد الباحثين

د. عمر حمدان جبوري
رئيس ابحاث

الاء فرحان هيال
اختصاصي جودة

2025

المستخلص

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل واقع إعادة إدماج النازحين العائدين في مناطقهم الأصـــلية في العراق في مرحلة ما بعد النزاع، من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والمؤسسية التي تؤثر في استدامة العودة والاستقرار المجتمعي. وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن العودة المكانية لا تعني بالضرورة تحقق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ما لم تُدعم بسياسات عامة متكاملة تضمن توفير الخدمات الأساسية وفرص العيش الكريم وتعزيز التماسك المجتمعي.

وتبين نتائج الدراســـة أن عملية إعادة الإدماج ما تزال تواجه تحديات بنيوية متعددة، أبرزها ضـــعف البنى التحتية في مناطق العودة، وغياب فرص العمل المســـتقرة، وارتفاع مســـتويات الفقر والبطالة بين العائدين، فضـــلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية المتراكمة نتيجة سنوات النزوح والصـــدمات المرتبطة بالنزاع. كما كشفت الدراسة عن محدودية التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود وتداخل الأدوار وعدم تحقيق أثر تنموي مستدام.

وأظهرت النتائج أن الإدماج الناجح يتطلب الانتقال من مقاربة الإغاثة الطارئة إلى مقاربة تنموية طويلة الأمد، تقوم على تمكين العائدين اقتصـــادياً، وضـــمان ادماجهم في شـــبكات الخدمات العامة، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي. فضـــلاً عن أن غياب رؤية وطنية شاملة لإعادة الإدماج ينعكس سلباً على استقرار مناطق العودة ويجعلها عرضةً لإعادة النزوح أو لتفاقم الهشاشة الاجتماعية.

وخلصـــت الدراســـة إلى أن إعادة الإدماج تمثل قضـــية تنموية وأمنية في آن واحد، وترتبط بشـــكل مباشـــر بمســـارات بناء الســـلام والتعافي المجتمعي، ومن ثمَّ فإن نجاح هذه العملية يتطلب تبني سـياسـات حكومية واضـحة، وتعزيز الحوكمة المحلية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم، وضـمان استدامة التمويل، فضـلاً عن إدماج العائدين في خطط التنمية الوطنية بوصفهم فئة ذات أولوية اجتماعية واقتصادية، وبذلك تشكل إعادة الإدماج مدخلاً أساسـياً لتحقيق الاسـتقرار المجتمعي وتعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة بالنزوح على الصـمود والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع.

المحتويات

المستخلص ١

المقدمـــة: ٣

الفصل الأول/ الأطار المنهجي والنظري للدراسة ٤

اولاً: منهجية الدراسة ٤

١. **مشكلة الدراسة** ٤

٢. **اهداف الدراسة** ٤

٣. **اهمية الدراسة** ٥

٤. **الفرضيات** ٥

٥. **منهج الدراسة** ٥

٦. **حدود الدراسة** ٥

٧. **مفاهيم اصطلاحية.** ٦

ثانياً: الدراسات السابقة ٧

ثالثاً: الاطار النظري ١٦

١. **مفهوم النزوح الداخلي** ١٦

٢. **الإدماج المجتمعي.** ١٧

٣. **اليات تحقيق العودة المستدامة كغاية استراتيجية** ١٩

٤. **العوامل المعززة للتكيف الاجتماعي بعد العودة:** ٢٠

الفصل الثاني: تحليل واقع النزوح والعودة ٢٣

أولا: واقع النزوح في العراق ٢٣

ثانياً: تحليل واقع العائدين في العراق ٣١

ثالثاً: تحديات واقع العائدين في العراق ٣٢

رابعاً: تحليل (SWOT) لواقع العائدين في العراق: ٣٥

خامساً: أدوار المجتمع في دعم إعادة الإدماج ٣٧

الفصل الثالث: الإطار العملي ٤٠

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة ٤٠

ثانياً: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة ٤٦

ثالثاً : المقابلات الميدانية ٨٦

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات ٩٠

قائمة المصادر ٩٤

المقدمـــــــة:

شـهد العـراق فـي العقـود الأخيـرة موجـات نـزوح جمـاعي نتيجـةً للصـراعات المسـلحة والاضـطرابات الأمنيـة التـي أثـرت بشـكل كبيـر علـى البنيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية للـبلاد. ومـع تحسـن الأوضـاع الأمنيـة، بـدأت عمليـة إعـادة النـازحين إلـى منـاطقهم الأصـلية، إلا أن هـذه العمليـة لا تـزال تشـكل اختبـارًا حقيقيًـا لقـدرة المجتمـع والدولـة علـى التعـافي، اذ إن التحـديات التـي يواجههـا العائـدون تتسـم بتعقيـد فريـد؛ فهـي لا تقتصـر علـى النـقص الحـاد فـي الخـدمات الرئيسـة، مثـل السـكن والمـاء والكهربـاء، بـل تتغلغـل فـي النسـيج الاجتمـاعي والنفسـي للأفـراد والمجتمعـات علـى حـد سـواء، اذ يعـاني العديـد مـن العائـدين مـن صـدمات نفسـية عميقـة مرتبطـة بفقـدان الأحبـاء والممتلكـات، والتعـرض للعنـف، والعـيش تحـت وطـأة الخـوف لفتـرات طويلـة. فضـلاً عـن تحـدي الوصـم الاجتمـاعي أو الشـكوك التـي قـد تلاحـق بعـض الأسـر العائـدة، ممـا يعيـق عمليـة تقبلهم مـن قبـل المجتمـع المضـيف الـذي قـد يكـون هـو نفسـه قـد عـانى مـن تبعـات الصـراع. وعلـى الصـعيد الاقتصـادي، يواجـه العائـدون إشـكاليات البطالـة والفقـر متعـدد الأبعـاد؛ فقـد دُمـرت البنيـة التحتيـة الاقتصـادية فـي منـاطق العـودة، كمـا أن مسـألة توثيـق الملكيـة تشـكل عقبـة كبـرى، ممـا يـؤخر إعـادة بنـاء المنـازل ويعيـق الوصـول إلـى التمويـل التنمـوي ومـن ثـم فـإن مسـألة إدمـاج العائـدين بعـد النـزوح الـداخلي لا تقتصـر علـى تـوفير البنيـة التحتيـة والخـدمات الرئيسـة، بـل تمتـد لتشـمل بنـاء الثقـة المجتمعيـة، وتجـاوز آثـار الصـدمات، وتعزيـز فـرص التكيـف الاجتمـاعي والاقتصـادي وهـذا الامـر يتطلـب تطبيـق مبـادئ العدالـة الانتقاليـة مـن خـلال آليـات للتعـويض، وإعـادة التأهيـل، وضـمان عـدم التكـرار وعليـه يعـد التكيـف الاجتمـاعي عمليـة ديناميكيـة للتوافق مع الواقع الجديد فهو يعتبر ركيزة أساسية لضمان عودة طبيعية وآمنة ومستدامة.

ومـن هنـا تبـرز أهميـة دراسـة هـذا الموضـوع لفهـم طبيعـة التحـديات المعقـدة التـي يواجههـا العائـدون، سـواء علـى صـعيد التماسـك الاجتمـاعي أو إعـادة الادمـاج فـي النسـيج المجتمعـي والاقتصـادي، واستكشاف الآفاق المستقبلية لـ التكيف الاجتماعي بوصفه مفتاح الاستقرار والتنمية.

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى تسـليط الضـوء علـى واقـع العائـدين بعـد النـزوح الـداخلي فـي العـراق، وتحليـل التحـديات بعمـق، واسـتعراض السياسـات والبـرامج الممكنـة التـي تسـهم فـي دعـم تكـيفهم الاجتمـاعي وادمـاجهم الفعّـال، بمـا يعـزز مـن فـرص إعـادة بنـاء مجتمـع متماسـك وقـادر علـى مواجهـة تـداعيات النزوح وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

الفصل الأول/ الأطار المنهجي والنظري للدراسة

تمهيد:

تُعدّ ظاهرة النزوح الداخلي من أبرز التحديات الاجتماعية والإنسانية التي واجهت المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، اذ نأتي هذه الدراسة استجابةً للحاجة الماسّة إلى تحليل آفاق التكيف الاجتماعي والتحديات المرتبطة بعودة النازحين، في ظل ما تشهده مناطق العودة من تحولات اقتصادية، وخدماتية، وأمنية، واجتماعية. وانطلاقاً من هذا الواقع، تم تصميم منهجية الدراسة لتشمل تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها، وتوضيح أهمية الموضوع وحدوده، فضلاً عن بيان الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وطرق تحليلها، بما يضمن الوصول إلى نتائج واقعية وتوصيات قابلة للتطبيق تسهم في دعم سياسات إعادة الإدماج الاجتماعي للعائدين بعد النزوح بطريقة تُمكّن من فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في إعادة الإدماج المستدام.

اولاً: منهجية الدراسة

١. مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات التي يواجهها العائدون الى مناطقهم وعدم تقبل المجتمعات لبعض منهم، فضلاً عن ضعف الادماج الذي يضمن استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، ويسهم في تعزيز السلم الاهلي والتماسك المجتمعي، ومن هذه المشكلة تبرز لنا تساؤلات من ابرزها:

أ- ما أبرز التحديات التي يواجهها العائدون بعد النزوح؟

ب- ما الآليات المعتمدة لاستدامة التكيف الاجتماعي للعائدين بعد النزوح؟

ت- ما دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم عملية ادماج العائدين بعد العودة؟

٢. اهداف الدراسة

تتلخص اهداف الدراسة فيما يلي:

أ- معرفة أبرز التحديات التي يواجهها العائدون بعد النزوح.

ب- تحديد الاليات المعتمدة لدعم العائدين وضمان تكيفهم الاجتماعي بعد النزوح بشكل فاعل ومستدام.

ت- معرفة الإجراءات الحكومية المعززة لتسهيل عودة النازحين وادماجهم بشكل فعال ومستدام.

٣. اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في الوقوف على واقع حال العائدين والتحديات التي تواجههم، فضلاً عن آليات تكيفهم، وهي تتلخص في الاتي:

أ- تسهم هذه الدراسة في فهم التحديات التي تواجه العائدين في مناطقهم الأصلية.

ب- تسهم هذه الدراسة في توجيه السياسات الحكومية والمجتمعية لتحسين الخدمات وضمان وصولها إلى العائدين كافة مما يسهم في إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي.

ت- تسليط الضوء على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الخارجة من النزاعات.

٤. الفرضيات

تنطلق الدراسة من فرضيات عدة مفادها:

أ- تسهم معالجة قضايا التمييز والمصالحة المجتمعية في تعزيز السلم الاهلي وتقليل النزاعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزوح.

ب- اعادة بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة تداعيات النزوح في مناطق العودة يستلزم تظافر الجهود الحكومية والمجتمعية والدولية.

ت- توفير فرص عمل وبرامج تدريب مهني يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للعائدين مما يقلل من مخاطر عدم الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين.

٥. منهج الدراسة

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم استخدم هذا المنهج لتحليل واقع حال النزوح والعودة وعمليات التأهيل في المحافظات الخارجة من النزاع.

ب- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدام هذا المنهج في جمع البيانات وتحليلها.

٦. حدود الدراسة

أ- **الحدود المكانية:** تم اختيار المحافظات المحررة (الانبار، الموصل، كركوك، صلاح الدين، ديالى).

ب- **الحدود الزمانية:** يتم الاعتماد على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين للاعوام (٢٠١٤ لغاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٥)، وبيانات الاستبانة التي تم اجراءها عام ٢٠٢٥، فضلاً عن مقابلات تم اجرائها في محافظة كركوك في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٥.

٧. مفاهيم اصطلاحية

أ- **النزوح الداخلي:** هو حركة الأفراد أو الجماعات داخل حدود الدولة نتيجة صراعات مسلحة، كوارث طبيعية، أو تهديدات أمنية، اذ يغادرون أماكن سكناهم الأصلية دون أن يعبروا حدوداً دولية معترف بها.

ب- **العائدون:** هم الأشخاص أو الأسر النازحة الذين قرروا العودة إلى مناطقهم الأصلية بعد انتهاء أو تراجع أسباب النزوح، سواء بشكل طوعي أو بدافع الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ت- **الادماج الاجتماعي:** هو عملية تفاعل متبادل بين الفرد والمجتمع تستهدف تعزيز شعور الانتماء والقبول المتبادل، بما يضمن مشاركة العائدين في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ث- **التكيف الاجتماعي:** هو قدرة الأفراد أو الجماعات على التفاعل مع بيئتهم الاجتماعية الجديدة أو المستعادة، عبر تعديل سلوكياتهم وتوقعاتهم وأنماط حياتهم لتلائم الظروف المستجدة بعد العودة من النزوح.

ج- **التماسك المجتمعي:** هو درجة الترابط والثقة والتعاون بين أفراد المجتمع، والتي تمثل عاملاً رئيساً في دعم إدماج العائدين وإعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد فترات النزاع أو النزوح.

ح- **الاستقرار المجتمعي:** هو حالة من التوازن النسبي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تسمح للأفراد والعوائل بالعيش بكرامة، والمشاركة الفاعلة في النشاطات المجتمعية دون تهديدات وجودية أو إقصاء.

خ- **العودة المستدامة:** هي العملية التي يعود من خلالها النازحون إلى مناطقهم الأصلية بشكل آمن وطوعي، مع ضمان استمرارية العيش الكريم من خلال توفير الخدمات الرئيسة وفرص العمل والسكن المناسب، وتعزيز التماسك الاجتماعي بما يضمن عدم تكرار النزوح مرة أخرى. وتشترط العودة المستدامة تهيئة بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، تسمح للعائدين بالادماج والمشاركة الفاعلة في المجتمع المحلي على المدى الطويل.

د- **التنمية المستدامة:** هي عملية شاملة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتشمل في سياق النزوح توفير فرص عادلة للعائدين في مجالات التعليم، العمل، الصحة، والمشاركة المجتمعية وغيرها من المجالات.

ثانياً: الدراسات السابقة

يشكل إدماج النازحين العائدين قسراً أو طوعاً إلى مناطقهم الأصلية في العراق بعد موجات النزوح الهائلة التي أعقبت صعود تنظيم داعش الارهابي وتحرير المناطق منه، تحدياً معقداً وحيوياً لاستقرار البلاد وتماسكها الاجتماعي وإعادة إعمارها. ويمثل هذا الإدماج عملية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد العودة المادية لتمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية. وتهدف الدراسات السابقة إلى تشريح هذه العملية، وفهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ادماج حقيقي ومستدام، واستكشاف سبل تعزيز التكيف الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين الافراد والمجتمع والدولة. ويستعرض هذا المحور الدراسات الأكاديمية والتقارير البحثية الرئيسة التي تناولت هذه القضية الحيوية، مع تحليل منهجي لمشكلاتها، فرضياتها، أهدافها، منهجياتها، نتائجها، سعياً لتقديم صورة شاملة ومتعمقة لأبرز ما توصلت إليه المعرفة الحالية.

١. التقارير

- **تقرير التقييم السريع لاحتياجات العائدين والمجتمعات المضيفة في المناطق المحررة (الموجة الرابعة) (٢٠٢٣)** تم اعداده من قبل وزارة الهجرة والمهجرين/ الهيئة الوطنية لإدارة شؤون النازحين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تتلخص المشكلة بمواكبة التغيرات السريعة في احتياجات النازحين العائدين والمجتمعات المضيفة في المناطق المحررة مع استمرار عمليات العودة وتغير الظروف على الأرض، لتوفير بيانات حديثة لدعم التخطيط للاستجابة وبرامج التعافي. وركزت على تحديث البيانات بعد موجة عودة جديدة وتراجع كبير في التمويل الدولي، ويهدف التقرير الى إجراء تقييم سريع وميداني لاحتياجات النازحين العائدين والمجتمعات المضيفة في المناطق المحررة حديثاً أو التي تشهد عودة مستمرة، لتحديث خطط الاستجابة وتوجيه توزيع الموارد الشحيحة.

ابرز النتائج التي تمخضت منه هي استمرار احتياجات أساسية ماسة: خاصة في مجال السكن (نسبة عالية من المساكن مدمرة أو متضررة جزئياً، صعوبات في استعادتها، عائلات تعيش في مساكن مؤقتة غير لائقة)، والخدمات الأساسية (كهرباء، ماء، صحة، تعليم) لا تزال دون المستوى المطلوب، تزايد معدلات الفقر والبطالة بين العائدين، مع انحسار فرص العمل وبرامج الدخل المؤقتة بسبب نقص التمويل، انتشار آثار الصدمات النفسية بين العائدين (لا سيما الأطفال والنساء)، مع نقص حاد في خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتخصصة والمستدامة، فضلاً عن وجود عائلات مشتبه بانتمائها السابق لداعش الارهابي في مناطق العودة والذي يثير توترات ومخاوف أمنية لدى المجتمعات المضيفة والعائدين الآخرين، ضعف التماسك الاجتماعي،

انسحاب أو تقليص كبير لبرامج العديد من المنظمات الدولية الإنسانية والإنمائية، مما فاقم من معاناة العائدين وزاد العبء على الحكومة والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

- **تقرير بعنوان "أوضاع النازحين العرب العائدين طوعياً من إقليم كردستان إلى محافظاتهم الأصلية – تحديات الحماية والاندماج"** (٢٠٢٤)، اعداد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يهدف التقرير الى رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات التي تعترض سبيل الادماج الآمن والمستدام للنازحين العرب العائدين من إقليم كردستان، وتقديم توصيات لتحسين أوضاعهم، وانطلق التقرير من مشكلة تكمن في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات المحددة التي تواجه النازحين العرب الذين عادوا طوعياً من إقليم كردستان العراق إلى محافظاتهم الأصلية (لا سيما نينوى وكركوك وصلاح الدين والانبار)، مع التركيز على قضايا الحماية والأمن والتمييز في سياق العودة والادماج. وكانت هناك مقابلات سرية مع (١٢٠) عائداً وعائدة من مناطق مختلفة في الإقليم إلى محافظاتهم ومع ممثلي منظمات مجتمع مدني محلية ودولية تعمل على قضايا النزوح في الإقليم والمحافظات المستهدفة ومع مسؤولين في حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية (وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة التخطيط) فضلاً عن مراجعة الشكاوى الواردة لمكاتب الهيئة المستقلة، وتوصل التقرير الى نتائج عدة منها ان هناك صعوبات في نقل السجلات المدنية والتعليمية من الإقليم إلى السلطات الاتحادية، وتعقيدات في الحصول على الوثائق الثبوتية، وتمييز في تقديم الخدمات لبعض العائدين، فضلاً عن اضطرار بعض العائدين لمغادرة مناطقهم الأصلية مرة أخرى (إما للعودة إلى الإقليم أو النزوح إلى مناطق أخرى داخلية) بسبب الشعور بعدم الأمان أو غياب سبل العيش، تحديات إثبات الملكية.
- **تقرير متابعة العودة: العراق من قبل منظمة الهجرة الدولية (٢٠٢٤) (IOM)**، ان التقرير يوفر سلسلة زمنية طويلة (١٥ جولة من التقارير منذ عام ٢٠١٥)، اذ يتيح التقرير تتبع الاتجاهات والتغيرات في أوضاع العائدين. وقد استخدمت منهجية قياسية تسمح بالمقارنة عبر الزمن. وتغطي عينات قصدية من العائدين في جميع المحافظات المستهدفة. ويعد هذا التقرير مصدر موثوق للمانحين والحكومة ويهدف لرصد وتقييم أوضاع النازحين العائدين في العراق (الاحتياجات، الخدمات، سبل العيش، التماسك الاجتماعي، الأمن) لتوفير معلومات دقيقة لدعم التخطيط للاستجابة وتخصيص الموارد، كما تم عمل مسوح اجتماعية لعينات قصدية من الأسر العائدة في جميع المحافظات التي تشهد عودة كبيرة (نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كركوك، بغداد) واستبيان موحد يشمل: البيانات الديموغرافية، ظروف العودة، ظروف السكن، الوصول إلى الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة، تعليم)، سبل العيش والدخل، التماسك الاجتماعي والتجارب الأمنية، الاحتياجات الرئيسة ويتم تنفيذ المسح بشكل دوري (شهري أو ربع سنوي).

وأبرز النتائج التي تمخض عنها التقرير: ان هناك نسبة كبيرة من العائدين يعيشون في مساكن متضررة أو غير مكتملة البناء. فضلاً عن صعوبات كبيرة في إصلاح المساكن بسبب ارتفاع تكاليف المواد وغياب الدعم الكافي، زيادة ملحوظة في معدلات البطالة وانعدام فرص العمل بين العائدين. ارتفاع حاد في نسبة الأسر التي تعتمد على استراتيجيات التكيف السلبية (بيع الأصول، الاقتراض، تقليل الوجبات). أثر التضخم الملموس على القدرة الشرائية، انخفاض في جودة وتوفر خدمات الكهرباء والمياه والصحة مقارنة بجولات سابقة في بعض المناطق، انخفاض كبير في تلقي المساعدات الإنسانية من المنظمات مقارنة بالسنوات السابقة.

٢. الدراسات الاكاديمية المحلية:

- **دراسة: (جاسم،٢٠١٩[١])** بعنوان " **الإدماج الاجتماعي للنازحين ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيقه: دراسة ميدانية في مخيمات أربيل**، تكمن مشكلة الدراسة في ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة أدى إلى تشتت جهود الإدماج في مخيمات النازحين، وتهدف الدراسة الى قياس مدى مشاركة النازحين في الأنشطة المجتمعية، فضلاً عن تقييم الدور المؤسسي في تسهيل الإدماج والتعرف على التحديات التي تواجه النازحين في التفاعل الاجتماعي، اما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الإدماج لا يمكن أن يتحقق دون شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني، كما أن التوعية المجتمعية كانت عاملاً فاعلاً في التقليل من النظرة السلبية تجاه النازحين.
- **دراسة: (عبد الرزاق، ٢٠٢٠[٢])** بعنوان " **التحديات الاجتماعية لإعادة إدماج النازحين في محافظة الأنبار**" تكمن مشكلة الدراسة في ان النازحين العائدون يعانون من التمييز وعدم تقبل المجتمع، وصعوبة العودة إلى السياق الاجتماعي السابق، كما تهدف الدراسة الى الكشف عن العوامل المؤثرة في الإدماج الاجتماعي وتحليل مدى تأثير النزوح طويل الأمد على العلاقات الاجتماعية وتقديم توصيات للسياسات العامة، وأشارت النتائج إلى أن النساء والأطفال هم الفئات الأكثر تضرراً من ضعف الإدماج، وأن ضعف البنى التحتية، والتمييز القبلي، وسوء الخدمات كلها عوامل تقوض عملية الإدماج المجتمعي.

- **دراسة (أحمد، ٢٠٢٠[٣])** بعنوان " **التحديات الاجتماعية لعمليات إعادة الإعمار وإدماج النازحين العائدين في محافظة نينوى دراسة ميدانية في قضاء الموصل**" تكمن مشكلة الدراسة في التركيز على الفجوة بين الجهود الرسمية لإعادة الإعمار المادي في الموصل (بعد تحريرها من تنظيم داعش الارهابي) وبين واقع التحديات الاجتماعية العميقة التي تواجه النازحين العائدين، مثل انعدام الثقة، الصراعات المجتمعية المستمرة، وصعوبة

---

[١] جاسم، سيف عبد الكريم، ٢٠١٩، الإدماج الاجتماعي للنازحين ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيقه: دراسة ميدانية في مخيمات أربيل.
[٢] عبد الرزاق، إسراء نوري، ٢٠٢٠، التحديات الاجتماعية لإعادة إدماج النازحين في محافظة الأنبار".
[٣] احمد، حسن كاظم، ٢٠٢٠، " التحديات الاجتماعية لعمليات إعادة الإعمار وإدماج النازحين العائدين في محافظة نينوى دراسة ميدانية في قضاء الموصل".

استعادة الممتلكات والسكن، والتي تعيق إدماجهم الفعلي وتجعل الإعمار مجرد عملية سطحية، تهدف الدراسة الى تحليل طبيعة وحدة التحديات الاجتماعية التي تواجه النازحين العائدين في قضاء الموصل، وتقييم أثر هذه التحديات على عملية إعادة الإعمار الشاملة واستدامة السلام الاجتماعي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، اذ جمعت البيانات من خلال استبيان وزع على (٤٠٠) أسرة من النازحين العائدين في عدة أحياء من الموصل (تم اختيارهم عشوائياً) ومقابلات معمقة مع (٣٠) فرداً من النازحين العائدين، وأعضاء في العشائر، وقادة مجتمع محليين، ومسؤولين محليين، وان أبرز الاستنتاجات تتمثل في انعدام الثقة: هو التحدي الأبرز، لا سيما بين العائدين والذين بقوا (المشتبه في تعاونهم مع داعش الارهابي أو قوات أخرى)، وبين العائدين والسلطات المحلية. هذه الثقة متدنية جداً وتعيق أي تعاون لتعزيز السلام، فضلاً عن استعادة الممتلكات والسكن: أسبابها: تدمير المساكن، احتلالها من قبل جهات أخرى، عدم وضوح سندات الملكية، فساد في لجان التعويضات، ومخاوف انتقامية، الصراعات المجتمعية المستمرة، الوصم الاجتماعي، ضعف دور المؤسسات المحلية: عجز واضح في قدرة الإدارات المحلية والمجالس البلدية على معالجة هذه التعقيدات الاجتماعية بشكل عادل وفعال.

– **دراسة: (البهادلي،٢٠٢١[٤])** بعنوان " **دور المنظمات غير الحكومية في دعم إدماج النازحين العائدين في المحافظات المحررة من داعش الارهابي: دراسة حالة محافظة ديالى**" تناولت مشكلة الدراسة محدودية تأثير برامج المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) في تعزيز الإدماج المجتمعي الحقيقي للنازحين العائدين في محافظة ديالى، رغم تنوع وتعدد هذه البرامج. وتساءلت عن أسباب هذه المحدودية وعن العوامل التي تعزز أو تعيق فعالية دور هذه المنظمات، تهدف الدراسة الى تقييم دور وفعالية المنظمات غير الحكومية في دعم عملية الإدماج المجتمعي للنازحين العائدين في محافظة ديالى، وتحديد معوقات هذا الدور والعوامل المساعدة له، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة (محافظة ديالى) مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من خلال تحليل وثائق (تقارير المنظمات، خطط المشاريع، تقييمات الأثر) واستبيان موجه لموظفي (١٥) منظمة محلية ودولية تعمل في ديالى، فضلاً عن مقابلات معمقة مع مدراء مشاريع في (١٠) منظمات، مجموعات بؤرية مع (٥) مجموعات من النازحين العائدين المستفيدين من برامج المنظمات، مقابلات مع مسؤولين حكوميين محليين في ديالى، وأبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

[٤] البهادلي، زينب عبد الحسين، ٢٠٢١، " دور المنظمات غير الحكومية في دعم إدماج النازحين العائدين في المحافظات المحررة من داعش الارهابي: دراسة حالة محافظة ديالى".

- طبيعة البرامج: هيمنة برامج الإغاثة الطارئة (مواد غذائية، مأوى مؤقت، مستلزمات صحية) على حساب برامج الإدماج طويلة الأمد (التأهيل النفسي الاجتماعي، التمكين الاقتصادي المستدام، تعزيز التماسك الاجتماعي، دعم المصالحة).
- انعدام أو ضعف آليات التنسيق الفعالة بين المنظمات نفسها، وبينها وبين الجهات الحكومية المركزية والمحلية، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهات وثغرات في التغطية.
- عدم مراعاة الخصائص الاجتماعية والسياسية والديموغرافية الدقيقة للمجتمعات المستهدفة في ديالى عند تصميم المشاريع (مثل التوترات الطائفية والقبلية، وضعف البنية التحتية للخدمات).
- تعرض عمل بعض المنظمات للقيود أو التعليق بسبب التهديدات الأمنية أو الضغوط السياسية والطائفية المحلية.

- **دراسة: (الطائي، ٢٠٢١ [٥])** بعنوان " **الإدماج الاجتماعي للنازحين في محافظة نينوى بعد العودة**" تكمن مشكلة الدراسة في التركيز على ضعف التفاعل والتكافل المجتمعي بين السكان الأصليين والنازحين العائدين بعد فترة النزوح، مما أدى إلى هشاشة العلاقات الاجتماعية وانعدام الثقة، وهدفت الدراسة الى تحديد مستوى التقبل المجتمعي للنازحين بعد عودتهم وقياس فعالية تدخلات الدولة والمجتمع المدني في تسهيل الإدماج واقتراح آليات لتعزيز الاندماج المستدام، كما توصلت الدراسة إلى أن الإدماج لا يتحقق فقط بالعودة الجغرافية، بل يتطلب دعماً نفسياً، وخدمات تعليمية وصحية، وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، كما أظهرت الدراسة ضعف الاستجابة المؤسسية وعدم وجود سياسات مستدامة للادماج المجتمعي.
- **دراسة: (الجبوري والعبيدي، ٢٠٢٢ [٦])** بعنوان "**التحديات الاقتصادية وأثرها على إعادة إدماج النازحين العائدين في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية في محافظتي صلاح الدين وكركوك**" تكمن مشكلة الدراسة في استكشاف العلاقة بين استمرار التحديات الاقتصادية الحادة (البطالة، الفقر، انعدام فرص العمل، تدمير سبل العيش) التي يواجهها النازحون العائدون في محافظتي صلاح الدين وكركوك، وبين قدرة هؤلاء على إعادة الاندماج الاجتماعي والاستقرار في مناطقهم الأصلية، وهدفت الدراسة الى تحديد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه النازحين العائدين في محافظتي صلاح الدين وكركوك، وتحليل أثر هذه التحديات على عملية إعادة إدماجهم في المجتمع المحلي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات من خلال: استبيان ميداني شمل (٦٠٠) أسرة من النازحين العائدين في مناطق مختارة من المحافظتين (٣٠٠ في كل

---

[٥] الطائي، حسين علي كاظم، ٢٠٢١، "الإدماج الاجتماعي للنازحين في محافظة نينوى بعد العودة".

[٦] الجبوري، علي عبد الله، والعبيدي، سهاد كاظم، ٢٠٢٢، "التحديات الاقتصادية وأثرها على إعادة إدماج النازحين العائدين في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية في محافظتي صلاح الدين وكركوك".

محافظة، تم اختيارهم عشوائياً)، مقابلات شبه مقننة مع (٤٠) فرداً من العائدين (٢٠ في كل محافظة)، تحليل بيانات من تقارير وزارة التخطيط، الهيئة الوطنية لإدارة شؤون النازحين، ومنظمات دولية (مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وأبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

- ارتفاع معدلات البطالة والفقر خاصة الشباب.
- ضعف الخدمات الأساسية: نقص الكهرباء والمياه الصالحة للشرب يزيد تكاليف المعيشة ويعيق إقامة مشاريع صغيرة.
- تفاقم المشاكل الاجتماعية: زواج القاصرات، تسرب الأطفال من المدارس للعمل، زيادة العنف الأسري.

-**دراسة: (الخفاجي وهادي، ٢٠٢٣[٧])** بعنوان "**دور التعليم في تعزيز التكيف الاجتماعي لأطفال النازحين العائدين: دراسة ميدانية في مخيمات ومناطق عودة مختارة بمحافظة نينوى**" تكمن مشكلة الدراسة في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وضعف الأداء التعليمي بين أطفال النازحين العائدين في نينوى، وانعكاس ذلك سلباً على قدراتهم للتكيف الاجتماعي وزيادة خطر تعرضهم للاستغلال أو التطرف، هدفت الدراسة الى تحليل واقع التعليم لأطفال النازحين العائدين في نينوى، وتقييم أثر التدخلات التعليمية والدعم النفسي الاجتماعي المدرسي على عملية تكيفهم الاجتماعي، واعتمدت الدراسة منهج مختلط (كمي ونوعي): استبيان لعينة من (٥٠٠) طالب وطالبة من العائدين في مدارس مختارة، فضلاً عن مقابلات مع (٥٠) معلماً وإدارياً يعملون مع أطفال العائدين، مجموعات بؤرية مع (١٠٠) طالب عائد، تحليل نتائج أكاديمية ونفسية قبل وبعد تنفيذ برامج دعم محددة، اما أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة تحديات تعليمية حادة: مدارس مدمرة أو مكتظة، نقص في الكوادر المؤهلة للتعامل مع الصدمات، مناهج غير مراعية لظروفهم، تسرب مدرسي مرتفع (خاصة الفتيات) بسبب الفقر أو الزواج المبكر أو العمل وانتشار أعراض القلق، الاكتئاب، صعوبات التركيز، والسلوك العدواني بين الأطفال العائدين، مما يعيق اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي.

٣. **الدراسات الدولية:**

-**دراسة: (الكيلاني، ٢٠١٩[٨])**، بعنوان "**إشكالية العودة الطوعية والاندماج المجتمعي للنازحين في سياقات ما بعد الصراع: دروس مستفادة من تجارب عربية (العراق، سوريا، اليمن)**"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "الهجرة القسرية في العالم العربي"، تكمن مشكلة البحث في استكشاف التحديات المشتركة والفريدة التي تواجه العودة "الطوعية" المزعومة للنازحين واندماجهم في مجتمعاتهم الأصلية في سياقات ما بعد الصراع في العراق وسوريا واليمن، مع التركيز على الفجوة بين المبادئ الدولية (الطوعية، الكرامة، الاستدامة) والواقع الميداني

---

[٧] الخفاجي، عبد الرحمن طه، وهادي، سارة قاسم، ٢٠٢٣، ب "دور التعليم في تعزيز التكيف الاجتماعي لأطفال النازحين العائدين: دراسة ميدانية في مخيمات ومناطق عودة مختارة بمحافظة نينوى".

[٨] الكيلاني، مها، ٢٠١٩ ، "إشكالية العودة الطوعية والاندماج المجتمعي للنازحين في سياقات ما بعد الصراع: دروس مستفادة من تجارب عربية (العراق، سوريا، اليمن)"

المعقد، وهدفت الدراسة الى تحليل إشكالية مفهوم "الطوعية" في عودة النازحين في العراق وسوريا واليمن، وتحديد العوائق الهيكلية المشتركة أمام ادماجهم المستدام في مجتمعاتهم الأصلية في بيئات ما بعد الصراع الهشة، واعتمدت دراسة مقارنة على تحليل نقدي لوثائق السياسات الدولية والمحلية المتعلقة بالعودة الطوعية ومقابلات مع خبراء وناشطين في مجال النزوح وحقوق الإنسان من الدول الثلاث، وأبرز النتائج هي:

- إشكالية "الطوعية": الضغوط الأمنية (إغلاق المخيمات، تهديدات)، انعدام البدائل الاقتصادية، توقف المساعدات الإنسانية في المخيمات، والظروف المعيشية المتردية في المخيمات تدفع نحو "عودة طوعية" تحت الإكراه الظرفي.
- استمرار العوامل المولدة للنزوح: في العراق، لا تزال جذور النزاع (الطائفية، المحاصصة، الفساد، ضعف سيادة القانون، وجود جماعات مسلحة، التوترات الإمنية في كركوك) قائمة، مما يجعل العودة غير آمنة وغير مستدامة على المدى الطويل، استمرار شبكات الفساد التي تستفيد من أموال الإعمار والمساعدات، واقتصاديات الحرب التي تخلق فاعلين جدداً لهم مصلحة في استمرار عدم الاستقرار، يعيقان التنمية الاقتصادية العادلة الضرورية للاندماج.

-**دراسة: (البنك الدولي، ٢٠٢٤ [٩])**، بعنوان " **التكيف مع الصدمات المتعددة: استراتيجيات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للنازحين العائدين في العراق في ظل تغير المناخ**" تتلخص مشكلة الدراسة في تفاقم ضعف النازحين العائدين في العراق بسبب التقاطع بين آثار النزوح والصدمات النفسية الاجتماعية، وضعف سبل العيش الأساسية، والتأثيرات المتزايدة لتغير المناخ (الجفاف، شح المياه، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة) لا سيما في المحافظات الزراعية مثل صلاح الدين والأنبار وديالى وهدفت الدراسة الى تحليل تأثير تغير المناخ على سبل عيش النازحين العائدين في المناطق الريفية والزراعية تحديداً، وتصميم إطار لاستراتيجيات إدماج وسبل عيش تتسم بالمرونة تجاه الصدمات المناخية، كما ان منهج الدراسة اعتمد على تحليل بيانات الأقمار الصناعية والمناخية ونمذجة اقتصادية قياسية لتقييم تأثير الصدمات المناخية على الدخل الزراعي والأمن الغذائي، فضلاً عن مسوحات ميدانية كميّة ونوعية مع عائدين في مناطق متأثرة بالجفاف، ورش عمل مع خبراء في المناخ والزراعة والتنمية الاقتصادية والنزوح ومراجعة أفضل الممارسات الدولية في التكيف مع تغير المناخ في سياقات الهشاشة والنزوح، وان أبرز النتائج هي:

- انخفاض حاد في إنتاجية المحاصيل وموت الماشية بسبب الجفاف وندرة المياه، مما يقضي على مصدر الرزق الرئيس لكثير من العائدين الريفيين.
- زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

[٩] البنك الدولي، ٢٠٢٤)، " التكيف مع الصدمات المتعددة: استراتيجيات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للنازحين العائدين في العراق في ظل تغير المناخ".

- خطر حدوث موجات نزوح جديدة (مناخية) من المناطق الريفية المتضررة بشدة إلى المدن، مما يزيد الضغط على الخدمات الحضرية ويعقد عملية إدماج العائدين الحاليين.

-**دراسة: مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP) بالشراكة مع مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد) (٢٠٢٣)**[١٠]. بعنوان "**المصالحة المحلية كمدخل لاستدامة إدماج النازحين العائدين: تحليل مقارن بين تجارب محلية في العراق (الفلوجة، تلعفر، سنجار)**، ان مشكلة الدراسة تكمن في تباين فعالية مبادرات المصالحة المحلية في دعم استدامة إدماج النازحين العائدين في مدن عراقية شهدت نزاعات مركبة (الفلوجة في الأنبار، تلعفر في نينوى – تركمانية، سنجار في نينوى)، رغم تشابه التحديات العامة وهدفت الدراسة الى تقييم مقارن لفعالية آليات المصالحة المحلية في تعزيز بيئة آمنة وداعمة لإدماج النازحين العائدين في الفلوجة وتلعفر وسنجار، وتحديد عوامل النجاح والفشل الرئيسة، وأبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

- **الفلوجة** (نسبيًا الأكثر نجاحاً): دور قوي ومقبول للعشائر في الوساطة، استفادة من تجارب مصالحة سابقة (ما بعد المقاومة)، توافق نسبي على رفض تنظيم داعش الارهابي، دعم محدود من الحكومة المحلية دون هيمنة، بدء عمليات إعادة إعمار مبكر نسبياً.
- **تلعفر** (نجاح محدود وتحديات كبيرة): تعقيد التركيبة السكانية (تركمان)، تدخلات سياسية خارجية قوية، استمرار التوترات الإثنية (عرب–تركمان)، دور أقل فعالية للعشائر مقارنة بالفلوجة، إشكالية عوائل تنظيم داعش الارهابي والانتقام والمصالحة شكلية وضعيف الأثر على الإدماج.
- **سنجار** (أكبر التحديات): صراع مركب (تنظيم داعش الارهابي، البيشمركة، القوات الاتحادية، ميليشيات)، انقسامات عميقة داخل المجتمع الإيزيدي نفسه، غياب حوكمة محلية واضحة ومقبولة من الجميع (الإدارة المحلية، الإدارة الذاتية، الحكومة الاتحادية)، صدمة جماعية هائلة (الإبادة). المصالحة الحقيقية شبه غائبة، والإدماج هش.

من خلال استعراض وتحليل التقارير والدراسات السابقة المحلية والدولية والنظرية، تبرز نقاط مهمة عدة، من أبرزها:

١. تعمق فهم الفئات المستهدفة: أظهرت الدراسات تعقيدات خاصة تواجه:

- الأطفال العائدين: اذ يعد التعليم المدعوم نفسياً اجتماعياً حجر الزاوية لتكيفهم المستقبلي ومنع استمرار دورات العنف.

[١٠] مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP) بالشراكة مع مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد) (٢٠٢٣)

- سكان المناطق الريفية: الذين هددت سبل عيشهم التقليدية (الزراعة والرعي) بشكل حاد بسبب تداخل آثار النزوح مع أزمة تغير المناخ (الجفاف، شح المياه).

٢. أبعاد مهمة في طريق الإدماج:

- تغير المناخ: ظهر كعامل ضغط جديد ومتفاقم يهدد بشكل جوهري استدامة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الزراعية، مما يتطلب إدماجاً عاجلاً لاستراتيجيات التكيف في سياسات الإعمار والإدماج.
- تعقيد المصالحة المحلية: بينت المقارنة بين (الفلوجة، تلعفر، سنجار) أن نجاح المصالحة كمدخل للإدماج يعتمد بشكل حاسم على عوامل السياق المحدد (القيادة المحلية، استقلالية القرار، معالجة المظالم المادية، غياب التدخلات السياسية المفرقة)، وليس على الشكل فقط.
- أثر التطورات السياسية والأمنية المستجدة: دراسة تأثير التغيرات في موازين القوى السياسية والجماعات المسلحة، أو العمليات العسكرية المستمرة في بعض المناطق (مثل كركوك أو المناطق الحدودية) على أوضاع العائدين واستدامة إدماجهم.
- دور الإعلام المحلي ووسائل التواصل الاجتماعي: تحليل كيفية تغطية قضايا العائدين في الإعلام العراقي، وتأثير خطاب الكراهية أو التضامن عبر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية الإدماج والتجارب الشخصية للعائدين.
- فعالية برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة: تقييم دقيق لأثر برامج التحويلات النقدية المباشرة على استقرار العائدين الاقتصادي والاجتماعي وقدرتهم على البقاء في مناطقهم.
- إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة من العائدين: دراسة التحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة من النازحين العائدين لادماجهم وتمكينهم في المجتمع.
- دور الفنون والثقافة في المصالحة والاندماج: توثيق وتحليل مبادرات تستخدم الفنون (مسرح، موسيقى، رواية قصص، فنون تشكيلية) كأداة للتعافي النفسي وتعزيز الحوار والتفاهم بين العائدين والمجتمعات المضيفة.

٣. استمرارية وتفاقم التحديات الرئيسة: أكدت الدراسات الحديثة (مثل تقرير البنك الدولي ٢٠٢٤ وتقرير منظمة الهجرة جولة ١٥) استمرار وتفاقم:

- أزمة السكن وضعف الخدمات الرئيسة.
- التدهور الاقتصادي الحاد وارتفاع معدلات البطالة والفقر بين العائدين.

- نقص التمويل الدولي وأثره السلبي في برامج الدعم.
- مخاوف أمنية مستمرة وضعف مؤشرات التماسك الاجتماعي ولا سيما في بعض الاقضية.

٤. الحاجة لسياسات مخصصة ومتكيفة:

- تكامل السياسات: ضرورة ربط سياسات الإدماج بشكل عضوي مع سياسات إدارة المياه والزراعة المستدامة، سياسات التعليم الدامج، سياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات بناء السلام والمصالحة.
- التركيز على الصمود: الانتقال من نهج الإغاثة قصيرة الأمد إلى بناء صمود المجتمعات المستضيفة والعائدين على الصدمات المتعددة (النزاع، تغير المناخ، الأزمات الاقتصادية) وبالتالي الانتقال من نهج الاغاثة الى نهج التنمية وتعزيز السلام.

ثالثاً: الاطار النظري

١. مفهوم النزوح الداخلي

عرّفت الأمم المتحدة النزوح الداخلي بأنه" حركة الأشخاص أو الجماعات الذين أُجبروا على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة نزاع مسلح أو حالات عنف معممة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، دون عبور حدود دولية معترف بها في العراق[١١]، و ارتبط النزوح الداخلي بالنزاعات الطائفية بعد ٢٠٠٣، وبلغ ذروته خلال اجتياح تنظيم" داعش الارهابي" لمناطق واسعة عام٢٠١٤ ، ما أدى إلى نزوح أكثر من ٣ ملايين شخص من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل مباشر في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات.

كما عرف النازحون داخليا بأنهم اشخاص اجبروا على النزوح عن دارهم مع بقائهم داخل حدود بلادهم. وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة ان السكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دوليا.

وان النازحون داخليا اجبروا على او اضطروا للفرار وترك منازلهم او اماكن اقامتهم المعتادة، لاسيما كنتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الانسان او الكوارث البشرية او الطبيعية، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليا[١٢]. ويبقى النازحون مواطنون في بلدهم وحكومتهم

---

[١١] (UNHCR, ١٩٩٨)

[١٢] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، www.relifweb.int/ocha_ol/pub/idp _gp/idp.html

مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم، ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائما في المخيمات، اذ ان الغالبية تحل ضيفة على اسر ومناطق مضيفة، ويجد البعض مأوى مؤقت اثناء الترحال، في حين يستقر البعض الآخر في المناطق الحضرية، وينتقل النازحون داخليا في كثير من الاحيان عدة مرات اثناء نزوحهم، وتخلق هذه الحالة تحديات كبيرة امام متابعة تحركاتهم وتحديد احتياجاتهم ووضع السياسات المناسبة للتعامل معهم.

كما انعكست موجة النزوح الكبرى بعد ٢٠١٤ على كل من:

١. **الواقع الاقتصادي:** نتيجة الضغط على الخدمات وفرص العمل في المناطق المستقبلة.
٢. **التركيبة السكانية:** أدت إلى تغييرات ديموغرافية في بعض المناطق، مثل تزايد الكثافة السكانية[١٣].
٣. **التماسك المجتمعي:** ظهور بوادر عداء محلي تجاه بعض النازحين الذين اتُّهموا – خطأً أو صوابًا – بالتعاون مع تنظيم داعش الارهابي[١٤].

٢. الإدماج المجتمعي

٢.١ تعريف الادماج المجتمعي

يُعرّف قاموس أكسفورد (أروولو) الإدماج بأنه اختلاط الأشخاص المنفصلين سابقًا؛ بينما يُعرّف إعادة الإدماج بأنها عملية إعادة الاندماج في المجتمع.

ويعد الإدماج المجتمعي عملية ضم وتنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في مجتمع واحد للأفضل لتصبح مجتمع ذو وحدة متكاملة. وبمعنى آخر هو إزالة الحواجز بين المجموعات المختلفة للعيش الاجتماعي بشكل متناغم ومتضامن، فالادماج المجتمعي هو مجموعة الإجراءات والتدابير غايتها تسهيل انخراط فرد جديد في هذا المجتمع.

اما إعادة إدماج العائدين، اذ ان بعد عملية العودة، يبدأ العائد عملية إعادة الإدماج والتكيف[١٥]. تفترض إعادة الإدماج زوال الاختلافات في الحقوق والواجبات القانونية بين العائدين والسكان الاصليين، وتكافؤ فرص وصول العائدين إلى الخدمات والأصول الإنتاجية والفرص؛ وهي عمليةٌ تُفضي إلى عودة مستدامة". بعبارة أخرى،

---

[١٣] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقييم أثر تدفق النازحين داخليًا إلى إقليم كردستان العراق، ٢٠١٦، ص ٧.
[١٤] المجموعة الدولية المعنية بالأزمات، نازحون العراق: إلى أين يذهبون؟، ٢٠١٨، ص ١٣.
[١٥] دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، ٢٠٠٤، ص ٥.

تستلزم العودة المستدامة قدرة المهاجرين أو اللاجئين العائدين على تأمين الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية اللازمة للحفاظ على الحياة وسبل العيش والكرامة.

كما أن هناك حاجة إلى فترة إعادة للتكيف مع الظروف المتغيرة ويتطلب تنفيذ عملية إعادة التكيف هذه مراعاة ثلاث قضايا مترابطة وهي[١٦]:

- **إعادة الادماج الثقافي:** يفترض البعد الثقافي إعادة دمج العائد في قيم وأسلوب عيش ولغة ومبادئ وتقاليد مجتمعه الأصلي.
- **إعادة الإدماج الاقتصادي:** تشير إلى إعادة الادماج في النظام الاقتصادي، بهدف استخدام المعرفة المكتسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **إعادة الإدماج الاجتماعي:** يستلزم الادماج الاجتماعي تطوير شبكة شخصية أو إعادة بناء الروابط المفقودة وإقامة روابط جديدة، فضلاً عن تطوير هياكل المجتمع المدني مثل الجمعيات.

٢.٢ أهمية الادماج الاجتماعي

ظهرت أهمية الادماج الاجتماعي بشكل خاص عند انتقال أفراد من مجتمع ما إلى مجتمع آخر وتلقيهم ثقافة جديدة بما فيها نمط حياة جديد وشكل آخر للتنظيمات الاجتماعية، فالإدماج الاجتماعي يجب أن يكون شاملاً ومتكاملاً لكي يؤدي دوره، ومن ثم يجب أن يؤمن المجتمع مبدأ التكافؤ بالفرص بالنسبة لتوفير العمل للجميع دون تفرقة بين الأفراد، فضلاً عن ضرورة أن تكون غاية الإدماج الاجتماعي العيش المشترك وليس الصراع بين الثقافات والمجتمع الجديدة مع المجتمع الأكبر.

٢.٣ الهدف من الإدماج المجتمعي

أن الهدف الرئيس لعملية الإدماج المجتمعي يكمن في إعطاء الفرد مكانة في المجتمع خلال إعطائه دوراً يسمح له بالمساهمة بالارتقاء والتطور بالمجتمع إلى أعلى درجات النجاح، وهذا من خلال ابراز فعالية الفرد في المجتمع وتتحدد أهدافه التفصيلية بالآتي:

- **تعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة:** تمكين الأفراد العائدين والفئات الهشة من الانخراط في أنشطة المجتمع ومؤسساته المختلفة بما يعزز شعورهم بالانتماء والمواطنة ويحد من مظاهر العزلة الاجتماعية.

---

[١٦] (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١١؛ جرازداني، ٢٠١٣).

- **تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص:** ضمان الوصول المتكافئ إلى الموارد والخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والسكن، وفرص العمل، بما يرسخ مبدأ المساواة بين جميع فئات المجتمع دون تمييز.
- **تمكين الفئات المهمشة ورفع قدراتها:** دعم القدرات البشرية والمهارات الاجتماعية والاقتصادية للفئات العائدة والمهمشة لتصبح شريكة في عملية التنمية بدلاً من أن تكون معتمدة على المساعدات.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة المتبادلة:** ترسيخ قيم التسامح والتفاهم والتعايش بين مختلف المكونات الاجتماعية، والحد من النزاعات والانقسامات التي قد تعيق الاندماج المستدام.
- **دعم التعليم الشامل:** توفير بيئة تعليمية دامجة تراعي احتياجات جميع الأطفال والشباب، بمن فيهم أبناء العائدين والفئات الضعيفة، لضمان اندماجهم في النظام التعليمي الرسمي.
- **تعزيز الإدماج الاقتصادي وفرص العيش الكريم:** خلق بيئة اقتصادية داعمة لتوفير فرص عمل لائقة وتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة تسهم في تحقيق الاعتماد الذاتي والاستقرار المعيشي للعائدين.
- **تحقيق الإدماج المكاني والخدمي:** تمكين العائدين من الحصول على سكن وخدمات أساسية في مجتمعات متكاملة.
- **ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني:** غرس مبادئ المسؤولية المشتركة والانتماء للوطن وتعزيز المشاركة المجتمعية في بناء السلم الاجتماعي والتنمية المحلية.

٣. اليات تحقيق العودة المستدامة كغاية استراتيجية

تعدّ العودة المستدامة مفهومًا محوريًا في سياقات التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وإعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالصراعات أو الكوارث الطبيعية. يشير هذا المفهوم إلى العودة الآمنة والطوعية والدائمة للأفراد أو المجتمعات النازحة أو اللاجئة إلى مناطقهم الأصلية، مع ضمان توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

ولتحقيق العودة المستدامة كغاية استراتيجية، لا بد من توفير مجموعة من الشروط والعوامل الأساسية، ومنها. وهناك مؤشرات ومعايير للعودة المستدامة وهي كما موضحة في الجدول ادناه:

جدول (١) مؤشرات ومعايير للعودة المستدامة

ت	المعيار	المؤشرات
١	الأمان والاستقرار	– غياب التهديدات الأمنية المباشرة مثل العنف أو التهجير القسري. – وجود مؤسسات أمنية محلية فعالة وموثوقة – شعور العائدين بالأمان الشخصي والأسري في مناطقهم.
٢	الخدمات الأساسية	– توفر السكن المناسب والمرافق الأساسية ماء، كهرباء، صرف صحي – إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية – وجود شبكات نقل واتصالات تربط المجتمع المحلي بالمناطق الأخرى
٣	الفرص الاقتصادية	– توفر فرص عمل للعائدين ضمن سوق العمل المحلي – دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعوائل العائدة – استعادة أو تعويض الممتلكات والأراضي المفقودة نتيجة النزوح
٤	الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي	– قبول العائدين من قبل المجتمع المحلي وغياب التمييز أو الإقصاء – مشاركة العائدين في الأنشطة المجتمعية والثقافية – وجود برامج للمصالحة المجتمعية وإعادة بناء الثقة
٥	المشاركة في الحياة العامة	– تمتع العائدين بالحقوق المدنية والسياسية (التصويت، المشاركة في المؤسسات المحلية، إشراك ممثلي العائدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمناطقهم) – وجود قنوات تواصل بين العائدين والحكومة المحلية أو المركزية
٦	الدعم النفسي والاجتماعي	– توفير برامج الدعم النفسي لمعالجة آثار الصدمات الناتجة عن النزوح – إتاحة خدمات خاصة للفئات الهشة (الأطفال، النساء، كبار السن، ذوي الإعاقة ودمج برامج الحماية الاجتماعية للعائدين ضمن سياسات الدولة

٤. العوامل المعززة للتكيف الاجتماعي بعد العودة:

لا يمكن فهم عملية التكيف الاجتماعي للفرد والاسرة الاّ عن طريق التعرف على أهم العوامل الاساسية التي تساعد على التكيف الاجتماعي، وتتمثل هذه العوامل كالآتي:

أ- **إشباع الحاجات الأولية والحاجات الشخصية:** تُعد الحاجات (العضوية، أو الفسيولوجية كالحاجة الى (الطعام، والجنس، والتخلص من فضلات الجسم، والحاجة الى النوم، والراحة)، وهي حاجات اشباعها ضروري للحياة، ومن دونها يتعرض الانسان للهلاك والموت، لذا فهي حاجات فطرية يولد الفرد مزود بها، أما الحاجات الشخصية فهي الحاجات الأجتماعية والنفسية كالحاجة الى (الامن والاستقرار والحاجة الى

الانتماء والحب والتقدير)، ما يجعل الفرد يحقق نفسه فعدم الاشباع لمثل هذه الحاجات يعمل على ايجاد حالة من التوتر لدى الفرد[١٧]. وهذه الحاجات يمكن الإشارة اليها عن طريق هرم الحاجات لـ (ماسلو) (Maslow)[*] كالآتي [١٨] [**] :

شكل (١) هرم الجاجات لـ (ماسلو)

ب- **العوامل الفيسولوجية:** ترتبط ببنية الجسم, وما يحمله من أستعدادات وأمراض وبعضها يطرأ على الفرد من حوادث تؤثر فيه, فالوراثة تؤدي دوراً مهماً في ذلك، وتنتج العيوب والصفات الوراثية غير المرغوب فيها نتيجة التغيرات التي تحدث في الجينات والكروموسومات، مما يؤثر في عملية التكيف الاجتماعي ويؤدي لظهور إمراض وراثية، وهنالك عوامل فيزيولوجية متداخلة في التكيف وتعود إلى الغدد ذات الإفراز الداخلي التي تعمل في نمو الفرد، وحساسيته، وتطور مزاجه ومن بين العوامل ما يعود إلى صدماتأو إصابات في الرأس أو جهاز من أجهزة الجسم المتعددة[١٩].

ت- **درجة تقبل الفرد لنفسه:** ان التقبل والرضا النفسي من أهم العوامل التي تؤثر في توجيه سلوك الفرد، فتقبل الفرد لنفسه بشكل مرضي كان دافعا له في اتجاه التكيف مع الآخرين، بما يتفق مع قدراته، وإمكانياته، والعكس صحيح، فالفرد الذي لا يتقبل نفسه ولا يشعر بالرضا يكون مُعرضاً للمواقف الإحباطية والتي يشعر

---

٧ الداهري, صالح حسن، مبادئ الصحة النفسية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥ م: ص٥٦.

(*) براهام ماسلو ": عالم النفس الأميركي صاحب نظريات الحاجات الانسان.

٨ الطيب، احمد محمد,الادارة التعليمية (اصولهاوتطبيقاتها المعاصرة)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٩م: ص١٥٥.

(**) تحقيق الذات :هو بلوغ الفرد لبعض غاياته وأهدافه في الحياة، وعدم الاستسلام في حالة وجود بعض المعوقات .

(٩) حافظ، بطرس،التكيف والصحة النفسية للطفل، دار المسيرة الطباعة،عمان، ط١، ٢٠٠٨ : ص ١٠٥ .

عن طريقها بالاخفاق, وعدم التكيف[٢٠]. كما ان من بين العوامل المساعدة على مواجهة الاحباط هي تمتع الفرد المتكيف بامكاناته وقدرته على مواجهة الاحباط ومتاعب الحياة، وضغوطاتها اليومية، ويعد من أبرز مؤثرات التكيف الحسن هي قدرة الفرد على الصبر ، والصمود امام الازمات، والعوائق التي تعد طريقاً للوصول لاهدافه، مما يتطلب منه مواجهه المشكلات والمواقف المثيرة للعوائق بحكمه، واتزان، ويعد هذا من أهم مؤثرات التكيف الحسن[٢١].

ث- **العوامل الثقافية الأجتماعية:** تشمل القيم الخلقية والروحية والاجتماعية المؤثرة بالفرد ويتمسك بها أغلبية الافراد وان عملية تكيف الفرد هي خضوعه لهذه القيم، والالتزام بها إذ بموجبها تحدد سلوكه وتصرفاتهم فيصبح الفرد متكيف عندما يتفق سلوكه مع القيم الأجتماعية السائدة في المجتمع[٢٢]. ومع ذلك عدَّ بعض العلماء التكيف نمطاً من التكامل، والمسايرة، وخضوع الفرد للاحوال والمتغيرات التي يعيش فيها التي تتطلب منه ان يعدل، أو يغير من أتجاهاته، أو مشاعره

---

(١٠)عطية، نوال محمد، علم النفس والتكيف الاجتماعي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة ،ط١ ، ٢٠٠١ : ص ١٣

(١١) طحان، محمد، مبادئ الصحة النفسية، دار العلم للنشر ، دبي، ط٢ ،١٩٨٧م:١٨٠-١٨٧ .

(١٢) زيدان، محمد مصطفى،السلوك الاجتماعي وأصول الإرشاد النفسي، دار الاتحاد العربي، مصر،١٩٦٥م: ص٣٩.

الفصل الثاني: تحليل واقع النزوح والعودة

تمهيد:

يمثل النزوح في العراق أحد أبرز تداعيات عقود من الصراع والعنف وانعدام الاستقرار، اذ شكلت فترة صعود وسقوط تنظيم داعش الارهابي (٢٠١٤-٢٠١٧) وما تلاها من عمليات عسكرية وتعقيدات سياسية واجتماعية ذروة هذه الأزمة الإنسانية الممتدة. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل متكامل لواقع النزوح والعودة الحالي في العراق، وتحليل معمق لواقع العائدين في العراق، ورصد التحديات المتشابكة التي تواجههم، باستخدام منهجية تحليلية شاملة مع تضمين تحليل (SWOT) لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في هذا السياق. مستنداً إلى البيانات والإحصاءات الرسمية، مع تحليل التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه النازحين والمجتمع المضيف والدولة، واستشراف آفاق التكيف الاجتماعي والاقتصادي، كما ويعتمد التحليل بشكل رئيس على تقارير وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة التخطيط ووزارة المالية وديوان الرقابة المالي فضلاً عن تقارير المنظمات الدولية والمحلية.

أولا: واقع النزوح في العراق

ان في عام ٢٠١٤ كانت نقطة تحول مفصلية في التاريخ العراقي، ليس فقط من حيث التغيير الأمني والجغرافي، بل من حيث حجم الكارثة الإنسانية التي تمثلت في أكبر موجة نزوح داخلي منذ عام ٢٠٠٣. وقد بدأت هذه الموجة في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عندما اجتاح تنظيم "داعش الإرهابي" مدينة الموصل، ثاني أكبر مدن العراق من حيث عدد السكان، في عملية ارهابية خاطفة أفضت إلى انهيار مفاجئ للقوات الأمنية وانسحاب إداري شامل من مؤسسات الدولة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد اجتياح داعش الارهابي، نزح ما يزيد عن ١.٨ مليون شخص من نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك، بحسب إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)ووصل العدد الإجمالي للنازحين بين ٢٠١٤ و٢٠١٧ إلى حوالي ٦ ملايين شخص، أي ما يعادل ١٥٪ من سكان العراق، وهو رقم يضع العراق في المرتبة الأولى عالميًا بعد سوريا من حيث عدد النازحين داخليًا في تلك الفترة [٢٣]. والشكل (٢) يوضح اعداد العوائل المستمرة بالنزوح.

[٢٣] - (المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة الأولى، ٢٠١٤، ص ٤).

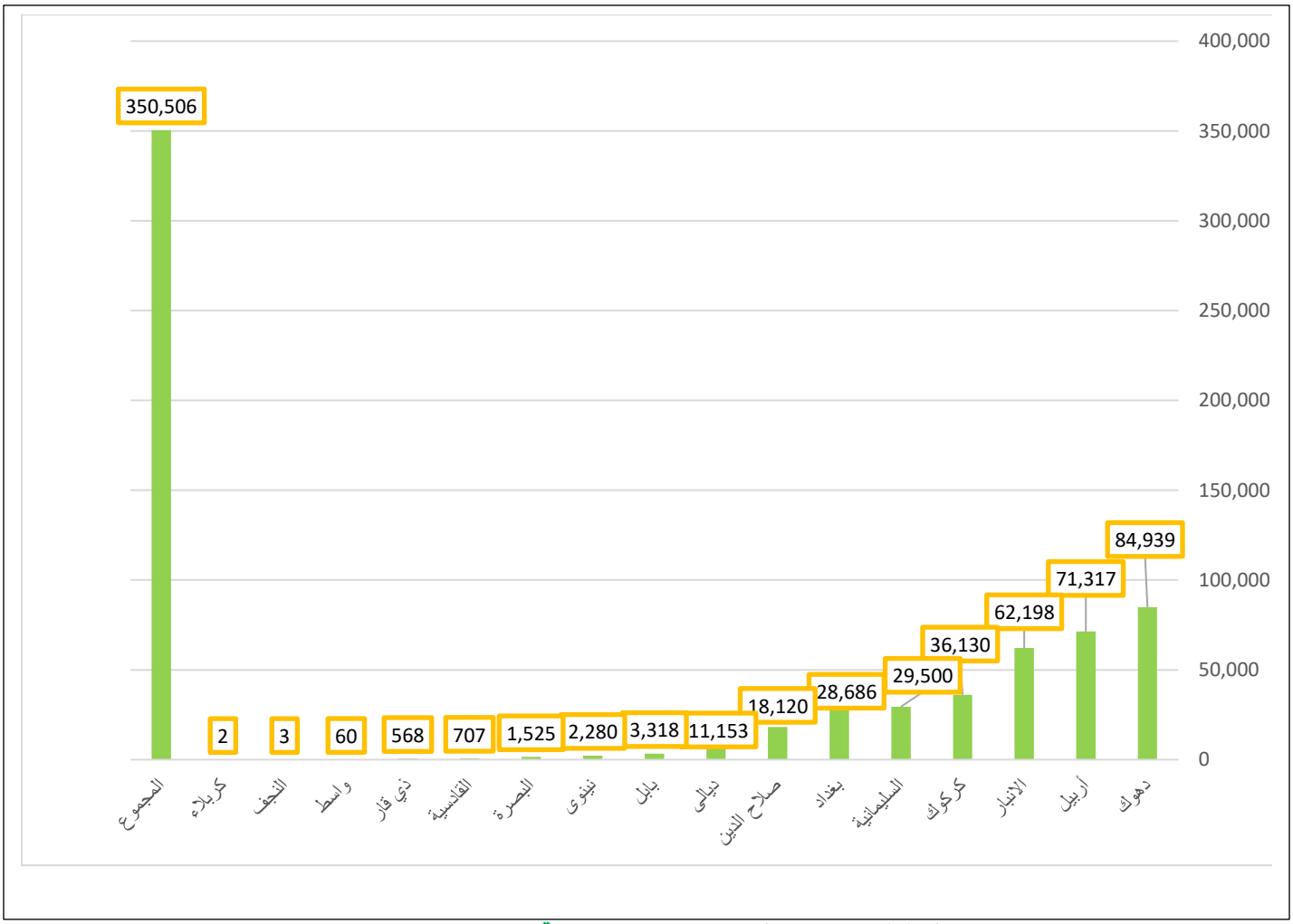

شكل (٢) اعداد العوائل المستمرة بالنزوح لغاية ٣٠-٦-٢٠٢٥

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين/ قسم الإحصاء وبنك المعلومات.

يتضح من خلال الشكل اعلاه استمرار نزوح أكثر من ٣٥٠ ألف عائلة حتى منتصف عام ٢٠٢٥، مما يشير إلى طول أمد الأزمة وعدم قدرة الكثير من المناطق على استعادة الاستقرار الكامل. تظهر محافظات دهوك وأربيل والأنبار أعلى المحافظات استضافة للنازحين، ما يعكس اعتماد العوائل على المناطق الأكثر أمناً وخدمات. في المقابل، تسجل محافظات الوسط والجنوب مثل كربلاء والنجف وواسط أدنى أعداد، مما يدل على محدودية الاستقبال أو انتقال النازحين لمناطق أخرى. كما تكشف الأرقام عن تفاوت واضح بين المحافظات المتأثرة بالنزاع وتلك المستقرة. وتشير هذه النتائج إلى حاجة مستمرة لبرامج دعم العودة وإعادة الاستقرار في المحافظات التي شهدت دماراً واسعاً.

ويمكن تحديد انواع النزوح الذي ظهر في العراق الى نوعين:

١- **الهجرة والنزوح السياسي:** يتمثل بهجرة الكثير من العراقيين من الذين هربوا او تم طردهم من العراق من قبل النظام السابق او النظام السياسي الحالي.

٢- **النزوح الداخلي مقابل الهجرة الخارجية:** ويتمثل بنزوح ابناء القوميات والمذاهب الدينية والاقليات العرقية الى مناطق اخرى تتقبل هويتهم الاجتماعية في داخل العراق واكثرهم من الكرد، وابناء المذهبين الشيعي والسني. وامتاز هذا النزوح بطبيعته المركبة والمعقدة، اذ ترافق مع:

- **تفكك مجتمعي واسع:** نزوح جماعي من قرى كاملة، وتدمير شبكات القرابة والدعم الاجتماعي[٢٤].
- **فقدان المستمسكات الثبوتية:** وهو ما أعاق الحصول على الخدمات والدعم القانوني[٢٥].
- **فقدان الملكية:** اذ استولى التنظيم على المنازل والممتلكات، وغالبًا أعاد توزيعها على أنصاره، ما أدى إلى تعقيد عمليات العودة لاحقًا[٢٦].

١.٢ الواقع الرقمي للنزوح في العراق:

أ- حجم وتوزيع النازحين:

جدول (٢): تطور أعداد النازحين المسجلين رسمياً في العراق (٢٠١٤-٢٠٢٤)

السنة	العدد الاجمالي للنازحين	المصدر
نهاية ٢٠١٤	٢,١٠٠,٠٠٠	هيئة المستشارين(PMS، ٢٠١٥، ص ٧)
نهاية ٢٠١٧	٣,٢٠٠,٠٠٠	وزارة الهجرة والمهجرين (MoDM)، ٢٠١٨، ص ٣
نهاية ٢٠٢٠	١,٣٠٠,٠٠٠	وزارة الهجرة والمهجرين ((MoDM، ٢٠٢١، ص ٥
نهاية ٢٠٢٢	١,١٥٠,٠٠٠	وزارة الهجرة والمهجرين (MoDM)، ٢٠٢٣، ص ٤
نوفمبر ٢٠٢٣	١,٠٧٢,٠٠٠	وزارة الهجرة والمهجرين (MoDM)، ٢٠٢٣، ص ٤
يونيو ٢٠٢٤	١,٠٥٠,٠٠٠(تقديري)	الهيئة الوطنية لإدارة شؤون النازحين، ٢٠٢٤، ص ٢

[٢٤] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير مجموعة حماية العراق، ٢٠١٥، ص ١٢.
[٢٥] المجلس النرويجي للاجئين، عوائق الولادة، ٢٠١٦، ص ١٩.
[٢٦] (Makiya, Kanan. Republic of Fear, ٢٠١٥, p. ٢٢٥).

ب- التوزيع الجغرافي:

جدول (٣): التوزيع الجغرافي للنازحين (٢٠١٤-٢٠٢٤)

المحافظات	النسبة
دهوك	٣٥٪ (بشكل أساسي في المخيمات)
أربيل	٢٠٪
نينوى	١٥٪ (بشكل أساسي خارج المخيمات)
السليمانية	١٢٪
محافظات أخرى (كركوك، صلاح الدين، الأنبار، بغداد)	١٨٪ مجتمعة

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠٢٣.

ج- خصائص النازحين:

جدول (٤): الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الرئيسة للنازحين

الخاصية	الوصف	المصدر
الجنس والعمر	٤٥٪ الأطفال تحت سن ١٨	اللجنة المشتركة للتنسيق (JCC)، تقرير الحاجات الإنسانية ٢٠٢٣، ص ١٥
النساء والفتيات	٥٢٪	COSIT، مسح تقييم احتياجات النازحين ٢٠٢٢، ص ٢٢
أسر ترأسها نساء	٢٥٪	COSIT، مسح تقييم احتياجات النازحين ٢٠٢٢، ص ٢٤
أفراد ذوي احتياجات خاصة	١٢٪(تقديرات تشمل إعاقات جسدية ونفسية)	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٢٣، ص ٣٠
المستوى التعليمي		
أمية أو تعليم ابتدائي فقط	٤٠٪ (بين البالغين)	COSIT، مسح محو الأمية والتعليم ٢٠٢١، ص ٤٥
تسرب أطفال من المدارس	٣٥٪ (أعلى من المعدل الوطني)	وزارة التربية، تقرير التعليم في الطوارئ ٢٠٢٣، ص ٧
أكثر من ٥ سنوات	٦٥٪	MoDM، التقرير السنوي ٢٠٢٣، ص ١٢
أكثر من ٨ سنوات (منذ ٢٠١٤)	٣٠٪	MoDM، التقرير السنوي ٢٠٢٣، ص ١٢

المصدر: مسوحات COSIT و٢٠٢٣-٢٠٢٢ JCC.

٣- تحديات النزوح في العراق:

١.٣ التحديات الإنسانية:

- **انعدام الأمن الغذائي:** تعاني ٤٠٪ من أسر النازحين من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد، مقارنة بـ ٢٥٪ على المستوى الوطني[٢٧].
- **ضعف الوصول إلى المياه والصرف الصحي:** يعيش ٣٠٪ من النازحين خارج المخيمات في مناطق محدودة أو معدومة الوصول لمياه شرب آمنة. تصل النسبة إلى ٥٠٪ في بعض المخيمات القديمة[٢٨].
- **الوصول المحدود للخدمات الصحية:** ان ٣٥٪ من أسر النازحين أبلغت عن صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما الرعاية الثانوية والصحة النفسية[٢٩].
- **مخاطر الحماية:** تشمل خطر الاستغلال والانتهاكات (لا سيما للنساء والأطفال والعائدين القسريين)، العنف القائم على النوع الاجتماعي، تجنيد الأطفال، وصعوبة الحصول على الوثائق المدنية[٣٠].

٢.٣ التحديات الاقتصادية:

- **البطالة والفقر:** معدل البطالة بين النازحين (٣٥٪) أعلى بكثير من المعدل الوطني (~١٥٪)[٣١]. كما يعيش ٥٥٪ من أسر النازحين تحت خط الفقر الوطني[٣٢].
- **فقدان سبل العيش:** ان غالبية النازحين مصادر دخلهم الأصلية (زراعة، تجارة، وظائف) أثناء النزوح. كما وتعتمد ٧٠٪ من الأسر على المساعدات الإنسانية كجزء رئيس أو كلي لدخلها[٣٣].
- **عبء الديون:** ان ٦٠٪ من أسر النازحين تعاني من ديون متراكمة (شراء الطعام، دفع الإيجار، تغطية النفقات الصحية)[٣٤].

---

[٢٧] برنامج الأغذية العالمي (WFP) و COSIT, مسح الأمن الغذائي ٢٠٢٣, p.٥.
[٢٨] منظمة اليونيسف ووزارة البلديات, تقييم المياه والإصحاح ٢٠٢٣, p.٨-٩
[٢٩] وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية (WHO), تقرير صحة النازحين ٢٠٢٣, p.١٢)
[٣٠] المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق, التقرير السنوي ٢٠٢٣, ص ٥٥-٦٠
[٣١] (COSIT, مسح القوى العاملة ٢٠٢٣, p.١٥)
[٣٢] وزارة التخطيط ، تقرير الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٢, p.٣٣)
[٣٣] (WFP و COSIT, مسح الأمن الغذائي ٢٠٢٣, p.٧)
[٣٤] (المجلس النرويجي للاجئين (NRC) و COSIT, مسح الاحتياجات الاقتصادية ٢٠٢٣, p.١٠)

جدول (٥): مقارنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بين النازحين والسكان عموماً

المؤشر	النازحين	السكان عموماً (متوسط وطني)	المصدر
معدل البطالة (%)	٣٥٪	١٥٪	COSIT، مسح القوى العاملة ٢٠٢٣، ص ١٥
تحت خط الفقر (%)	٥٥٪	٢٥٪	MoPD، تقرير الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٢، ص
الاعتماد على المساعدات كدخل رئيسي (%)	٧٠٪	٥٪	WFP/COSIT، مسح الأمن الغذائي ٢٠٢٣، ص ٧
الأسر ذات الديون (%)	٦٠٪	٤٠٪	NRC/COSIT، مسح الاحتياجات الاقتصادية ٢٠٢٣، ص ١٠

٣.٣. التحديات الاجتماعية:

- **الضغط على الخدمات والبنى التحتية:** وجود أعداد كبيرة من النازحين يثقل كاهل الخدمات الأساسية (المدارس، المستشفيات، المياه، الكهرباء) في المجتمعات المضيفة، مما يولد توترات[٣٥].
- **الوصم والتمييز:** يواجه بعض النازحين، لا سيما من مناطق ارتبطت سابقاً بتنظيم داعش الارهابي أو من مكونات معينة، وصماً اجتماعياً وتمييزاً في المجتمعات المضيفة، مما يعيق ادماجهم[٣٦].
- **الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي:** انتشار واسع لاضطرابات الصحة النفسية (الاكتئاب، القلق، اضطراب ما بعد الصدمة) بين النازحين، لا سيما الناجين من العنف، مع نقص حاد في خدمات الدعم المتخصصة والمستدامة[٣٧].
- **تفكك النسيج الاجتماعي:** أدى النزوح الطويل إلى تفكك العلاقات الاجتماعية التقليدية والعشائرية، وإضعاف التماسك الاجتماعي داخل مجتمعات النازحين أنفسهم من جهة ومع المجتمعات المضيفة من جهة اخرى[٣٨].

---

[٣٥] (وزارة التربية، تقرير التعليم في الطوارئ ٢٠٢٣، ص ٥؛ وزارة البلديات، تقييم البنية التحتية ٢٠٢٣، ص ١٢)
[٣٦] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣، ص ٦٢؛ أحمد، ٢٠٢٠، ص ٨٠)
[٣٧] (وزارة الصحة/WHO، ٢٠٢٣، ص ١٥-١٧)
[٣٨] (الجبوري والعبيدي، ٢٠٢٢، ص ٢٠-٢٢)

٤.٣. التحديات البيئية:

- **الجفاف وشح المياه:** تفاقم أزمة المياه بسبب تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على النازحين، خاصة في المخيمات والمناطق الريفية المستضيفة، اذ يزيد من صعوبة الحصول على مياه الشرب والنظافة ويدمر سبل العيش الزراعية والرعوية[٣٩].
- **التصحر وتدهور الأراضي:** يؤدي إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة والرعي، مما يقوض فرص عودة النازحين الريفيين وإعادة بناء سبل عيشهم المستدامة[٤٠].

جدول (٦): تأثير تغير المناخ على النازحين في العراق (أبرز المؤشرات)

المؤشر/التأثير	الوصف	المصدر
زيادة تكرار وشدة الجفاف	جفاف مستمر منذ ٢٠٢٠، أثر على ٧ من أصل ١٠ محافظات تستضيف نازحين	MoEnv، ٢٠٢٢، ص ١٥؛ البنك الدولي، ٢٠٢٤، ص ٣
نقص حاد في مياه الري والشرب	انخفاض تدفق نهري دجلة والفرات بنسبة ٣٠–٤٠٪ مقارنة بالمعدلات التاريخية	وزارة الموارد المائية، ٢٠٢٣، ص ٧
تأثر سبل العيش الزراعية (%)	٦٠٪ من النازحين الريفيين فقدوا مصدر رزقهم كلياً أو جزئياً بسبب الجفاف	COSIT/وزارة الزراعة، مسح الزراعة ٢٠٢٣، ص ١٠
زيادة مخاطر الصحة العامة	تفشي أمراض مرتبطة بالمياه (كوليرا) وسوء التغذية في مناطق النزوح	وزارة الصحة/WHO، ٢٠٢٣، ص ٢٠

٥.٣. التحديات المتعلقة بالحوكمة والاستجابة:

- **ضعف التنسيق:** عدم كفاية التنسيق بين الحكومة الاتحادية، حكومة إقليم كردستان، الحكومات المحلية، والمنظمات الدولية والإنسانية، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وثغرات في التغطية[٤١].
- **الفساد وسوء الإدارة:** تقارير عن فساد في توزيع المساعدات وإدارة ملفات النازحين واستعادة الممتلكات، مما يقوض فعالية الاستجابة ويضعف ثقة النازحين[٤٢].
- **نقص التمويل:** انخفاض في التمويل الدولي المخصص للاستجابة الإنسانية في العراق، مع تحول اهتمام المانحين نحو أزمات أخرى، مما يهدد بتوقف خدمات أساسية[٤٣].

---

[٣٩] (وزارة البيئة (MoEnv), التقرير الوطني عن تغير المناخ ٢٠٢٢, p.٢٥; البنك الدولي, ٢٠٢٤, p.٥)
[٤٠] تقرير وزارة البيئة، ٢٠٢٢
[٤١] (تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ٢٠٢٣، ص ٤٠-٤٢؛ البهادلي، ٢٠٢١، ص ٩٥-٩٨)
[٤٢] (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣، ص ٧٠-٧٢؛ تقرير ديوان الرقابة، ٢٠٢٣، ص ٤٥)
[٤٣] (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، التمويل الإنساني ٢٠٢٣، ص ٣)

- **القوانين والسياسات غير الكافية أو غير المنفذة:** عدم اكتمال أو تنفيذ فعال لإطار قانوني وسياسي شامل لإدارة النزوح وحماية النازحين ودعم حلول دائمة (مثل قانون النازحين رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠ يواجه تحديات في التطبيق)[٤٤].

- تحليل SWOT لواقع وآفاق النزوح في العراق:

يكشف تحليل واقع النزوح في العراق عن مشهد معقد ومتعدد الأبعاد، إذ لا تزال تحديات إنسانية واقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية جسيمة تثقل كاهل أكثر من مليون نازح ومجتمعاتهم المضيفة. رغم تراجع الأعداد من ذروتها، فإن استمرارية النزوح لفترات طويلة (أكثر من ٥ سنوات لنسبة كبيرة) وضعف الحلول الدائمة، يفرضان تكيفات عميقة وهشة. تشير البيانات الرسمية إلى فجوات خطيرة في الأمن الغذائي، الوصول للمياه والخدمات الصحية، البطالة والفقر، والصحة النفسية. كما يهدد تغير المناخ بتقويض أي تقدم في إعادة الإعمار واستعادة سبل العيش، خاصة في المناطق الريفية.

يفرض تحليل SWOT ضرورة استغلال نقاط القوة (كالتجارب المجتمعية والمرونة) والفرص (كالدعم الدولي والتكنولوجيا والاستثمار الأخضر) لمعالجة نقاط الضعف (الفساد، ضعف التنسيق، نقص التمويل المحلي) ومواجهة التهديدات (تغير المناخ، عدم الاستقرار، نقص التمويل الدولي، الضغوط السياسية).

جدول (٧): تحليل SWOT لمواجهة تحديات النزوح في العراق وآفاق التكيف

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
نقاط القوة(Strengths)	الفرص (Opportunities)
١- وجود أطر مؤسسية: (الهيئة الوطنية لإدارة شؤون النازحين، وزارة الهجرة، مراكز المصالحة) ٢- تجارب مجتمعية غنية: دور العشائر والقيادات المحلية في الوساطة والمصالحة. ٣- مرونة المجتمع العراقي: تاريخ في التكيف مع الأزمات ٤- بيانات ومعلومات متاحة نسبياً: من خلال وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط والمنظمات الدولية.	١- دعم دولي متواصل: (وإن تراجع) من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانحين. ٢- زيادة الوعي بأهمية الحلول الدائمة: والتحول من الإغاثة الطارئة نحو التعافي والتنمية. ٣- فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة الذكية: كمجالات لخلق فرص عمل وتكيف مع المناخ. ٤- الافادة من التكنولوجيا: في تحسين إدارة البيانات، الشفافية، تقديم الخدمات عن بعد.

[٤٤] (هيئة المستشارين (PMS)، تقييم السياسات ٢٠٢٣، ص ١٨-٢٠)

نقاط الضعف (Weaknesses)	التهديدات (Threats)
١- ضعف التنسيق بين الحكومة الاتحادية والإقليم والادارة المحلية والجهات الفاعلة الأخرى. ٢- انتشار الفساد في إدارة ملفات النازحين والمساعدات واستعادة الممتلكات. ٣- ضعف سيادة القانون في بعض المناطق، مما يهدد أمن العائدين وادماجهم. ٤- قصور في الإطار القانوني والسياساتي: تنفيذ وتطبيق القوانين القائمة (مثل قانون النازحين). ٥- نقص الموارد المالية المحلية المخصصة بشكل كافٍ لبرامج الإدماج الطويلة الأمد	١- استمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني: على المستوى الوطني والإقليمي. ٢- تزايد حدة أزمة تغير المناخ: (الجفاف، شح المياه) وتأثيرها المدمر على سبل العيش والاستقرار. ٣- استمرار التوترات المجتمعية والانقسامات: الطائفية والإثنية، خاصة في المناطق المختلطة. ٤- نقص التمويل الدولي المستمر: وتحول اهتمام المانحين نحو أزمات أخرى (أوكرانيا، غزة). ٥- الضغوط السياسية لتسريع العودة القسرية: أو إغلاق المخيمات دون ضمان شروط العودة الآمنة والطوعية والمستدامة.

ثانياً: تحليل واقع العائدين في العراق

شكّلت ظاهرة النزوح في العراق إحدى أبرز التحديات الإنسانية والاجتماعية المعقدة التي خلفتها عقود من الصراع والعنف، إذ بلغ عدد النازحين داخلياً في ذروة الأزمة أكثر من ٦ ملايين عراقي[٤٥]. ومع استعادة المناطق المحررة، بدأت حركة العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، فإن عملية العودة لم تكن عملية بسيطة، بل هي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تنطوي على تحديات جسيمة تعيق إعادة الادماج المستدام والكرامة الإنسانية.

١. تشير أحدث بيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أنه حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٥، عاد ما يقدر بنحو (٥٩٠,٣٩٢) إلى مناطقهم الأصلية منذ بداية الأزمة[٤٦].
٢. تتفاوت معدلات العودة بين المحافظات. فمحافظات مثل الأنبار وصلاح الدين ونينوى (باستثناء الموصل) شهدت معدلات عودة مرتفعة نسبياً، بينما تواجه مناطق في نينوى (خاصة سهل نينوى) والموصل نفسها تحديات أكبر في استيعاب العائدين، خاصة من المكونات الدينية والعرقية[٤٧].

[٤٥] المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة ١٢٤ من مصفوفة تتبع النزوح، ٢٠١٧.
[٤٦] (المنظمة الدولية للهجرة، الجولة ١٣٢ من مصفوفة تتبع النزوح في العراق، ٢٠٢٣
[٤٧] (مركز جنيف الدولي للعدالة (GICJ), تقرير حالة العائدين في العراق, ٢٠٢٢, ص ١٥-١٨)

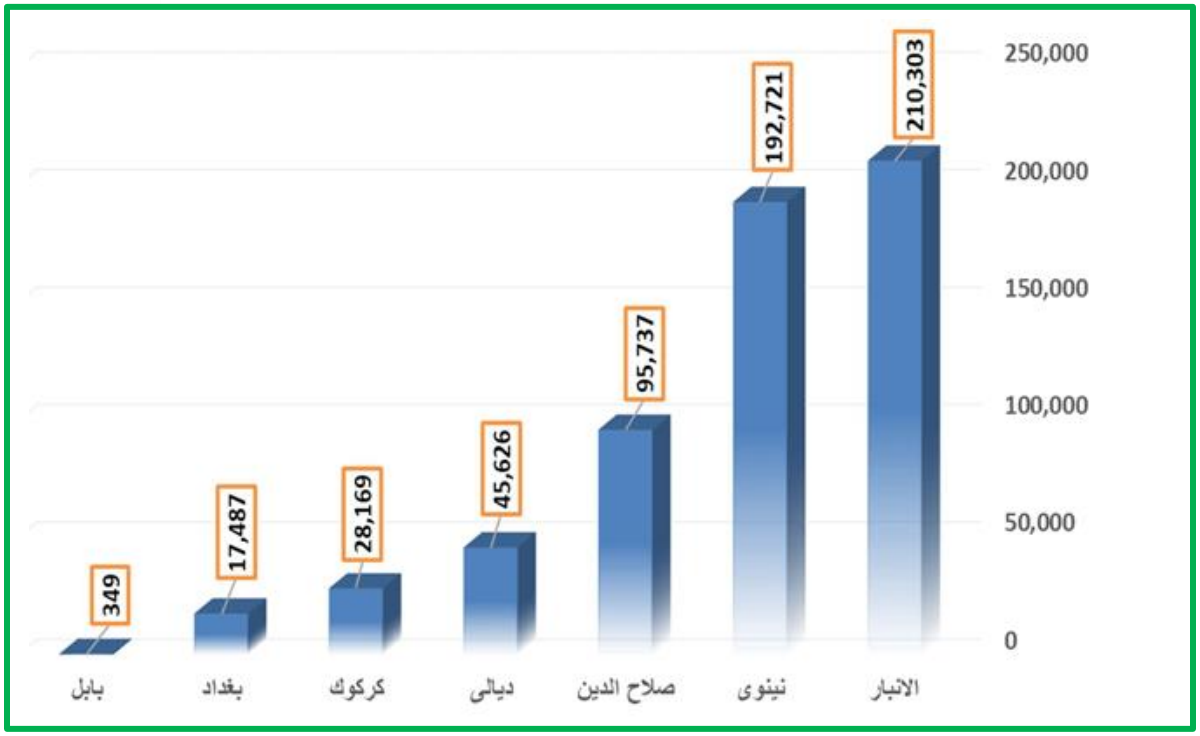

شكل(٣) اعداد العوائل العائدة حسب المحافظة لغاية ٣٠-٦-٢٠٢٥

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان اعلى عدد للعوائل العائدة من النزوح حسب المحافظة تمركز في محافظة الانبار اذ بلغ عددهم (٢١٠,٣٠٣) عائلة تليها محافظة نينوى والذي بلغ عددهم (١٩٢,٧٢١) عائلة.

ثالثاً: تحديات واقع العائدين في العراق

يواجه العائدون في العراق شبكة معقدة من التحديات التي تؤثر على جميع جوانب حياتهم:

١. التحديات الأمنية:

- **استمرار التهديدات:** لا تزال بعض المناطق، خاصة في محيط المدن الكبرى وفي مناطق الاختلاط السكاني، تشهد هجمات متفرقة لتنظيم "داعش" الارهابي أو جماعات مسلحة أخرى، مما يزرع الخوف ويثني البعض عن العودة أو يدفع العائدين إلى النزوح مرة أخرى[٤٨].
- **الانتهاكات والانتقام المجتمعي:** يواجه أفراد من مكونات معينة (خاصة من يُنظر إليهم على أنهم تعاونوا مع تنظيم "داعش الارهابي"، أو من الأقليات مثل (الإيزيديين والمسيحيين والشبك)، خطر الانتهاكات.

[٤٨] (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٣)

٢. التحديات الاقتصادية:

- **دمار البنية التحتية والمساكن:** خلفت المعارك والتفجيرات دماراً هائلاً في المنازل والمرافق العامة (مدارس، مستشفيات، شبكات ماء وكهرباء، طرق)، اذ تعاني العديد من مناطق العودة من نقص حاد في الخدمات الأساسية، ويعيش كثير من العائدين في مساكن غير صالحة للسكن (مدمرة جزئياً أو كلياً) أو في خيم أو ملاجئ مؤقتة[٤٩].
- **فقدان سبل العيش:** يواجه العائدون صعوبات في استئناف أنشطتهم الاقتصادية بسبب نقص رأس المال، وانهيار الأسواق المحلية، وعدم توفر فرص عمل بديلة، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص[٥٠].
- **الفقر والمديونية:** أدى النزوح الطويل إلى استنزاف مدخرات العائلات ودفعها إلى الديون لسد الاحتياجات الأساسية. وتعود كثير من الأسر إلى ديارها وهي غارقة في الفقر، دون موارد كافية لإعادة البناء أو البدء من جديد[٥١].
- **قضايا الأراضي والممتلكات:** تُعد من أكثر التحديات تعقيداً:
- **تدمير أو احتلال المساكن:** العديد من المنازل مدمرة أو محتلة من قبل عائلات أخرى (نازحة أو عائدة أيضاً) أو قوات أمنية أو جهات نافذة.
- **فقدان الوثائق:** فقدان سندات الملكية أثناء النزوح مشكلة كبيرة.
- **المطالبات المتضاربة:** ظهور مطالبين متعددين لنفس العقار بسبب التغييرات الديموغرافية أو عمليات النهب والاستيلاء خلال فترة سيطرة تنظيم "داعش" الارهابي.

٣. التحديات الاجتماعية:

- **الوصم الاجتماعي:** يواجه الناجون من المكونات المستهدفة (كالإيزيديين والمسيحيين، وخاصة النساء والفتيات اللواتي تعرضن للسبي) وصمة عار مجتمعية قاسية، وكذلك من يُشتبه بتعاون أفراد من عائلاتهم مع تنظيم"داعش" الارهابي، هذا الوصم يعيق ادماجهم ويسبب عزلة اجتماعية[٥٢].
- **ضعف الخدمات الاجتماعية:** يعاني نظام الرعاية الصحية، خاصة الصحة النفسية، والتعليم في مناطق العودة من نقص حاد في الكوادر المؤهلة والمرافق والمعدات، اذيواجه الأطفال العائدون صعوبات في الادماج في المدارس بعد انقطاع طويل مع زلاءهم.

---

[٤٩] (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٣، ص ٨-١٢).
[٥٠] منظمة العمل الدولية (ILO) "تقييم أثر الصراع مع داعش على سوق العمل في العراق"، ٢٠١٩، ص ٢٤-٣٠).
[٥١] (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ٢٠٢٣)
[٥٢] (منظمة "نساء من أجل نساء الدولية"

- **هشاشة أوضاع النساء والأطفال وكبار السن:** تُعد هذه الفئات من أكثر الفئات تضررًا خلال النزوح وفترة العيش في المخيمات، إذ تواجه النساء تحديات متعددة تشمل فقدان المعيل، وضعف الفرص الاقتصادية، والتعرض لأشكال مختلفة من العنف أو الاستغلال، فضلاً عن الأعباء الاجتماعية والنفسية المرتبطة بتجارب النزوح والصراع. كما يعاني الأطفال من آثار نفسية وتعليمية نتيجة الانقطاع الطويل عن التعليم والتعرض لبيئات غير مستقرة، مما يعيق اندماجهم الطبيعي في المجتمع والمدرسة. أما كبار السن فيواجهون صعوبات إضافية تتعلق بتدهور حالتهم الصحية، وضعف الرعاية الصحية والاجتماعية المتاحة لهم، فضلاً عن محدودية قدرتهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بعد العودة. وتشكل هذه التحديات مجتمعة عائقًا أمام تحقيق إعادة إدماج مستدامة لهذه الفئات داخل مجتمعاتهم المحلية.

٤. **التحديات النفسية والصحية:**

- **الصدمات النفسية:** تعرض غالبية العائدين، وخاصة الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومن المذابح، لصدمات نفسية شديدة (اكتئاب، قلق، اضطرابات نفسية جسدية). تفتقر هذه المناطق بشكل كبير إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتخصصة والمستدامة[٥٣].
- **الاحتياجات الصحية العامة:** تفشي الأمراض المزمنة وغير المعدية، وضعف خدمات الرعاية الصحية الأولية والتخصصية، ونقص الأدوية، لا سيما في المناطق النائية[٥٤].

٥. **التحديات الإدارية:**

- **ضعف التنسيق وغياب الاستراتيجية الشاملة:** تعاني الجهود الحكومية (المحلية والمركزية) والجهود الدولية من ضعف التنسيق وازدواجية العمل أحياناً، وغياب استراتيجية وطنية شاملة وممولة بشكل كافٍ لإعادة الاندماج المستدام تشمل جميع الأبعاد (الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية)[٥٥].
- **الفساد الإداري:** يشكل الفساد في المؤسسات الحكومية والهيئات المسؤولة عن تقديم الخدمات أو التعويضات أو حل نزاعات الملكية عائقاً رئيساً أمام وصول الدعم إلى المستحقين بشكل عادل وفعال[٥٦].

---

[٥٣] (منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٠"؛ وزارة الصحة العراقية ومنظمة "أطباء بلا حدود" (MSF), تقارير ميدانية متعددة حول الصحة النفسية في نينوى)

[٥٤] (منظمة الصحة العالمية "Iraq Health Cluster Bulletin (WHO)", التقارير الدورية)

[٥٥](مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق (OSESGY), تقارير دورية لمجلس الأمن).

[٥٦] (منظمة الشفافية الدولية Iraq :٢٠٢٣).

- **بطء وتعقيد إجراءات التعويض:** تفتقر الآليات الرسمية للتعويض عن الخسائر (مثل قانون تعويض المتضررين بالإرهاب) إلى الشفافية والسرعة والعدالة، وتتطلب إجراءات بيروقراطية معقدة يصعب على كثير من العائدين، خاصة الأكثر ضعفاً، إكمالها[٥٧].

رابعاً: تحليل (SWOT) لواقع العائدين في العراق:

يوفر تحليل (SWOT) إطاراً منظماً لتقييم العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والعوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) التي تؤثر على عملية عودة وإعادة اندماج النازحين في العراق:

جدول (٨): تحليل (SWOT) لواقع العائدين في العراق

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
نقاط القوة(Strengths)	الفرص (Opportunities)
١. الإرادة القوية للعودة لدى الغالبية: يتمتع معظم النازحين برغبة عميقة في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وأماكن ذكرياتهم، مما يدفعهم لتحمل الصعاب. ٢. التماسك الأسري والاجتماعي: لا يزال التماسك الأسري والعشائري يشكل شبكة دعم مهمة، وإن كانت محدودة، لبعض العائدين في بداية عودتهم[٥٨]. ٣. وجود أطر قانونية (نظرياً): وجود قوانين مثل قانون النازحين والمهجرين رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ المعدل وقانون تعويض المتضررين بالإرهاب رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩، يوفر أساساً قانونياً يمكن البناء عليه. ٤. دعم المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية: تواصل المنظمات الدولية والمانحون تقديم مساعدات إنسانية وبرامج إعادة إعمار وتمكين اقتصادي، وإن كانت غير كافية أو غير مستدامة دائما[٥٩].	١. الهشاشة الاقتصادية الشديدة للعائدين: الفقر المدقع، الديون، انعدام المدخرات، وفقدان سبل العيش تجعل العائدين عرضة للصدمات وتمنعهم من الاستثمار في إعادة الإعمار الذاتي[٦٠]. ٢. الصدمات النفسية والصحية: تؤثر الصدمات غير المعالجة سلباً على قدرة الأفراد والأسر على العمل، وتربية الأطفال، والمشاركة المجتمعية، واتخاذ القرارات السليمة. ٣. ضعف القدرات المؤسسية الحكومية: عدم كفاءة وفساد أجهزة الدولة على المستويين المركزي والمحلي في تقديم الخدمات وحل النزاعات وتنفيذ القوانين[٦١]. ٤. الانقسامات المجتمعية العميقة: صعوبة إعادة بناء الثقة والمصالحة بين المكونات المختلفة داخل المجتمع الواحد. ٥. ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية: يعيق توفير حياة كريمة وفرص تنموية. ٦. التحديات القانونية المتعلقة: تعقد نزاعات الملكية وبطء القضاء.

---

[٥٧] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠٢٢

[٥٨] علي النداوي، "البنية الاجتماعية والقبلية في العراق بعد ٢٠٠٣"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٤٥).

[٥٩] (تقارير تمويل خطة الاستجابة الإنسانية العراقية).

[٦٠] (البنك الدولي، "٢٠٢٠).

[٦١](مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي).

نقاط الضعف (Weaknesses)	التهديدات (Threats)
١. استقرار نسبي في معظم المناطق: يوفر فرصة لتركيز الجهود على إعادة الإعمار والتنمية بدلاً من الاستجابة الطارئة فقط. ٢. الاهتمام الدولي المستمر: وجود التزام من المانحين والمنظمات الدولية بدعم الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق، يمكن توظيفه بشكل أفضل. ٣. إمكانية توظيف برامج الاستقرار لتحفيز الاقتصاد المحلي: برامج مثل الصندوق التمويلي للاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تولد فرص عمل محلية وتنشط الأسواق إذا ركزت على تنمية القطاع الخاص المحلي. ٤. تطور المجتمع المدني: ظهور منظمات مجتمع مدني محلية فاعلة، خاصة في المناطق المحررة، يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تقديم الخدمات المحلية، ورصد الانتهاكات، وتعزيز المصالحة. ٥. إمكانية إصلاح القوانين والسياسات: وجود نافذة لمراجعة وتعديل قوانين النازحين والتعويضات لتصبح أكثر إنصافاً وفعالية.	١. استمرار التهديد الأمني ووجود خلايا نائمة: يمكن أن يؤدي إلى انتكاسات أمنية وعمليات نزوح جديدة، خاصة في المناطق الحدودية والريفية[٦٢]. ٢. عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي: الأزمات السياسية المتكررة، والتقلبات الاقتصادية الحادة بسبب اعتماد الموازنة على النفط، والفساد المستشري، تهدد بتقويض أي تقدم في ملف العائدين. ٣. نفاد التمويل الدولي: تراجع الاهتمام الدولي وضغوط الأزمات العالمية (كأوكرانيا وغزة) قد تؤدي إلى انخفاض حاد في التمويل المخصص لبرامج إعادة الإعمار والاندماج في العراق. ٤. تدهور الخدمات العامة: استمرار تدهور قطاعي الصحة والتعليم بسبب سوء الإدارة وقلة الاستثمار يهدد مستقبل جيل كامل من الأطفال العائدين. ٥. التغيرات الديموغرافية المستمرة: قد تؤدي نزاعات الملكية المستعصية وتأخر عودة بعض المكونات إلى تغييرات ديموغرافية دائمة في بعض المناطق، مما يهدد التنوع ويزرع بذور صراعات مستقبلية. ٦. التغير المناخي والضغوط البيئية: الجفاف المتكرر وشح المياه في العراق يهددان سبل عيش العائدين الذين يعتمدون على الزراعة والرعي، خاصة في المناطق الريفية.

يكشف تحليل واقع العائدين في العراق وتحدياتهم عن صورة قاتمة ومعقدة. فالعودة، رغم أهميتها الرمزية والمادية، لا تعني بالضرورة إعادة الادماج المستدام أو استعادة الكرامة الإنسانية. التحديات مترابطة ومتداخلة: فغياب الأمن يقوض التنمية الاقتصادية، والفقر يزيد من الهشاشة النفسية والاجتماعية، وضعف المؤسسات يعيق حل النزاعات وتقديم الخدمات، كما ان تحليل (SWOT) يؤكد أن نقاط الضعف والتهديدات تطغى حالياً على نقاط القوة والفرص المتاحة.

ان ملف العائدين في العراق ليس مجرد قضية إنسانية عابرة، بل هو اختبار حقيقي لاستقرار العراق المستقبلي وتماسكه الاجتماعي وقدرته على تحقيق السلام الدائم. وإن الاستثمار في عودة حقيقية ومستدامة، قائمة على

[٦٢]. تقييمات جهاز مكافحة الإرهاب العراقي والتحالف الدولي.

العدالة والأمن والفرص الاقتصادية والمصالحة المجتمعية، هو استثمار في مستقبل العراق ككل، اذ يتطلب هذا التزاماً حقيقياً، ودعماً مستداماً ومستنيراً من المجتمع الدولي، وإشراكاً فعالاً للمجتمعات المحلية نفسها في رسم مسار عودتها وإعادة بنائها. فقط من خلال مواجهة هذه التحديات بشجاعة ومسؤولية، وتحويل رحلة العودة من وضع معقد إلى بداية حقيقية لعهد جديد من الاستقرار في العراق.

خامساً: أدوار المجتمع في دعم إعادة الإدماج

أن الدعم الاجتماعي غير الرسمي يلعب دورًا حاسمًا في جهود إعادة إدماج كل من الأطفال والنساء العائدين. واعتبر المشاركون هذا النوع من الدعم أساسيًا لنجاح إعادة إدماج العائدين. كما أكد على الدور المهم لشبكات المجتمع المحلي في تسهيل وصول العائدين إلى الفرص المحلية، مثل سبل العيش، والتوظيف، والتطوع، وإعادة الانخراط مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى الداعمة. وإلى جانب هذه العلاقات والشبكات غير الرسمية، أن المنظمات المحلية تلعب دورًا رئيسًا في تسهيل إعادة إدماج العائدين في الشبكات المحلية، لا سيما في بداية عودتهم. كما أكد أحد المختصين: "يمكن للمجتمع أن يوفر شعورًا بالانتماء والجيرة والجوار، بوصفه مكان آمن للذهاب إليه والدردشة، فإن أفضل مصدر للدعم من هذا القبيل هو الدعم غير الرسمي غير المنظم ونموذج إدارة الحالة الذي يساعد في تحديد مثل هذه الأماكن التي تساعد في التواصل وتشجيع المرء على الوصول إلى المجموعات التي يمكن أن تقدم المساعدة".

وشملت الأدوار الداعمة الأخرى للمجتمعات، كما حددها الباحثون، الدعم المالي، والتوجيه الديني، وتوفير هياكل الدعم والقيادة ودور الاعلام، اذ يلعب الإعلام دورًا مهمًا في دعم جهود إعادة إدماج العائدين، من خلال تعزيز الوعي المجتمعي وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي قد تؤدي إلى الوصم أو الإقصاء الاجتماعي. إذ يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في نشر رسائل إيجابية تعزز قيم التسامح والتماسك الاجتماعي، وتوضح الظروف والتحديات التي يواجهها العائدون، بما يساعد على خلق بيئة مجتمعية أكثر تقبلاً لعودتهم. كما يمكن للإعلام أن يسلط الضوء على قصص النجاح والنماذج الإيجابية لإعادة الإدماج، مما يعزز الثقة بقدرة العائدين على الاندماج والمساهمة في المجتمع. فضلاً عن، اسهام الإعلام في دعم جهود المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال نشر المعلومات حول البرامج والخدمات المتاحة للعائدين، وتشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات الدعم والمساندة. ومع ذلك، فإن دور الإعلام يتطلب التزامًا بالمهنية والمسؤولية في تناول قضايا العائدين، والابتعاد عن الخطاب التحريضي أو التعميمات السلبية التي قد تعمق الوصمة الاجتماعية وتعيق جهود إعادة الإدماج.

كما أشار بعضهم أيضًا إلى ضرورة تدريب وتثقيف أفراد المجتمع المحلي حول الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالعائدين من مخيمات النازحين داخليًا، وتعزيز هياكل الدعم والقيادة المحلية، وتنمية مهارات مقدمي خدمات المجتمع المحلي المسلم لتمكين آليات دعم مناسبة ثقافيًا؛ وزيادة تمويل الخدمات والمنظمات المجتمعية لبناء قدرات المجتمع على التفاعل الرسمي وغير الرسمي مع العائدين. ولم يكن من المستغرب أن يؤكد بعظهم، على أن تحسين تمويل المنظمات المجتمعية ضروري للغاية لتسهيل إعادة إدماج العائدين الذين يُحتمل أن يحتاجوا إلى "دعم مكثف". وتعتمد العديد من المنظمات المجتمعية على المتطوعين، ولكن لا يمكن أن تتم إعادة إدماج العائدين على أساس تطوعي من خلال حسن النية، اذ يتمثل المورد الأول المطلوب في التمويل اللازم لتوظيف موظفين مجتمعيين، فضلاً عن تزويد القيادة المجتمعية بالموارد اللازمة لفهم وتقديم إرشادات هادفة ومستنيرة".

وهناك تحديات ومخاطر وعوائق تواجه المجتمعات المحلية بشأن العائدين تتمحور حول الاتي:

١- زيادة الوصمة والضرر الذي يلحق بالسمعة.
٢- مخاطر رد فعل العائدين الذين يتحولون لإلحاق الأذى الجسدي وتهديد سلامة المجتمع.
٣- خطر فشل المجتمع في تقديم الدعم المجتمعي، اذ يفتقر (المجتمع) إلى القدرات والموارد اللازمة؛ ونقص تمويل منظمات المجتمع المحلي لتقديم الخدمات، ونقص الدعم والقيادة المنظمين؛ ونقص المهارات والموارد المناسبة ثقافيًا. ومن ثم فأن نقص التمويل من شأنه أن يساعد المجتمعات المحلية على تقديم دعمها لتعزيز فرص إعادة إدماج العائدين.

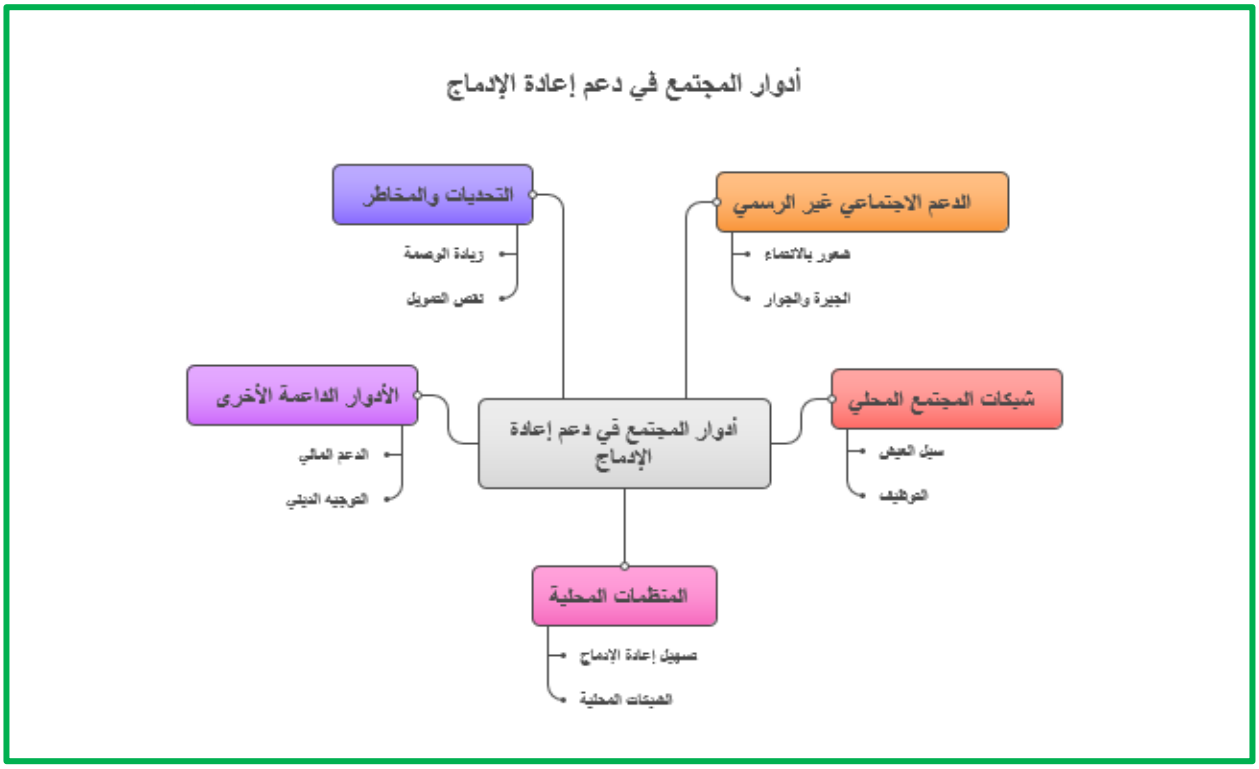

شكل (٤) ادوار المجتمع في دعم إعادة الادماج

الفصل الثالث: الإطار العملي

يتناول هذا الفصل الجانب التحليلي للادماج المجتمعي للعائدين من النزوح وافاق التكيف الاجتماعي، من خلال تحليل اسئلة الاستبانة الموجهة للعائدين، وفق الفقرات الآتية:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالعائدين إلى مناطق سكناهم بعد النزوح في محافظات (الموصل، صلاح الدين، كركوك، الانبار، ديالى) إذ تم تصميم الاستبانة الالكترونية ملحق رقم (١) وتوزيعها على عينة الدراسة وبعد مراجعة الاستبيان كانت الاستجابة بحجم (١٠٠) لاستمارة موزعة وهي كما موضحة بالاشكال الآتية:

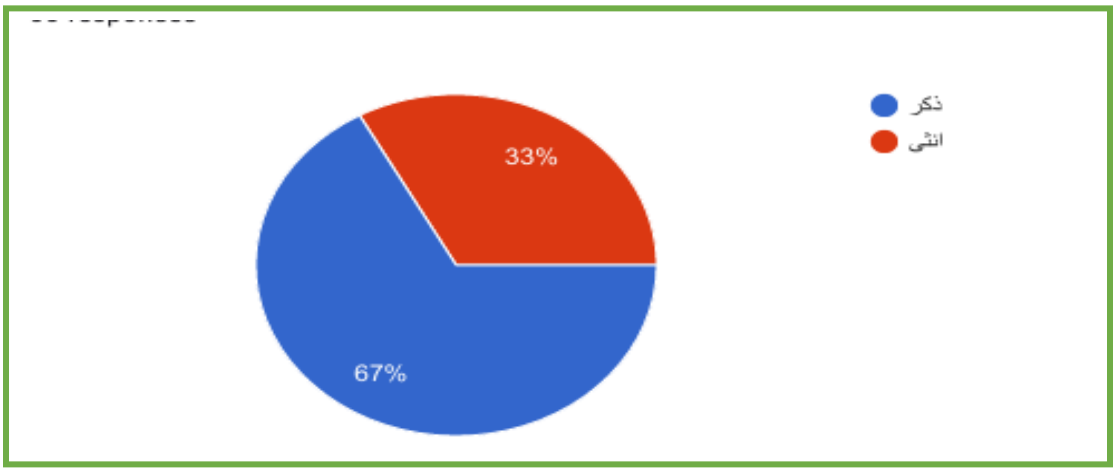

شكل (٥): توزيع العينة وفق الجنس

يشير الشكل (٥) إلى أن نسبة الإناث بلغت ٦٧٪ مقابل ٣٣٪ للذكور، وهي فجوة واضحة تُظهر تزايد تمثيل النساء في مجتمع العائدين. ويعكس هذا التفوق النسبي الدور المركزي للمرأة في مرحلة ما بعد النزوح، إذ غالبًا ما تتحمل مسؤولية إعالة الأسرة في ظل غياب المعيل الذكر بسبب الوفاة أو الاعتقال أو الهجرة. كما يدل ارتفاع مشاركة الإناث على استعدادهن للانخراط في عمليات إعادة الإعمار الاجتماعي. بالمقابل فإن انخفاض نسبة الذكور قد يعكس ضعف مشاركة الرجال في الاستبانات أو عزوفهم عن الأنشطة المجتمعية بسبب ضغوط اقتصادية ونفسية. ويُلاحظ أن هذه التركيبة قد تؤثر على طبيعة احتياجات المجتمع العائد، إذ تميل إلى التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الأسرية أكثر من الاحتياجات الإنتاجية المباشرة.

فضلاً عن ذلك فان النسبة العليا للإناث تكشف عن ضرورة تصميم برامج إدماج تراعي النوع الاجتماعي، بحيث تُعطي الأولوية للتمكين الاقتصادي للنساء عبر مشاريع مدرّة للدخل وتدريب مهني مخصص

لاحتياجاتهن، كما تستدعي النتائج تعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية للمرأة، سيما في المناطق التي تشهد هشاشة أمنية أو نزاعات محلية.

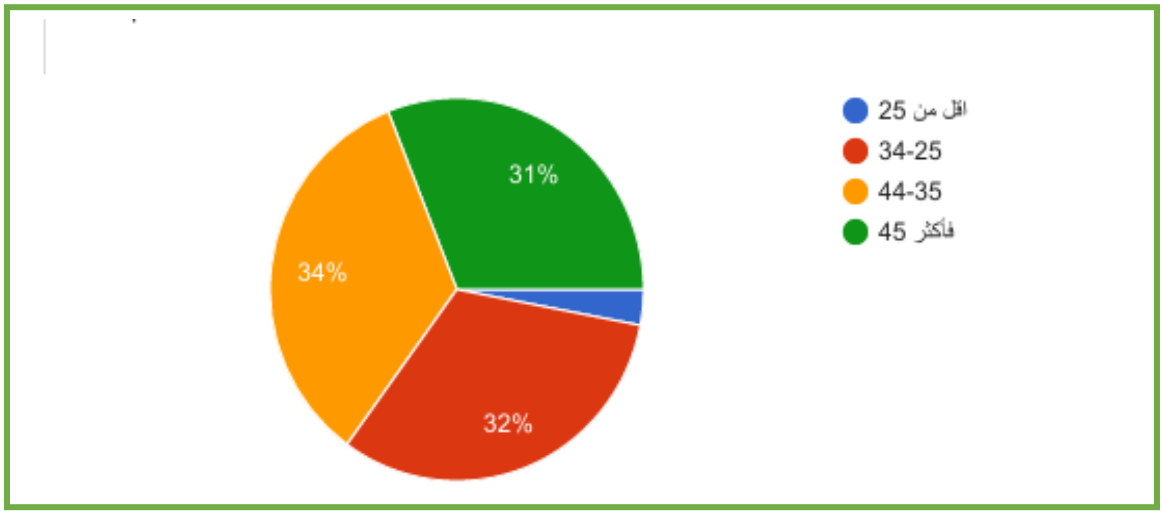

شكل (٦): توزيع البيانات وفق الفئة العمرية

يشير نتائج الشكل اعلاه إلى أن الفئة العمرية (٣٥–٤٤ سنة) تمثل النسبة الأعلى بواقع ٣٤٪، تليها فئة (٤٥ سنة فأكثر) بنسبة ٣١٪، ثم فئة (٢٥–٣٤ سنة) بنسبة ٣٢٪، ثم يلها فئة ٤٥ سنة فأكثر بنسبة ٣١٪ وأخيرًا فئة (أقل من ٢٥ سنة) بنسبة ٣٪. وتعكس هذه النسب هيمنة الفئات المتوسطة والكبيرة في العمر، ما يشير إلى مجتمع عائد يتمتع بالنضج والخبرة، وقادر على قيادة عملية الإدماج والمساهمة الفاعلة في إعادة البناء والتكيف الاجتماعي والاقتصادي بعد النزوح. وتمثل الفئة المتوسطة القوة الإنتاجية الأساسية، بينما تسهم الفئة الأكبر سنًا في نقل الخبرة وتعزيز التماسك المجتمعي، وتُعد الفئة الشابة مصدرًا للحيوية والابتكار في برامج التنمية، في حين أن ضعف تمثيل الفئة دون ٢٥ عامًا قد يرجع إلى ان الاستبانة قد لم تصل لهذه الفئة لاسباب متعددة. بشكل عام، يعكس هذا التوزيع العمري توازناً إيجابيًا يعزز فرص التكيف الشامل واستدامة العودة في المجتمعات العائدة.

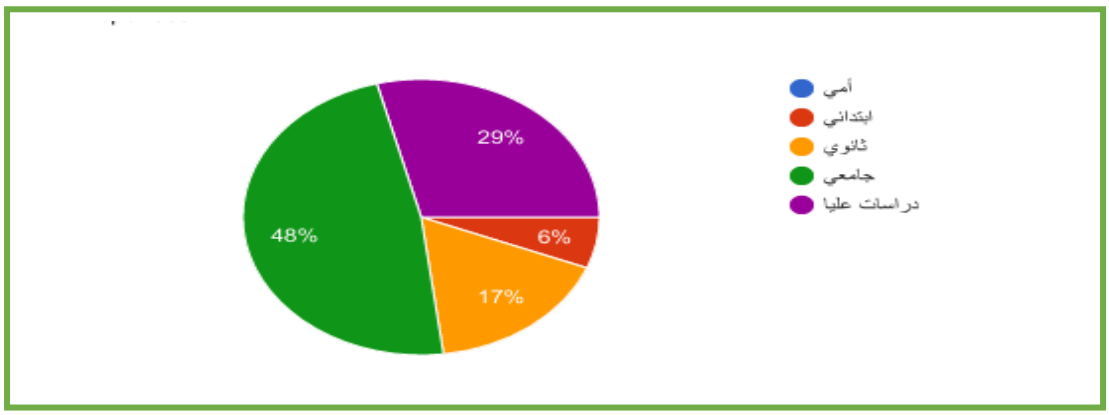

شكل (٧): توزيع البيانات وفق المستوى التعليمي

توزعت المستويات التعليمية للعائدين على نحوٍ يُظهر ارتفاعًا نسبيًا في التعليم الجامعي بنسبة ٤٨٪، تليها الدراسات العليا ٢٩٪، ثم الثانوية ١٧٪، في حين بلغت نسبة الابتدائية ٦٪ فقط. هذه النتائج تعكس تحسّنًا في المستوى المعرفي للمجتمعات العائدة، وهو مؤشر إيجابي على قدرة الأفراد على التكيّف مع بيئة جديدة وإدارة مواردهم الذاتية. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة المتعلمين لا يعني بالضرورة توافر فرص عمل مناسبة؛ إذ يواجه الكثير من الخريجين بطالة مقنّعة بسبب غياب المشاريع الاقتصادية في مناطق العودة. كما تدل النسب الدنيا للتعليم الابتدائي والأمية على إمكانية تصميم برامج معرفية متقدمة تستثمر في التعليم كأداة للإدماج المجتمعي.

كما تشير هذه النتائج إلى ضرورة ربط التعليم بسوق العمل المحلي عبر تطوير برامج مهنية وتقنية تستجيب لاحتياجات المناطق المتأثرة بالنزوح. كما يُوصى بإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وتوفير بيئات تعليمية آمنة للأطفال والشباب العائدين، لضمان استدامة التعليم.

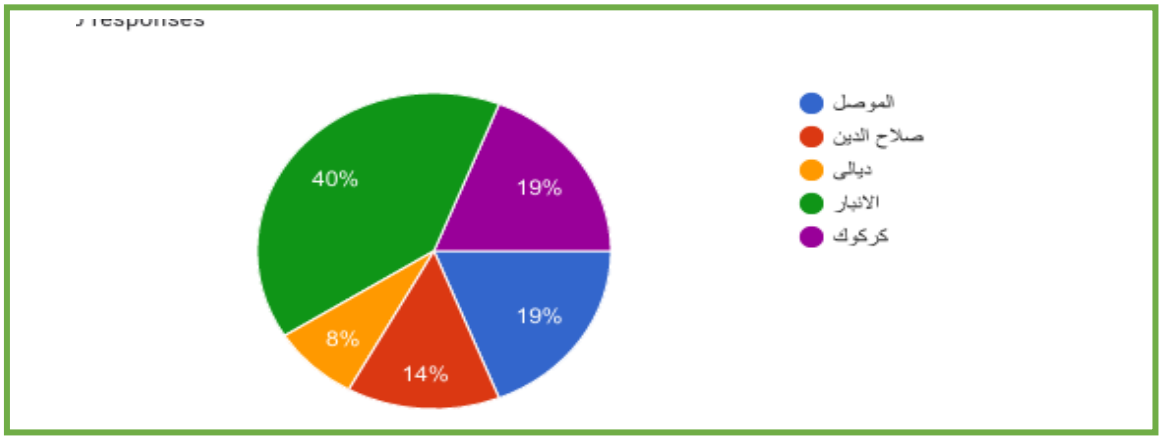

شكل (٨): توزيع الاستبانة وفق المحافظة الأصلية

تُظهر البيانات أن أعلى نسبة للمستجيبين من العائدين تعود إلى محافظة الانبار (٤٠٪)، تليها محافظتي الموصل وكركوك (١٩٪) ثم صلاح الدين (١٤٪)، وأخيرًا ديالى (٨٪).

هذه المحافظات كانت في قلب النزاع المسلح بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٧، ما يجعل نتائجها تعبيرًا صادقًا عن واقع ما بعد الحرب. كما تؤكد هذه النتائج أهمية اعتماد سياسات مناطقية تراعي خصوصية كل محافظة. فمدينة الموصل تحتاج إلى تركيز أكبر على إعادة الإعمار العمراني والخدمات، بينما محافظات الانبار وصلاح الدين وديالى تحتاج إلى مصالحة اجتماعية أكثر من الإعمار المادي. كما توصي النتائج بتوجيه الموارد التنموية بعدالة بين المحافظات لتفادي نشوء فجوات جديدة في التنمية.

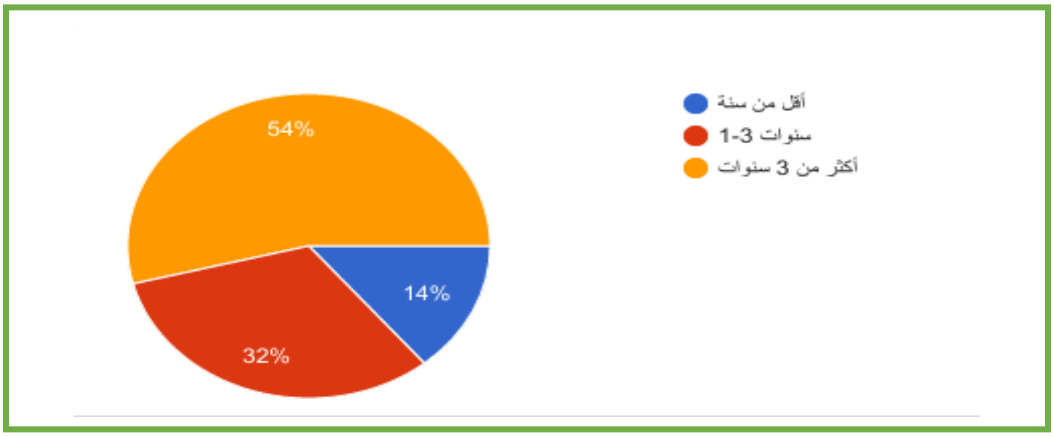

شكل (٩): مدة النزوح

يشير الشكل () إلى أن ٥٤٪ من العائدين من عينة البحث قد نزحوا لمدة اكثر من ٣ سنوات، و٣٢٪ تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، بينما نزح ١٤٪ أقل من سنة واحدة. وتُبرز هذه النسب أن تجربة النزوح كانت متوسطة إلى طويلة المدى بالنسبة لغالبية العينة، مما انعكس على أنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي، فالنزوح الطويل يضعف الروابط الاجتماعية ويزيد من احتمالية فقدان الممتلكات والمصادر المعيشية. كما أن المدة المتوسطة للنزوح تمثل فترة كافية لتغيير العادات وأنماط الاستقرار، مما يجعل العودة أكثر صعوبة من حيث إعادة الادماج النفسي والاجتماعي. ان هذه النتائج توضح أن طول مدة النزوح يُعد عاملاً رئيسًا في هشاشة الادماج بعد العودة؛ فالعائدون بعد سنوات من النزوح يحتاجون إلى برامج إعادة تأهيل نفسي وتدريبي وليس فقط إلى دعم مادي، فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق بالعودة الجغرافية فحسب، بل بإعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

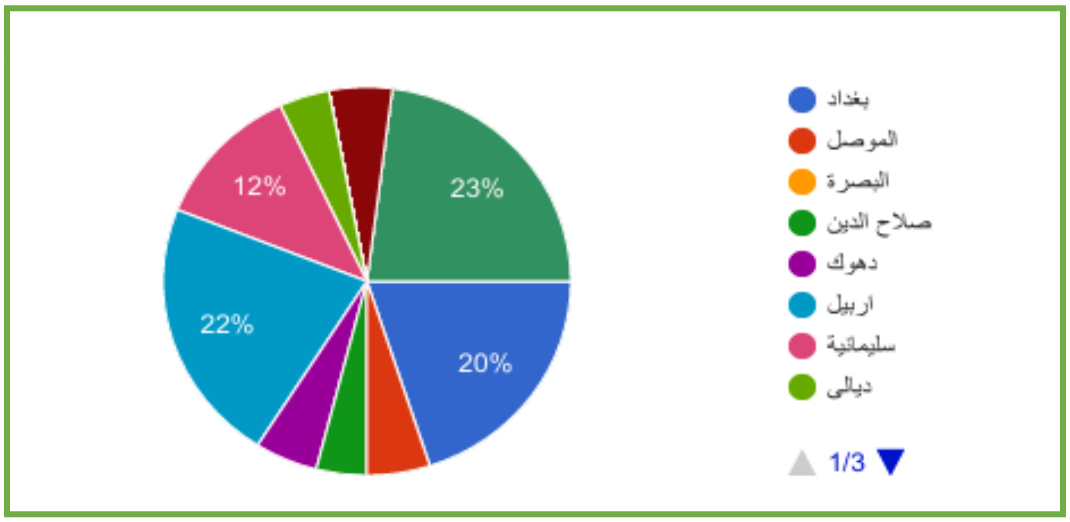

شكل (١٠) مكان النزوح

يبين الشكل (١٠) أكثر المحافظات التي لجأ إليها النازحون أثناء النزوح، والتي تشمل مناطق حضرية أو ريفية أو مخيمات. فمن الناحية التحليلية، اختلاف مكان النزوح يؤثر بشكل مباشر على تجارب النازحين ومستوى التكيّف لديهم، فالمقيم في مخيم يعاني من الاعتماد الكامل على المساعدات وقلة فرص العمل، بينما من لجأ إلى المدن الكبيرة قد يكون اكتسب خبرة مهنية جديدة أو علاقات اجتماعية مفيدة. هذه الفوارق تفسّر تباين مستويات الإدماج بعد العودة، إذ أن من عاش في بيئة حضرية أكثر انفتاحًا غالباً ما يكون أكثر استعدادًا للتكيّف مقارنةً بمن عاش في بيئة معزولة. كما أن مكان النزوح يرتبط بقدرة الأسرة على الاحتفاظ بممتلكاتها أو فقدانها. ولذا فمن المهم أن يُدرج هذا المتغير في أي تحليل لسياسات العودة، لأن اختلاف بيئات النزوح يعني اختلاف نوعية الدعم المطلوب عند العودة.

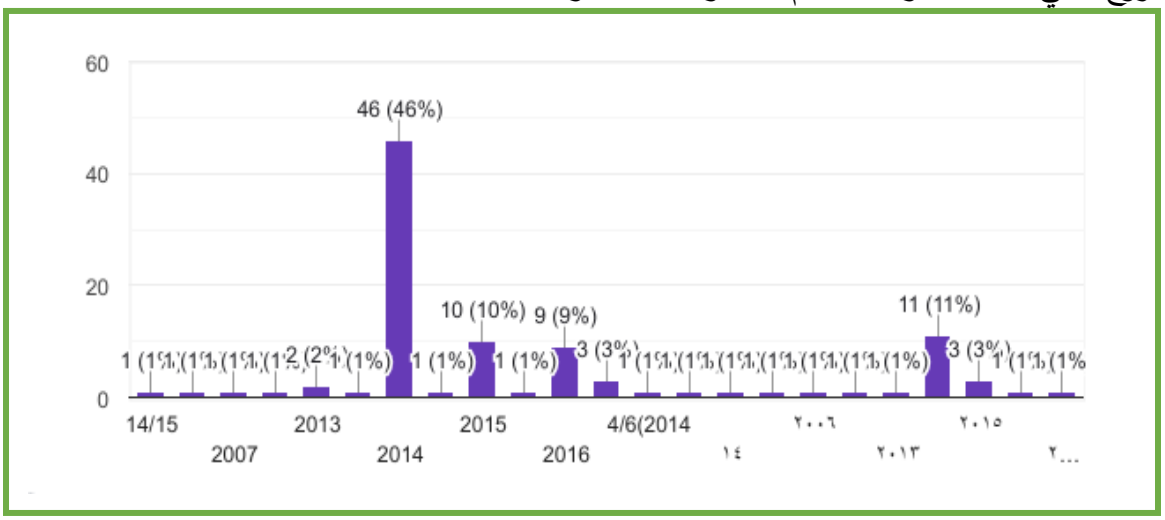

شكل (١١): البيانات وفقاً لعام النزوح

يظهر الشكل (١١) تراكماً زمنياً واضحاً للنزوح، إذ يشير ٤٦٪ من المستجيبين إلى عام النزوح ٢٠١٤ كذروة، بينما جاءت ٢٠١٧ بنسبة ١١٪، و٢٠١٥ حوالي ١٠٪، و٢٠١٦ نحو ٩٪. وهذا التمركز في ٢٠١٤ يعكس صدمة جماعية زمنية واحدة: سيطرة جماعات مسلحة وأحداث عنف واسعة أدت إلى خروقات كبيرة في الأمن المحلي ونزوح جماعي. كما ان التركيز على عام واحد يجعل أثر الصدمة مركزًا ومتماسكًا عبر الزمن — أيّ أن التجربة الفردية والجماعية مرتبطة بحادثة / فترة محددة–، ما يسهل رصد آثارها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

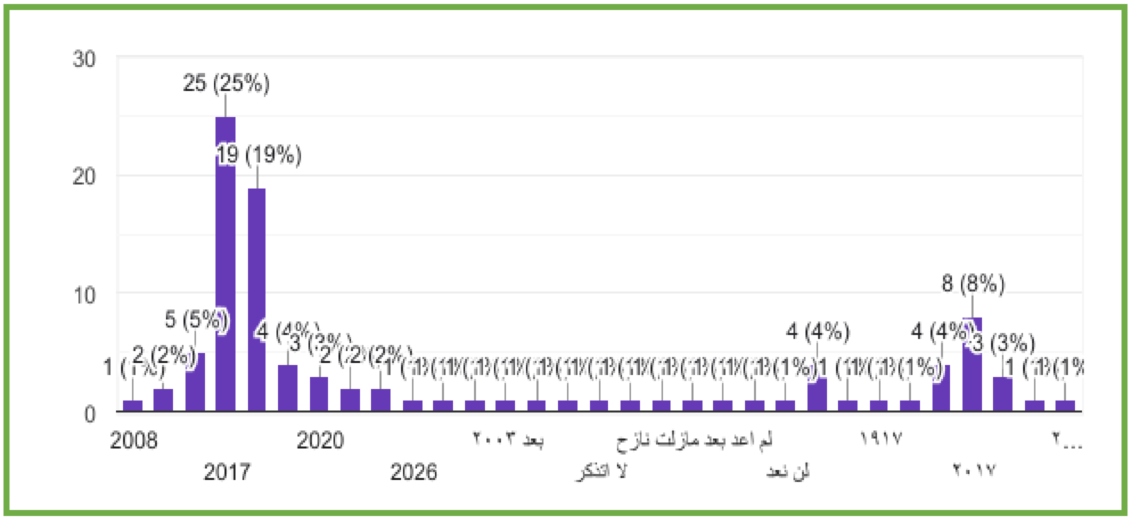

شكل (١٢): عام العودة

يشير الشكل (١٢) إلى أن ذروة العودة كانت بعد عمليات التحرير عام ٢٠١٧، إذ بلغت نسبة من عادوا في ٢٠١٧ حوالي ٢٥٪، بينما يلاحظ تدفقًا مستمرًا في الأعوام التالية (٢٠١٨–٢٠١٩ و٢٠٢٠) بنسبة (١٩٪). وهذا النمط يكشف أن العودة كانت عملية تدريجية وليست حدثًا واحدًا؛ فموجة ٢٠١٧ تعبّر عن استجابة فورية لتحرير مناطق واسعة، في حين أن موجات لاحقة تتعلق بعوامل مثل تحسّن الخدمات تدريجيًا أو الحاجة لإعمار منازل محددة. وهذا الأمر يطرح فرضية أن جودة الادماج تختلف بحسب توقيت العودة، فالمبادرون للعودة عام ٢٠١٧ ربما واجهوا بنية تحتية أضعف وخدمات أقل مقارنة بالعائدين في عامي ٢٠١٩–٢٠٢٠ الذين قد دخلوا في بيئة أعيد تأهيلها جزئيًا، فضلاً عن ان تَكرار العودة عبر سنوات متعددة يُظهر أن التحديات البنيوية (بنى تحتية، خدمات، وظائف) كانت سببًا في تأخر أو تتابع العودة وليس شرطًها الوحيد العامل الأمني.

ثانياً: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة

المحور الأول: التكيّف الاجتماعي

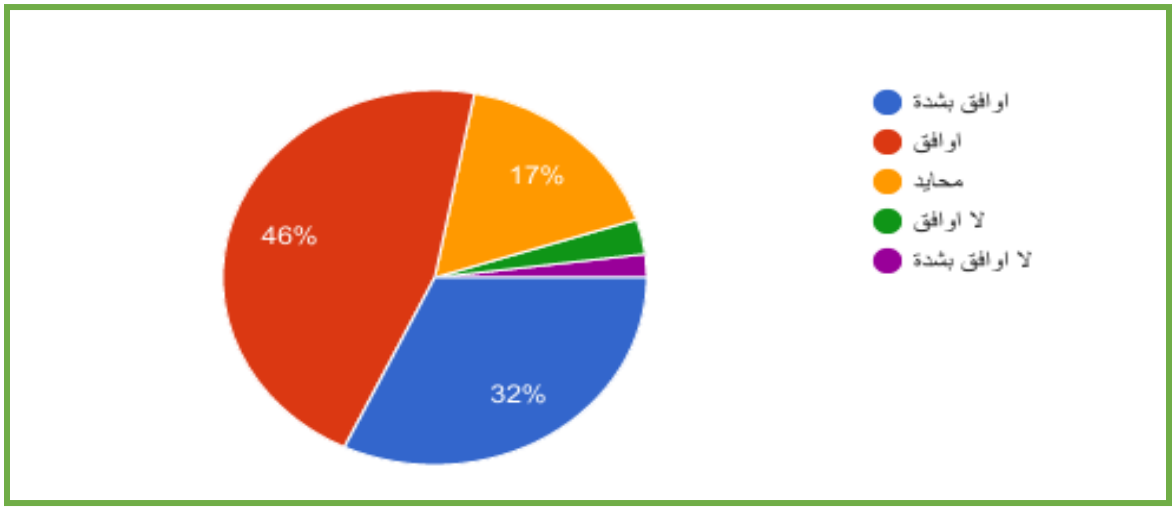

شكل (١٣): الشعور بالتكيف مع المجتمع المحلي بعد العودة

يظهر الشكل (١٣) أن نحو ٦٣٪ من العينة يميلون إلى الشعور بالتكيّف بدرجات مختلفة، بينما يبدي ثلث العينة موقفًا محايدًا يظهر هشاشة هذا التكيّف. وهذا التحليل يبيّن أن الادماج الاجتماعي موجود لكنه غير مُستقر فنسبة المحايدين (٣٢٪) عالية نسبيًا مقارنة بمعدلات التوافق القوية، ما يوحي بأن التحول من تقبل سطحي إلى ادماج حقيقي لم يحدث بعد على نطاق واسع. ويرجع أسباب هذا الوضع إلى عوامل متعددة: نقص الخدمات، ذكريات النزوح، التمييز المجتمعي المحتمل، وتأثير الصدمات النفسية التي تحد من قدرة الأفراد على الانخراط في الفعل المجتمعي. كذلك قد ينعكس الاختلاف عبر متغيرات أخرى (الجنس، التعليم، مدة النزوح)، ما يستدعي اختبارات تقاطعية لمعرفة أيّ الفئات أكثر هشاشة في التكيّف.

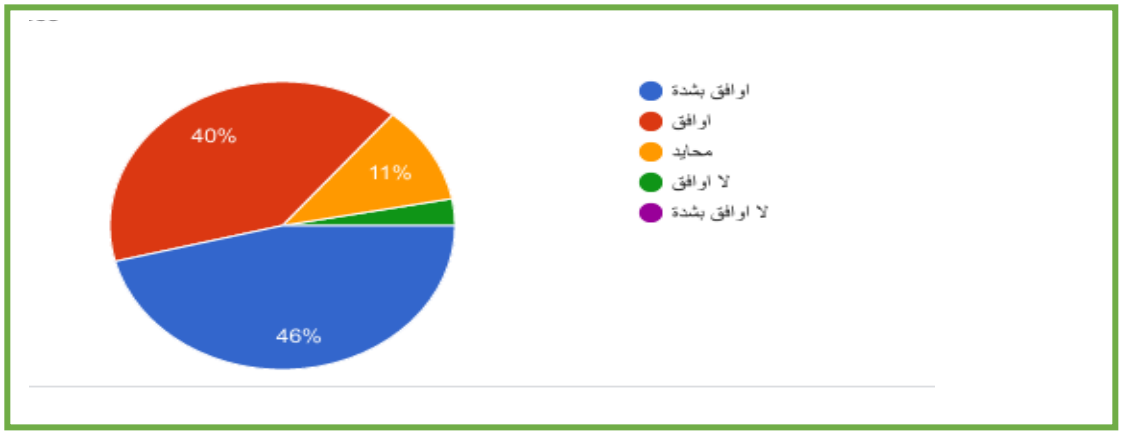

شكل (١٤): المشاركة في الأنشطة المجتمعية أو التطوعية بعد العودة

يظهر الشكل (١٤) أن نحو ٨٦٪ مع المشاركة بالأنشطة المجتمعية أو التطوعية بعد العودة (يقصد بها غالباً العودة إلى الحياة الطبيعية بعد فترات عزلة أو أزمة) تُعزى إلى عدة عوامل نفسية واجتماعية مترابطة:

١. التعويض عن العزلة والحاجة للتواصل الاجتماعي

• **تلبية الحاجة النفسية للانتماء:** بعد فترات من التباعد الاجتماعي والعزلة، يشتد الظمأ للتواصل الإنساني الحقيقي. إذ يصبح العمل التطوعي وسيلة مثالية لاستعادة الروابط الاجتماعية، وبناء علاقات قوية، واستبدال التفاعل الافتراضي بالتفاعل المباشر والهادف.

• **الخروج من الروتين والرتابة:** توفر الأنشطة المجتمعية فرصة لكسر الروتين الممل الذي فرضته فترات العزلة، وتمنح الأفراد أنشطة ممتعة ومجزية خارج نطاق المنزل والعمل الاعتيادي.

٢. الشعور بالهدف والقيمة الذاتية

• معالجة القلق وتعزيز الصحة النفسية: التجارب الجماعية الصعبة (كالأزمات) تزيد من مستويات التوتر والقلق. وثبت أن العمل التطوعي يعزز مستويات السعادة والرضا الشخصي، ويقلل من القلق، ويمنح شعوراً بالإنجاز، كونه يركز طاقة الفرد على مساعدة الآخرين بدلاً من الانغماس في المشاكل الشخصية.

• إعادة تأكيد القيمة الذاتية: يمنح التطوع فرصة للأفراد لإثبات أنهم قادرون على إحداث فرق، سيما بعد الشعور بالعجز خلال الأزمة، مما يعزز احترام الذات والثقة بالنفس.

٣. استجابة لتزايد الحاجة المجتمعية

• تضخم الحاجة بعد الأزمة: غالباً ما تترك الأزمات فجوات واحتياجات اجتماعية واقتصادية وصحية كبيرة. يدرك الأفراد أن الموارد الحكومية والمؤسسية قد تكون غير كافية، مما يحفز الشعور بالمسؤولية المشتركة.

• ظهور قيم التكافل والتضامن: خلال الأزمات، تبرز قيم التعاون والتكافل الاجتماعي. بعد العودة، يستمر هذا المخزون القيمي في دفع الأفراد للمساهمة لدعم الفئات الأكثر تضرراً أو للمساعدة في جهود التعافي.

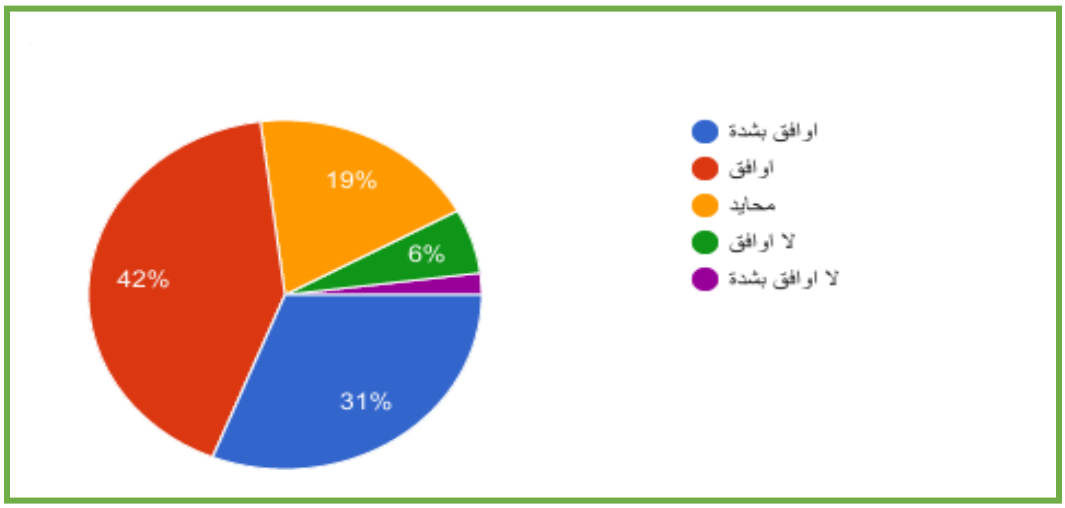

شكل (١٥): عدم التعرض للتمييز أو سوء المعاملة من المجتمع المحلي

يظهر الشكل (١٥) اتجاه إيجابي قوي ومُطمئن، حيث اعلنت نسبة ٧٣٪ أنهم لا يتعرضون للتمييز، مما يدل اجتماعياً على نجاح كبير ومرونة في جهود الادماج والقبول الاجتماعي للعائدين في مناطقهم. وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك تحديات؛ إذ سجلت نسبة ١٩٪ موقفاً محايداً، وهي نسبة عالية تشير إلى التعرض المحتمل لتمييز غير مباشر أو ظرفي يمنع شعورهم بالادماج الكامل، بينما أكدت أقلية بنسبة ٨٪ أنها تتعرض للتمييز، مما يستدعي تدخلاً نوعياً وموجهاً لمعالجة الأشكال الهيكلية أو الموضعية لهذا التمييز. إجمالاً فإن النتائج إيجابية وتدعم فكرة الادماج المنشود، لكنها تحث على عدم إغفال الفجوات النوعية التي تواجهها الأقلية المحايدة أو المعرضة للتمييز.

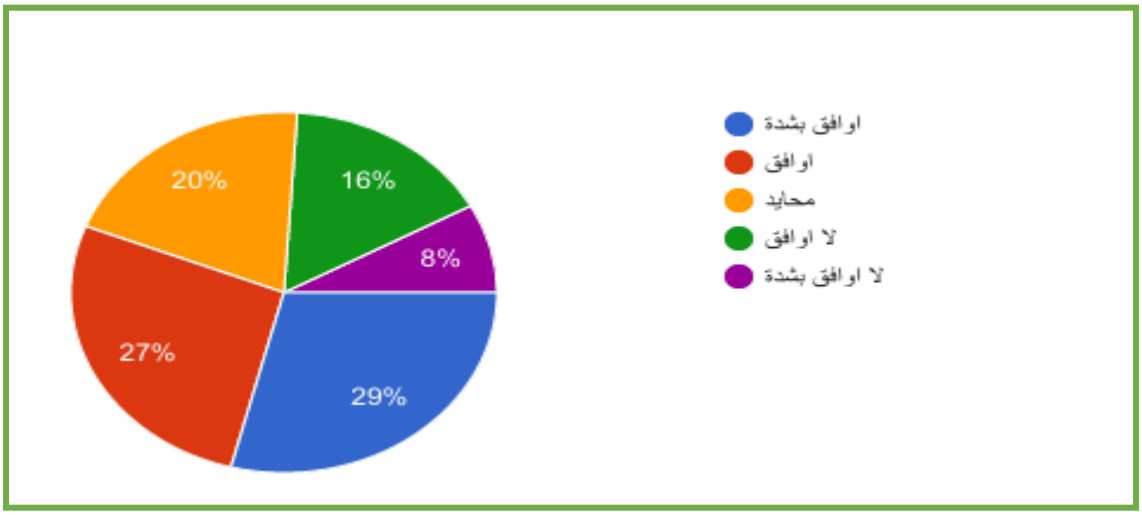

شكل (١٦): مدى حصول العائدين على دعم من منظمات المجتمع المدني للمساعدة في التكيف

توضـــح النتائج أن نســـبة ٥٦٪ قد حصـــلوا على دعم من منظمات المجتمع المدني للمســـاعدة في التكيف الاجتماعي، وأن نسـبة ٢٤٪ أكدوا عدم حصـول أيّ دعم. وهذا الأمر يشـير إلى التنسـيق المؤسـسـي بين منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية في إدارة ملف العودة. وهذه النتائج تظهر ضرورة تعزيز مايلي:

- بناء شبكة تنسيق دائمة بين المنظمات والجهات الحكومية المحلية.
- تخصيص منح صغيرة للمبادرات المحلية يقودها شباب عائدون.
- إدراج برامج الادماج المجتمعي ضمن خطط التمويل الأممية بوصفها أولوية، لا نشاطاً ثانوياً.

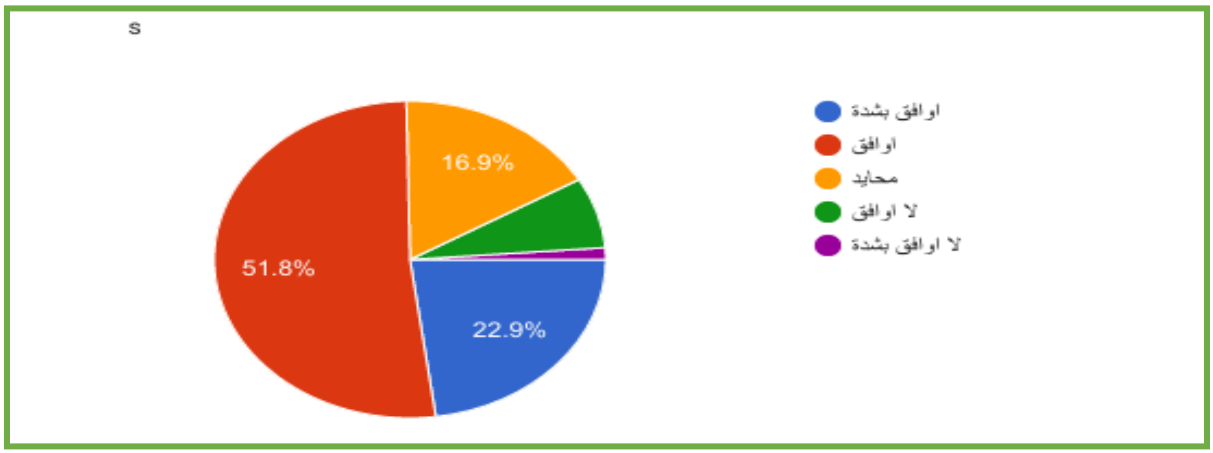

شكل (١٧): ادماج الأطفال العائدين في المدارس والأنشطة التعليمية

يشير الشكل (١٧) أن نسبة ادماج الأطفال في المدارس عالية بلغت اكثر من (٧٤٪)، بينما لا يزال جزء من الأطفال العائدين خارج النظام التعليمي.

وهذا الأمر يعكس بعداً بالغ الأهمية لأن التعليم هو الطريق الأســرع لإعادة بناء الهوية والانتماء الاجتماعي. وعلى الرغم من النسبة الكبيرة أعلاه إلاَّ أن هناك أسباب عدة تعوق الادماج التعليمي التام للعائدين تتمثل في:

- نقص المدارس المهيأة بعد النزاع أو تدمير المباني التعليمية.
- صعوبة الحصول على الوثائق الدراسية السابقة أو فقدانها أثناء النزوح.
- ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسر، مما يجعل بعض الأطفال يعملون لمساعدة ذويهم.

المحور الثاني: البعد الاقتصادي

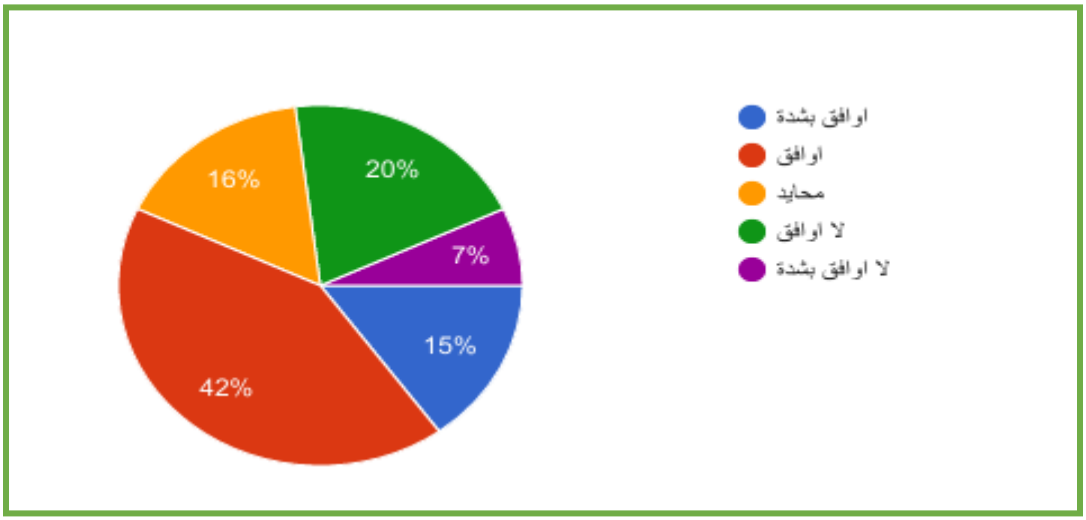

شكل (١٨): حصول العائد على فرصة عمل

يظهر الشكل أعلاه أن ٥٧٪ من العينة المستهدفة لديهم فرصة عمل في منطقة العودة، في حين ان ١٦٪ محايدون، و٢٧٪ لا يمتلكون فرصة عمل. وهذه النتائج تبرز نقصًا هيكليًا في العوامل الإنتاجية المحلية: فاكثر من ربع العينة تواجه بطالة مباشرة أو حالة اقتصادية غير مستقرة من منظور قياسي، وهذه النسب تُعدّ مرتفعة في سياق إعادة الإدماج المجتمعي، وتدل على وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب المحلي على العمل. وايجاد فرص عمل للعائدين يعدّ ركيزة للاستقرار المجتمعي، وهذا الأمر يتم من خلال تنفيذ جملة من الاجراءات، من أبرزها:

- انشاء «صندوق تشغيل محلي» يدعم المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة ومنح استهلالية مرفقة بتدريب فني.
- برامج عمل قصيرة الأمد لربط البنية التحتية بخدمات توظيف مؤقتة (برنامج ضمان الوظائف المؤقتة لمدة ٦–١٢ شهرًا).
- آلية تعويض سريعة وشفافة للممتلكات المفقودة مرتبطة بخطط استثمارية لتأهيل المستفيدين لبدء أنشطة مدرة للدخل.

ومن ثمّ فان استقرار العائدين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير فرص العمل المحلية، لذا يجب اعتبار مؤشر التشغيل أحد أهم معايير قياس نجاح العودة المستدامة.

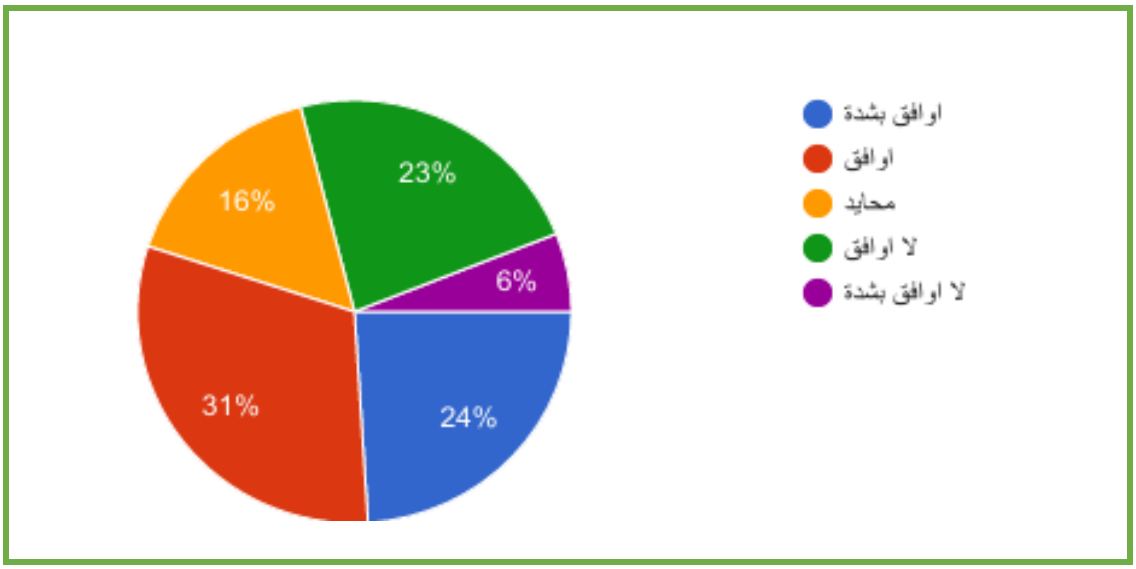

شكل (١٩): ممارسة المهنة أو العمل السابق قبل النزوح

يوضح الشكل (١٩) أن نسبة تتجاوز ٣٠٪ من العائدين لم يعودوا إلى ممارسة المهنة التي كانوا يعملون بها قبل النزوح، في حين ان نسبة تتجاوز ٥٥٪ زاولت عملها السابق بعد العودة والذي يرتبط غالباً بالقطاع العام. وهذه النتيجة تُبرز بوضوح أثر الانقطاع الزمني للنزوح على الدورة الاقتصادية للأفراد، إذ أن خسارة ٣٠٪ مهنهم السابقة لا تعني فقط فقدان مصدر دخل، بل خسارة رأس المال البشري والخبرة المتراكمة. وأسباب عدم العودة للمهنة السابقة تتوزع بين:

- تدمير الأصول والمعدات (خاصة للمهن الحرفية والزراعية).
- تغيّر بيئة السوق المحلي؛ فبعض الأسواق لم تعدّ موجودة أو تقلص الطلب فيها.
- تحول الاهتمامات الاقتصادية نحو مهن مؤقتة أو بديلة أقل استقراراً ولكن أسرع مردوداً.
- قلة رأس المال لإعادة التشغيل.

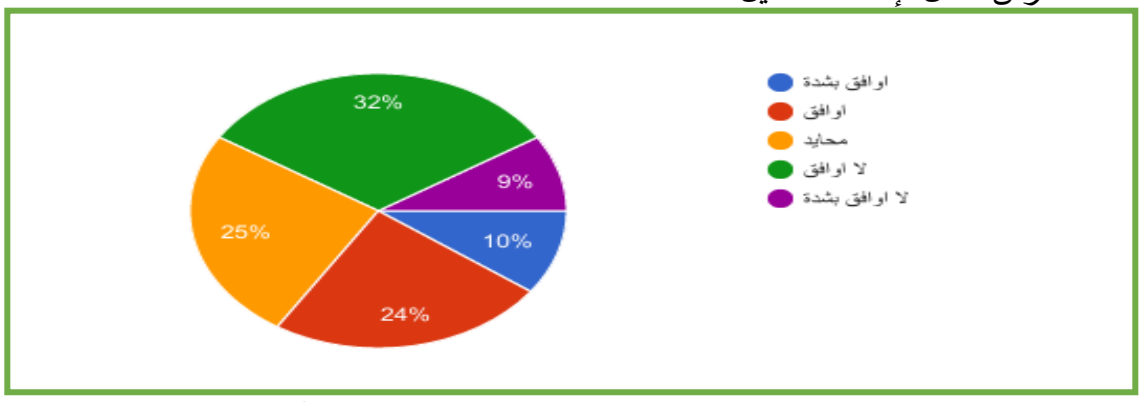

شكل (٢٠): رضا العائدين عن برامج التشغيل المتوفرة

يُظهر هذا الشكل أن نسبة المشاركين تتجاوز ٥٥٪ أعربوا عن عدم رضاهم عن برامج التشغيل المتاحة، في حين أبدى ٣٤٪ عن رضاهم نسبيًا عنها. وهذا يعني أن البرامج الحالية لا تتناسب مع احتياجات السوق المحلي أو قدرات المستفيدين. ومن التحليل المقارن يمكن استنتاج ثلاثة أسباب رئيسة لعدم الرضا:

- القصور في تصميم البرامج: بعض برامج التشغيل تركز على التدريب دون توفير فرص فعلية، مما يجعلها غير مجدية اقتصادياً.
- غياب العدالة في التوزيع: اتهامات بوجود محسوبية في اختيار المستفيدين من المشاريع التشغيلية أو في منح القروض الصغيرة.
- محدودية الأثر الزمني: معظم البرامج قصيرة الأمد وغير مستدامة، ولا تنقل المستفيد من حالة الاعتماد إلى الاستقلال الاقتصادي.

وفي السياق نفسه فإن ضعف الرضا يولد حالة من فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية والداعمين الدوليين، مما يقلل من الإقبال على المشاركة في المبادرات المستقبلية.

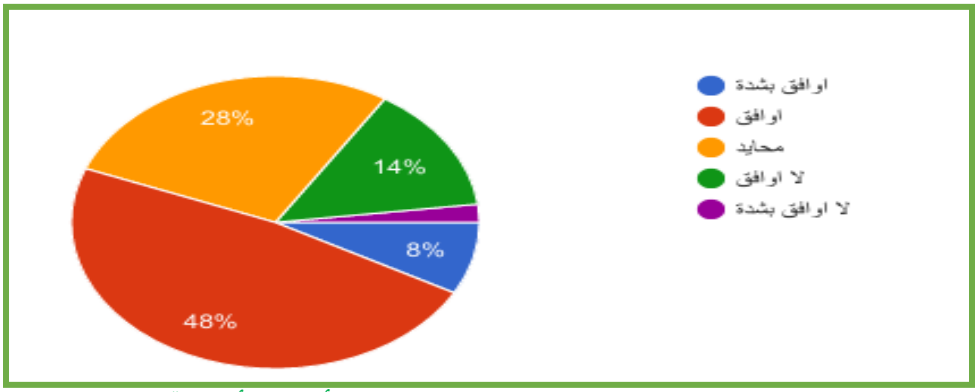

شكل (٢١): قدرة العائدين على توفير احتياجات أسرهم الأساسية

تشير النتائج إلى أن نسبة تتجاوز ٢٥٪ من العائدين غير قادرين على تلبية احتياجات أسرهم الرئيسة (غذاء، صحة، سكن، تعليم). وهذه النتيجة تمثل دلالة خطيرة على استمرار الفقر الهيكلي بعد العودة، أيّ أن العودة لم تكن عودة إلى ظروف معيشية طبيعية بل إلى بيئة حرمان مزمن لنسبة لا يستهان بها من العائدين. والتحليل الاقتصادي يوضح أن العوامل المفسرة لذلك تشمل:

- غياب الدخل الثابت أو مصادر رزق مستقرة.
- ارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات في مناطق العودة مقابل ضعف الدعم المالي.
- انقطاع شبكات الحماية الاجتماعية في بعض مناطق النزوح.

ومن الجانب النفســـي فإن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات يولّد شـــعوراً بالعجز والإحباط ويزيد معدلات الاكتئاب، سيماً لدى أرباب الأسر. أما من الجانب المجتمعي، فهو يؤدي إلى اعتماد مفرط على المساعدات الخارجية ويُضعف مفهوم الاعتماد الذاتي.

وعليه فأن تأمين الاحتياجات الرئيسة ليس فقط قضية إنسانية بل شرط للاستقرار الأمني والمجتمعي، لأن الحرمان الاقتصادي قد يولّد موجات نزوح ثانوية أو انخراطاً في أنشطة غير مشروعة.

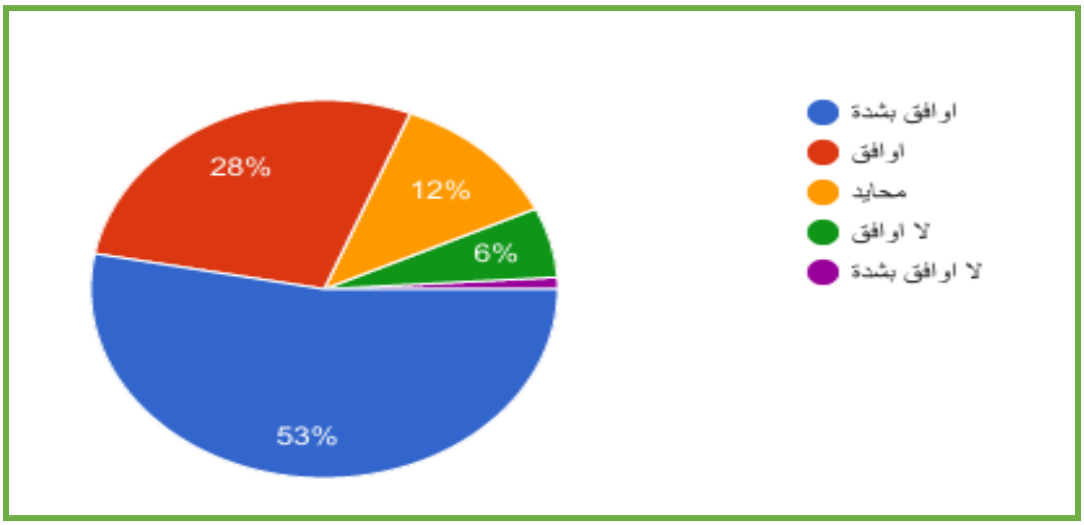

شكل (٢٢): فقدان الممتلكات والتعويض عنها

يشير الشكل (٢٢) إلى أن نسبة تتجاوز ٨٠٪ من العائدين فقدت ممتلكاتها (منازل، محال، أراضٍ زراعية، أدوات عمل) ولم تحصل على تعويض حتى وقت إجراء الاستبانة على حد تعبيرهم. وهذا المؤشر يُعدّ أحد أقوى محددات الفقر بعد النزوح، لأن خسارة الأصول المادية تمثل انهياراً في رأس المال البشري. وترجع أسباب ذلك إلى:

- تأخر أو تعقيد إجراءات التعويض الحكومية.
- ضعف التوثيق القانوني للملكية قبل النزوح، مما يمنع بعض الأسر من المطالبة بحقوقها.
- عدم وجود آليات بديلة سريعة لإعادة بناء المنازل أو تعويض الأضرار الصغيرة.

وهذا الأثر الاجتماعي يخلق شعوراً بالظلم واللاعدالة تجاه الدولة من جهة، و يزيد من هشاشة العائلات التي تضطر لاستئجار مساكن مؤقتة أو العيش في ظروف غير صحية من جهة أخرى. ومن ثمّ فأن ملف

التعويضـــات هو العمود الفقري للتعافي الاقتصـــادي والاجتماعي، وأن أيّ تأخير فيه يعوق اســـتقرار العودة ويغذي مشاعر الإحباط وعدم الثقة بالمؤسسات.

المحور الثالث: الاستقرار النفسي

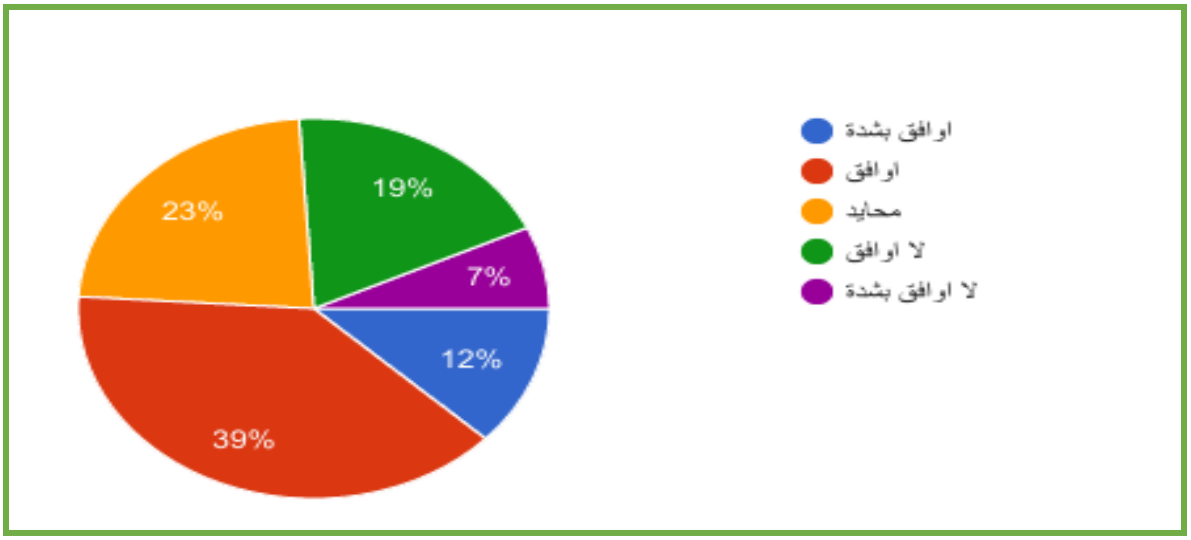

شكل (٢٣): الشعور بتجاوز الآثار النفسية الناتجة عن النزوح

يظهر الشـكل (٢٣) أن ٤٩٪ من العينة لم يتجاوزوا آثار الصـدمة، وهذه نسـبة عالية تدل على حملٍ نفسـي جماعي ممتد يتجاوز الزمن ويتقاطع مع الفقر وفقدان المنازل والتمييز. وإحصـــائيًا فان وجود قرابة نصـــف العينة في حالة اسـتمرار الأعراض النفسـية يجعل من هذه الشـريحة عرضـةً لمشـكلات متعددة: ضـعف الإنتاجية، تراجع الأداء المدرسـي للأطفال، زيادة حالات التفكك الأسـري، ومخاطر الانخراط في سـلوكيات ضارة.

والتحليل النفسي والاجتماعي لهذه النتائج يكشف أن الأسباب متعددة ومتداخلة، أبرزها:

- التجارب الصادمة أثناء النزوح مثل فقدان الاهل والأقارب، مشاهدة أعمال عنف، أو التعرض للتهديد.
- غياب الدعم النفسي المؤسسي بعد العودة، حيث لم تُقدَّم برامج علاجية أو استشارية ممنهجة.
- الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي تعيد إنتاج القلق والخوف بدل معالجتهما.

ويمكن اعتبار هذه النتائج دليلاً على وجود ما يُعرف بـــ "اضطراب ما بعد الصدمة الجماعي" أي حالة عامة من التوتر والقلق تصـــيب مجتمعاً بأكمله بعد حرب أو تهجير. فالنتائج تعني أن الاســـتقرار المادي وحده

(سكن، عمل) لا يكفي لعودة الشعور بالأمان الداخلي. إذ إن غياب معالجة الصدمات النفسية يجعل العودة "هشة" دون تعافٍ فعلي.

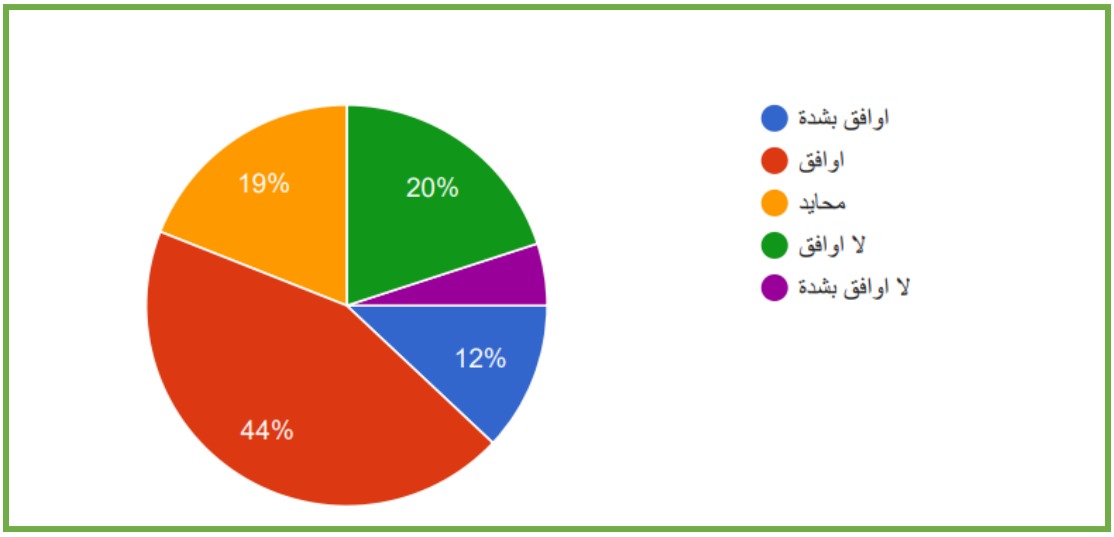

شكل (٢٣): الشعور بالأمان والاستقرار في مناطق العودة

يُظهر هذا الشكل أن الشعور بالأمان والاستقرار لا يزال متفاوتًا بين العائدين؛ فبينما عبّر ٥٦٪ عن إحساس نسبي بالاستقرار، أبدى ٤٣٪ من المستجيبين قلقًا من تجدد العنف أو من حوادث انتقام أو جرائم منظمة. والتحليل النفسي لهذا المؤشر يرتبط بفكرة أن "الأمان النفسي" لا يعتمد فقط على غياب التهديد المادي، بل على الإحساس بالاستقرار القانوني والاجتماعي، فحتى في ظل الأمن الظاهري، يمكن للعائدين أن يشعروا بالتهديد إذا كانت بيئة العدالة ضعيفة أو إذا واجهوا تمييزًا مجتمعياً. والأسباب وراء ضعف الشعور بالأمان والاستقرار المجتمعي تشمل:

- انتشار السلاح المنفلت في بعض المناطق.
- عدم تسوية بعض الملفات العشائرية أو القانونية.

وعليه فأن الأمان والاستقرار النفسي شرط لبناء الأمان الاقتصادي والاجتماعي، وأن الشعور بعدم الأمان حتى لو لم توجد تهديدات فعلية يعكس تراكم خوف جماعي يحتاج إلى معالجة رمزية ومؤسساتية.

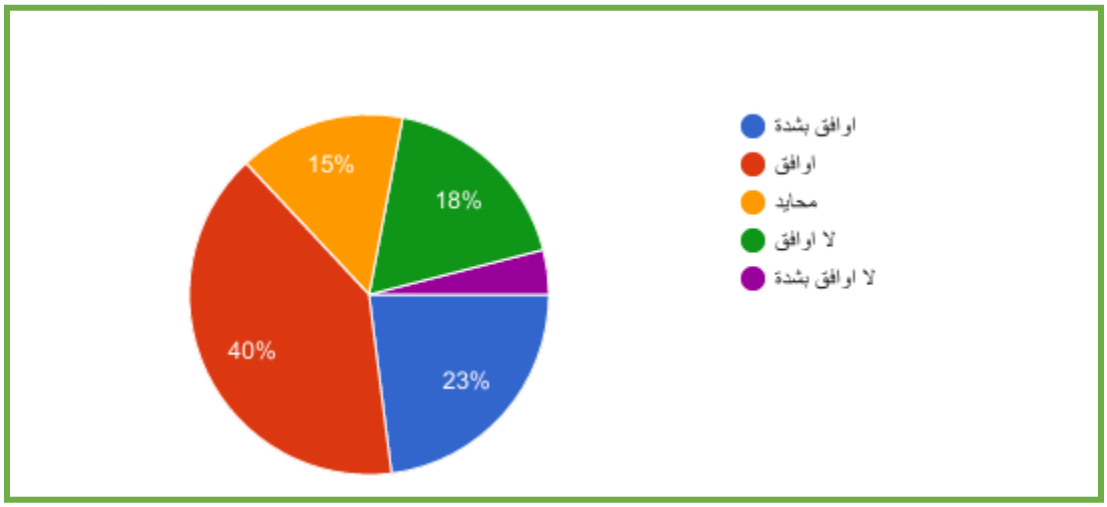

شكل (٢٤): الثقة بالمستقبل بعد العودة

يظهر الشكل (٢٤) أن نسبة ٦٣٪ من العائدين يشعرون بأن لديهم القدرة على التخطيط للمستقبل، في حين أن نسبة تتجاوز ٣٠٪ تشعر بعدم اليقين بشأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الاعوام القادمة. وهذا المؤشر يجسد البعد الأعمق للاستقرار النفسي، والإحساس بالقدرة إلى التطلع للمستقبل، فعندما يفقد اكثر من ٣٠٪ من الأفراد هذه الثقة، يصبح المجتمع عرضة لحالـــــــــــة "اللايقين"، التي تؤدي إلى الانسحاب من المشاركة الاجتماعية والسياسية. ومن منظور علم النفس الاجتماعي، فأن انعدام الثقة بالمستقبل يؤدي إلى انخفاض الدافعية، وتآكل الإحساس بالسيطرة على المصير الشخصي، وزيادة احتمالية الهجرة أو النزوح مرة أخرى.

فالاستقرار النفسي لا يتحقق إلا عندما يشعر الفرد أن مستقبله قابل للتنبؤ والسيطرة، وأن السياسات العامة يجب أن تدمج بناء الأمل والثقة في صميم برامج العودة.

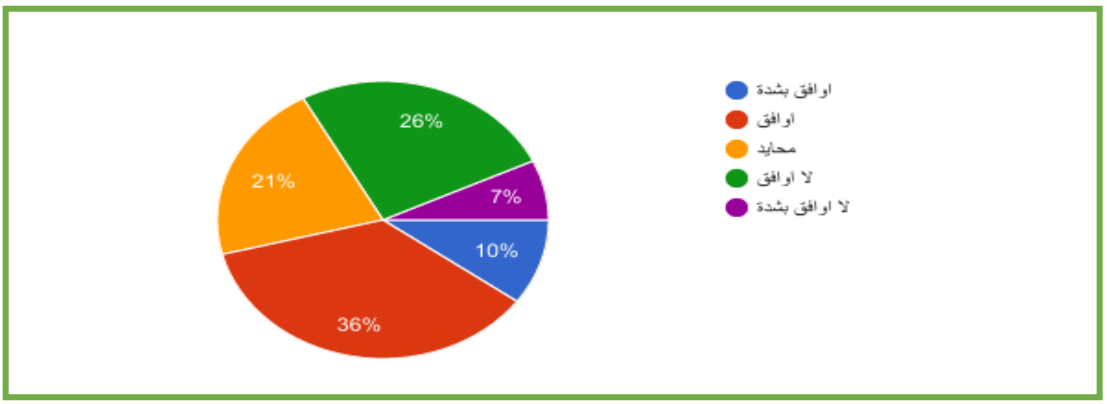

شكل (٢٥): توفر الدعم النفسي والاجتماعي للاستقرار النفسي بعد العودة

تُظهر نتائج الشكل (٢٥) أن نسبة ٥٤٪ من العائدين لم يتلقوا أيّ نوع من الدعم النفسي أو الاجتماعي من مؤسسات حكومية أو منظمات، وأن من حصلوا على هذا الدعم يشكلون نسبة ٤٦٪. وهذه النتيجة تكشف فجوة مؤسسية في منظومة التعافي بعد النزوح، إذ تُركت الأسر تتعامل مع صدماتها دون أي تدخل متخصص.

ومن الأسباب الرئيسة لهذا الضعف المؤسسي:

- قصور في التنسيق بين وزارات الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والتربية بشأن برامج إعادة الإدماج.
- نقص الكوادر المؤهلة نفسيًا في المناطق المتضررة (قلة الأخصائيين والمعالجين).
- انشغال المنظمات الدولية بالإغاثة المادية على حساب الدعم والتأهيل النفسي.

ومن ثم فإن هذا الضعف يؤدي إلى تراكم الضغوط النفسية عبر الزمن، إذ يتحول القلق المؤقت إلى حالة مزمنة من الاكتئاب والعزلة، كما أن غياب الدعم المؤسسي يعني أن العائدين يواجهون عملية إعادة البناء وحدهم، مما يقلل فرص التماسك الأسري. فالدعم النفسي والاجتماعي هو حجر الأساس لبناء منعة مجتمعية ضد الانكسار الاجتماعي، وأن غيابه يجعل كل الجهود التنموية اللاحقة أقل فاعلية واستدامة.

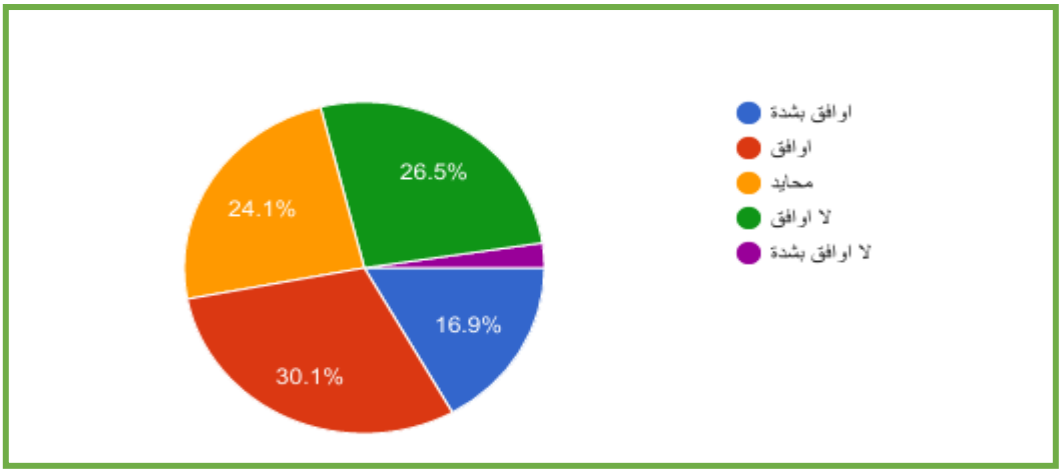

شكل (٢٦): المشاركة في حملات التوعية النفسية والاجتماعية

يشير الشكل (٢٦) إلى أن نسبة تتجاوز ٣٠٪ لم يسمعوا بوجود حملات للتوعية النفسية والاجتماعية، فضلاً عن ان نسبة ٢٤٪ المحايدين، وهذا الواقع يعكس ضعفًا مزدوجًا: ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الصحة النفسية، وضعف التخطيط المؤسسي في نشر ثقافة الرعاية النفسية بعد الأزمات. وعند تحليل الأسباب يُظهر لنا ما يلي:

- الوصمة الاجتماعية المرتبطة بمفهوم "العلاج النفسي" في الثقافة المحلية، إذ يُنظر إليه أحيانًا كنقطة ضعف.
- قلة الحملات الإعلامية الموجهة للعائدين التي تشرح بأسلوب مبسط أهمية الدعم النفسي.
- غياب التمويل المخصص للتوعية النفسية في برامج إعادة الإعمار.

ومن النتائج السلوكية لهذه الفجوة أن ضعف الوعي النفسي لا يهدد فقط الأفراد بل يضعف التعافي المجتمعي بأكمله، إذ لا يمكن بناء السلام الداخلي بدون إعادة التوازن النفسي للعائدين.

المحور الرابع: الانتماء والمواطنة

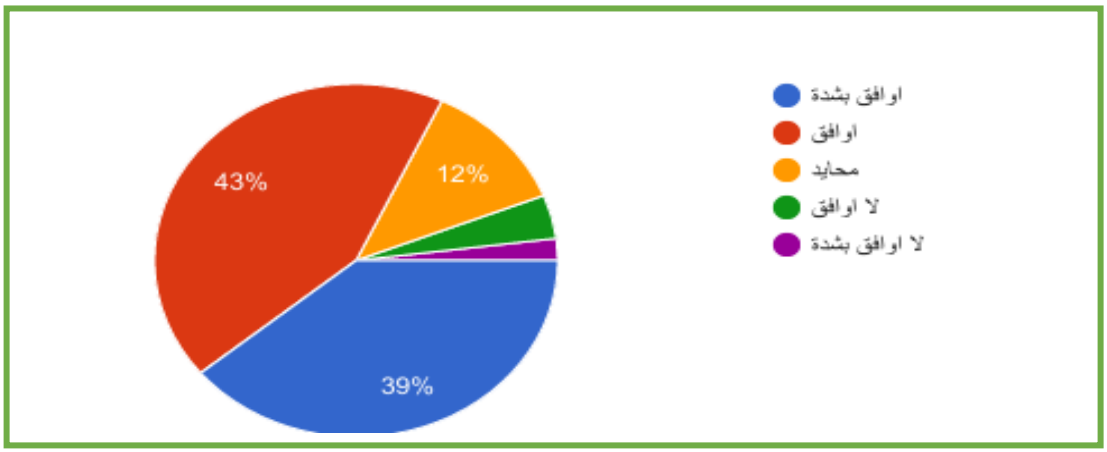

شكل (٢٧): الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي بعد العودة

يظهر الشكل (٢٧) أن نحو ٨٢٪ يعبرون عن شعور إيجابي بالانتماء بينما قرابة ١٨٪ يشعرون بغياب الانتماء أو المواطنة الفاعلة. ان النسبة العليا من الذين لا يشعرون بالانتماء (١٨٪) تتماشى مع مؤشرات التمييز والتمييز المؤسسي المذكورة سابقًا وتدل على أن جزءًا لا يستهان به من العائدين يعدّ نفسه مواطنًا من الدرجة الثانية — وانه لا يلقى الحقوق نفسها ولا الفرص المماثلة-. وتحليل العوامل المهيمنة يكشف أن الانتماء مرتبط بمتغيرات مثل الحصول على وثائق رسمية، توفر دعم حكومي، وحالة السكن/التعويض؛ أيّ أن البنية المؤسسية تلعب دورًا رئيسًا في تشكيل هذا الشعور.

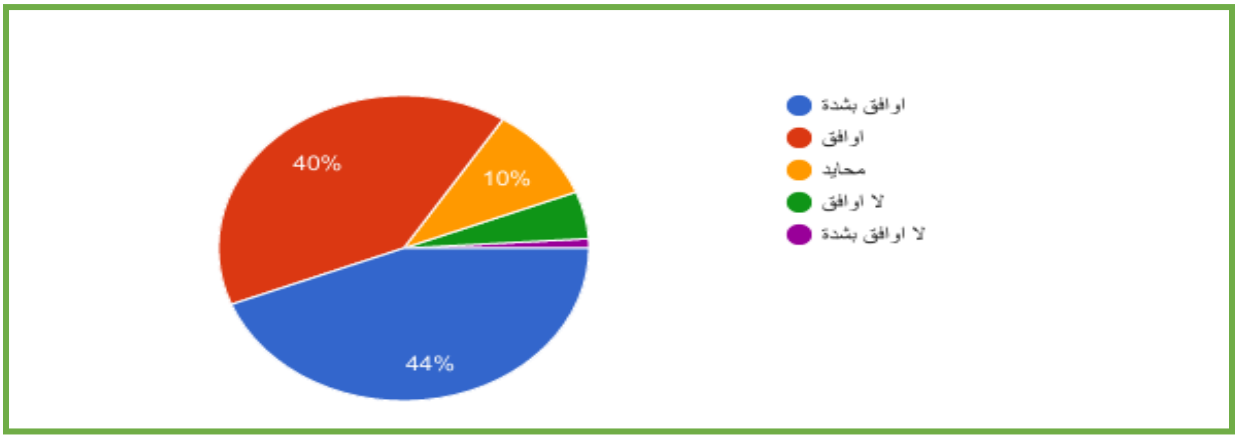

شكل (٢٨): اتعامل مع الاخرين دون تمييز

يظهر الشكل (٢٨) ان نسبة تتجاوز ٨٤٪ تشعر ان تعاملها مع المجتمع المضيف دون تمييز في حين قرابة ١٥٪ تعتقد ان تعاملها معهم يحمل شـــي من التمييز بين العائدين والمجتمع المضـــيف ، وهذا المؤشـــر يدل على إحساس العائدين بضرورة تجاوز الخلافات مع المجتمعات المضيفة وبداية صفحة جديدة تكون الأساس لبناء سلام مستدام في هذه المناطق المحررة.

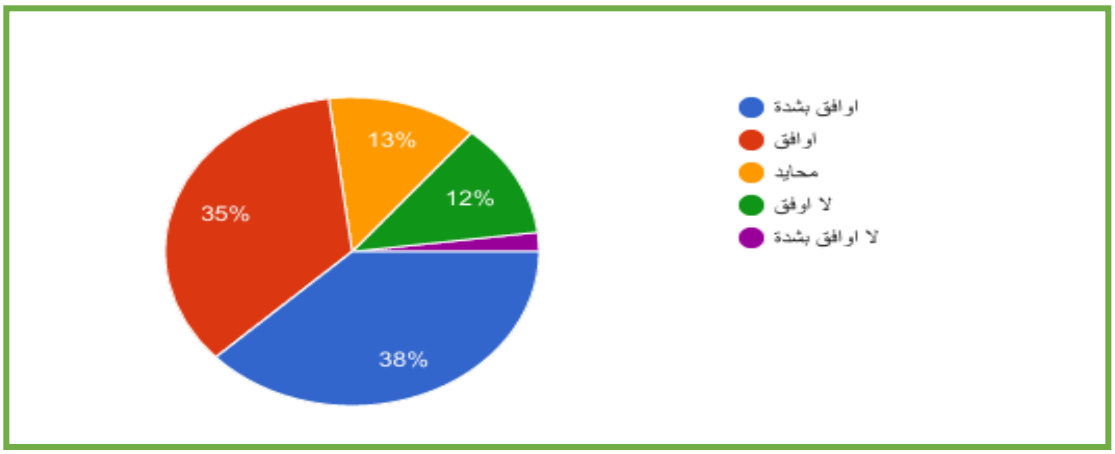

شكل (٢٩) "أعتقد أن مستقبلي ومستقبل عائلتي سيكون أفضل في منطقتي الأصلية"

تشير هذه النتائج إلى أن نحو ٧٣٪ من العائدين لديهم نظرة إيجابية نحو المستقبل في مناطقهم الأصلية، ما يعكس نزعة قوية نحو الاســـتقرار وإعادة الادماج في المجتمع المحلي بعد العودة. وهذا التفاؤل يعكس ثقة نسـبية بالبيئة الاجتماعية والأمنية الحالية، وربما ارتكازه على الروابط الأسـرية والعشـائرية التي تمثل أحد أهم محركات التماسك الاجتماعي في العراق، سيما في المناطق التي شهدت نزوحًا طويل الأمد.

ومن جانب آخر، تشير نسبة ١٥٪ من الافراد يشعرون بعدم الاطمئنان بشأن الخدمات، أو فرص العمل، أو الأمن الاقتصادي، وهي عناصر رئيسة لنجاح العودة المستدامة.

بالتالي، يمكن القول إن العائدين يمتلكون الرغبة في الاستقرار، لكنهم يحتاجون إلى دعم مؤسسي واقتصادي لتعزيز هذه الرغبة وتحويلها إلى واقع فعلي ، فعلى مستوى التكيّف الاجتماعي، فإن ارتفاع مستوى الثقة بالمستقبل المحلي يدل على قابلية عالية للتفاعل الاجتماعي والتعايش السلمي، مما يجعل فئة العائدين ركيزة رئيسة في جهود بناء السلام المجتمعي.أما من ناحية التكيّف الاقتصادي، فإن تفاؤلهم قد لا يصمد دون سياسات فاعلة توفر لهم فرص عمل، وسكن لائق، وخدمات تعليمية وصحية، لأن غياب هذه المقومات يعزز احتمالية النزوح الداخلي والهجرة مجدداً.

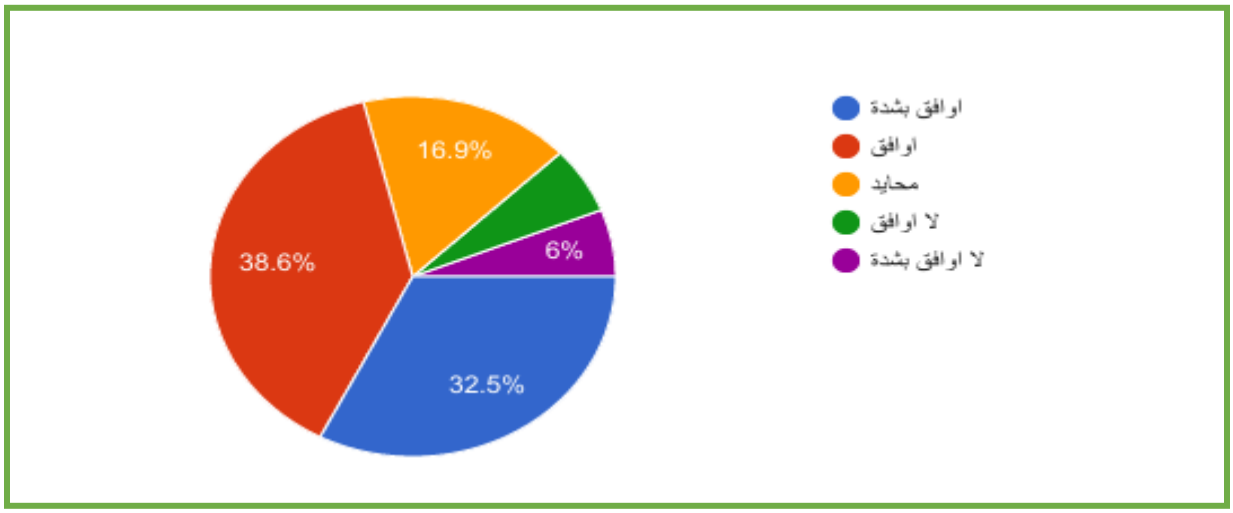

شكل (٣٠): المشاركة في الانتخابات تعبّر عن المصلحة الكاملة كمواطن في الحياة العامة.

تعكس نتائج الشكل (٣٠) أن أكثر من ٧٠٪ من المشاركين يؤمنون بأن مشاركتهم الانتخابية تمثل مصالحهم كمواطنين، وهو مؤشر إيجابي يعكس إعادة تنشيط المشاركة المدنية والسياسية بعد سنوات من عدم المشاركة الذي رافق فترات النزوح لعدد كبير منهم. وهذه النتيجة تشير إلى ارتفاع في الشعور بالمواطنة والانتماء الوطني، ما يعني أن العودة لم تكن مجرد انتقال جغرافي، بل عودة تدريجية للهوية الاجتماعية والسياسية. كما إنّ الانخراط في العملية الانتخابية يعكس أيضًا مستوى الثقة النسبي بالمؤسسات الرسمية وقدرتها على تمثيل مصالح الناس، وهو مكوّن رئيس في عمليات بناء الثقة بين المواطن والدولة ضمن بيئة ما بعد النزاع. وفي المقابل، تظهر نسبة ١٢٪ من غير الموافقين الذين يعبرون عن إحباط أو شك في نزاهة العملية السياسية، وربما شعور بالتهميش من قبل السلطات المحلية. وهذه الفئة تمثل تحديًا أمام تحقيق الإدماج السياسي الكامل للعائدين، سيما في المحافظات التي ما زالت تعاني من انقسامات مجتمعية أو ضعف في أداء الإدارات المحلية.وهذه النتائج توضح أن التكيّف السياسي للعائدين يسير باتجاه إيجابي، لكنه يحتاج إلى

ترسـيخ المشـاركة المجتمعية في صـنع القرار المحلي، وتفعيل المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني لتكون صوتًا للعائدين داخل المجتمع المحلي.

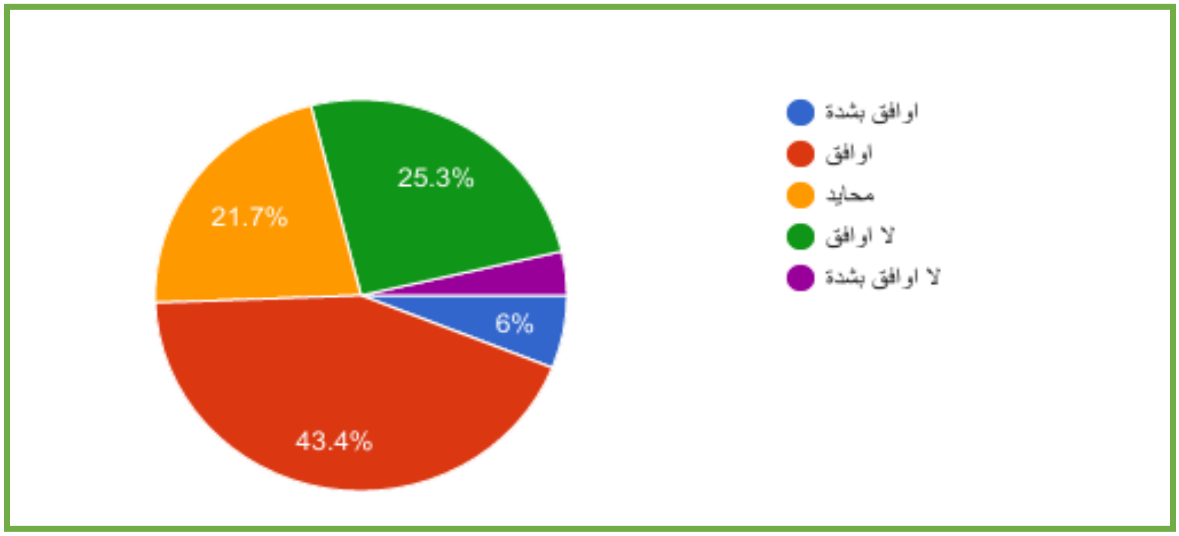

شكل (٣١) : شعور العائدون بأنهم يحصلون بنفس الفرص التي يحصل عليها بقية المواطنون في المحافظة

يكشف الشكل (٣١) عن مشكلة جوهرية في عملية إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشعر ما يتجاوز ٥٠٪ من العائدين بعدم المساواة في الفرص مقارنة ببقية المواطنين.هذا الشعور بالتمييز أو التفاوت يمكن تفسيره بوجود تحديات بنيوية في سوق العمل، وغياب برامج تأهيل مهني فعالة، وصعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية. كما يشير ذلك إلى أن العائدين يعانون من فجوات حقيقية في العدالة الاجتماعية، سيما في المجالات المرتبطة بالعمل والسكن والتعليم. كما أن نسبة ٤٩٪ ممن يعتقدون أن الفرص متكافئة، تدل على قصور واضح في السياسات المحلية التي يفترض أن تضمن الدمج الاقتصادي المتكافئ للجميع.

وفي السياق نفسه فإن التكيّف الاقتصادي يمثل أحد أبرز معوقات الاستقرار طويل الأمد، إذ إن غياب تكافؤ الفرص يولّد شعورًا بالغبن ويقوّض ثقة العائدين بالمؤسسات المحلية. ومن الناحية الاجتماعية، فإن استمرار هذا الشعور بالتمييز قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الهشاشة المجتمعية والانقسامات المناطقية، مما يعيق عمليات بناء السلام وإعادة الثقة بين الفئات المختلفة في المجتمع.

المحور الخامس: المهارات وسوق العمل

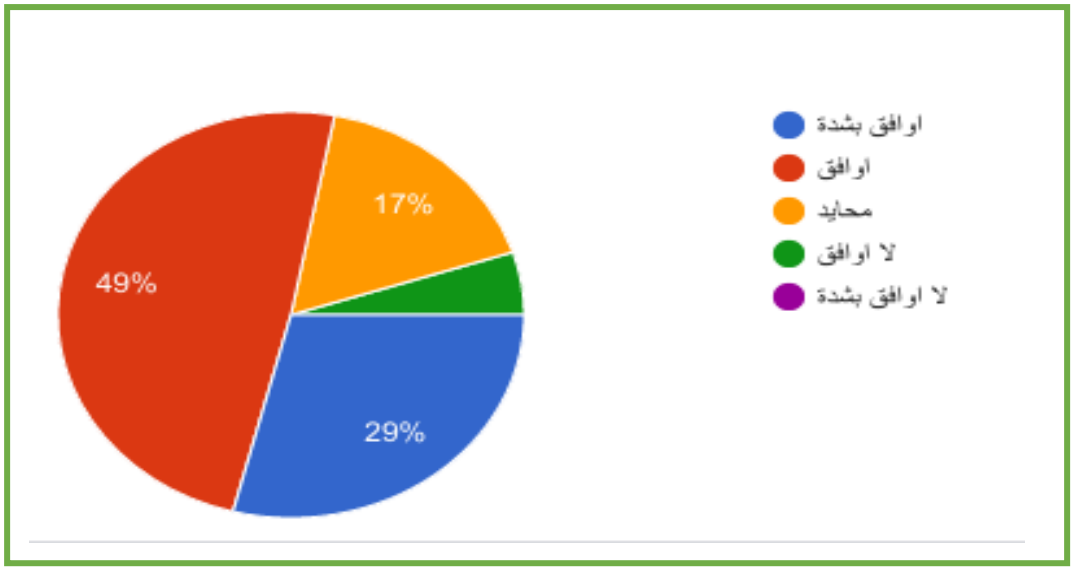

شكل (٣٢): امتلك المهارات للعمل في منطقتي

يظهر الشكل (٣٢) أن هناك تفاؤلاً كبيراً ولكن ليس كاملاً بشأن الجاهزية المهنية للعائدين. الأغلبية الكبيرة من المستجيبين يوافقون على امتلاك المهارات اللازمة للعمل، حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية ٧٨٪ وهذه النسبة المرتفعة تشير اجتماعياً إلى أن العائدين لديهم مستوى عالٍ من الثقة بالذات المهنية أو أنهم مارسوا أعمالاً خلال فترة النزوح أكسبتهم مهارات مطلوبة محلياً، مما يمثل مؤشراً إيجابياً لآفاق التكيف الاقتصادي واندماجهم في سوق العمل المحلي. في المقابل هناك ١٧٪ من المستجيبين اتخذوا موقفاً محايداً، وهي نسبة لا يستهان بها، وقد تعكس عدم اليقين حول مدى توافق مهاراتهم الفعلية مع فرص العمل المتاحة حالياً، أو ترددهم بسبب تغير متطلبات سوق العمل بعد فترة النزوح. أما نسبة الرفض بلغت ٥٪ فقط، مما يعني أن شريحة صغيرة جداً هي التي تعترف صراحةً بأنها لا تمتلك المهارات اللازمة. إجمالاً، النتائج تسلط الضوء على أن التحدي الرئيس للاندماج الاقتصادي قد لا يكمن في اكتساب المهارات بحد ذاتها، بل في ربط المهارات المتاحة بالفرص المتوفرة، خاصة بالنسبة للفئة المحايدة، مما يتطلب برامج دعم موجهة لسوق العمل.

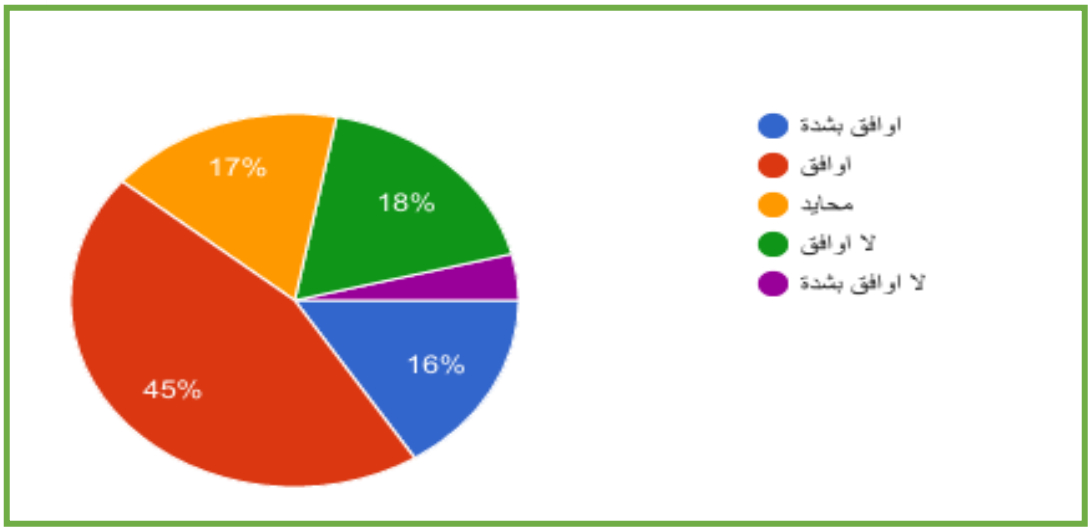

شكل (٣٣): هل شاركت في برامج تدريبية وتنمية مهارات

يوضح الشكل (٣٣) مدى مشاركة العائدين في برامج تدريب مهني وتنمية مهارات وتشير البيانات إلى أن نحو ٦١٪ من العائدين يؤكدون مشاركتهم في مثل هذه البرامج. وتُعدّ هذه النسبة المرتفعة مؤشراً إيجابياً يعكس وعي العائدين بأهمية تطوير المهارات كأداة رئيسة لتسهيل عملية إعادة الإدماج في المجتمع وسوق العمل. في المقابل تعكس نسبة ما يتجاوز ٣٥٪ أن هناك حاجة للاستثمار بشكل أكبر في الوصول إلى هذه الشريحة وتوفير برامج تلبي احتياجاتهم المحددة وتوضيح أهمية التدريب المهني لهم بشكل أكبر.

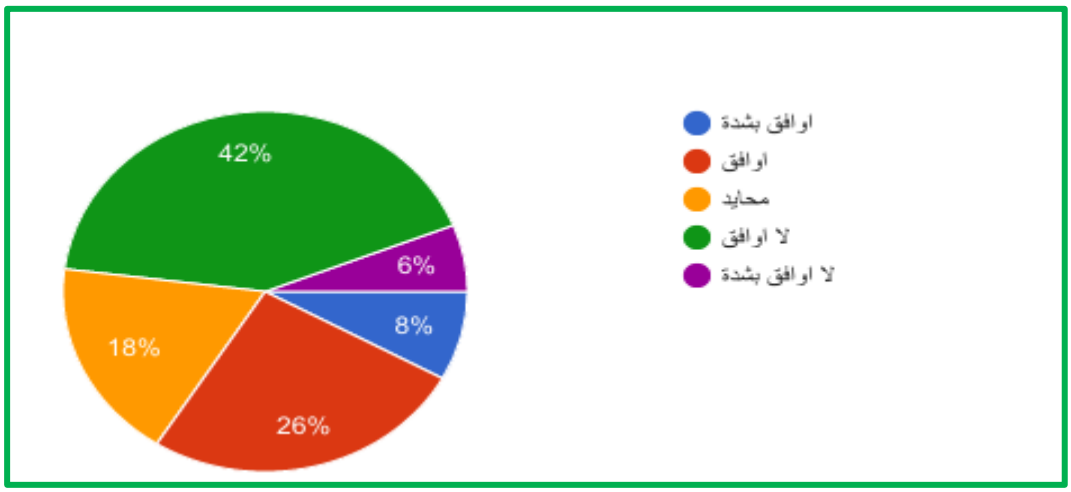

شكل (٣٤) الحصول على دعم في التوظيف وتطوير المهارات

تُظهر النتائج أن نسبة الذين لم يتلقوا دعماً كافياً أو فعالاً (٤٨٪) تفوق بشكل ملحوظ نسبة الذين شعروا بأنهم تلقوا دعماً (٣٢٪). هذه الهوة الواسعة تنذر بضعف حاد في منظومة الدعم المقدمة، مما يحول دون تحقيق

هدف إعادة الإدماج بشكل شامل. كما أن نسبة المحايدين المرتفعة نسبياً (١٨٪) قد تعكس تجارب ضبابية أو دعماً غير ملموس لم يترك أثراً واضحاً لدى هذه الشريحة، أو ربما جهلاً بالخدمات المتاحة أصلاً.

مجتمعياً، تشكل هذه النتائج جرس إنذار، فانتشار الشعور بعدم تلقي الدعم بين قرابة نصف العائدين يعني أن شـــريحة كبيرة منهم تواجه عقبات هائلة في طريق عودتهم إلى المجتمع بشـــكل منتج ومســـتقر. يخلق هذا الوضع مخاطر مجتمعية عدة:

- الاستبعاد الاقتصادي: يؤدي غياب فرص العمل والتدريب إلى تحويل العائدين إلى عبء على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، بدلاً من أن يكونوا أفراداً فاعلين، مما يزيد من معدلات الفقر ويضعف الاقتصاد المحلي.
- التهديد بالأمن المجتمعي: يزيد الإحباط الناتج عن البطالة والشـــعور بالتهميش من قابلية بعض العائدين للانجراف مرة أخرى لأنشطة هدامة أو التطرف، مما يهدد استقرار المجتمع ككل.
- إهدار الطاقات: فقد المجتمع طاقات بشرية قادرة على المساهمة في البناء، مما يعيق عملية التنمية.
- تفكك النســـيج الاجتماعي: يُضـــعف فشـــل الإدماج الشـــعور بالانتماء ويُعمق الفجوة بين العائدين ومجتمعهم، مما يؤدي إلى تشكل مجتمعات موازية تشعر بالاغتراب.

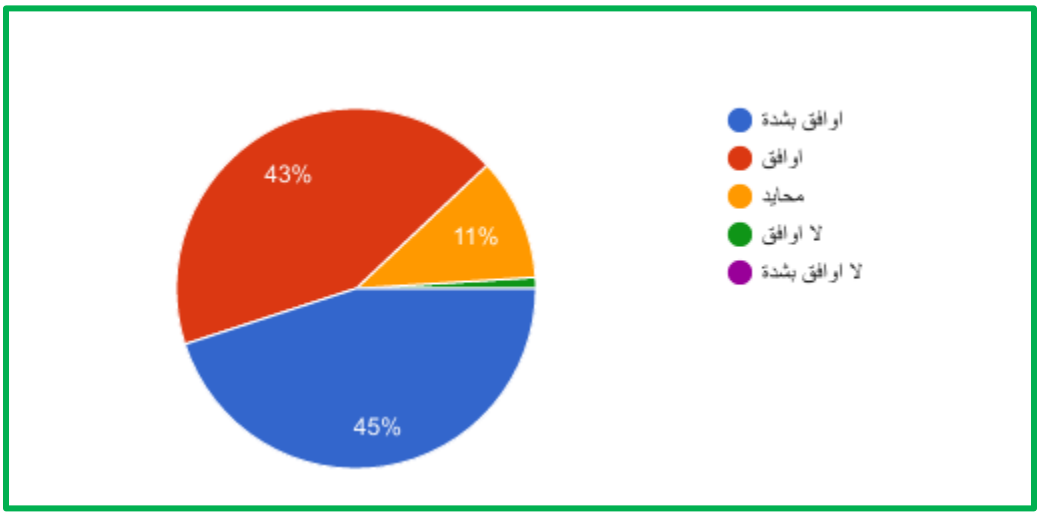

شكل(٣٥) الرغبة في تطوير المهارات

يُظهـر الشـكل رقـم () رغبـة قويـة وواسـعة النطـاق فـي تطـوير المهـارات، حيـث أكـد ٨٨٪ مـن المسـتجيبين ان لهـم رغبـة كبيـرة فـي تطـوير مهـاراتهم، وهـذه النسـبة الكبيـرة تـدل علـى أن العائـدين يـدركون أن المهـارات الجديـدة أو المحسّـنة هـي بـوابتهم الرئيسـة للعـودة إلـى سـوق العمـل وتـأمين

مستقبل أفضل. وهذا الوعي الذاتي يمثل نقطة قوة يمكن للجهات الداعمة البناء عليها لضمان نجاح البرامج التدريبية واستدامتها.

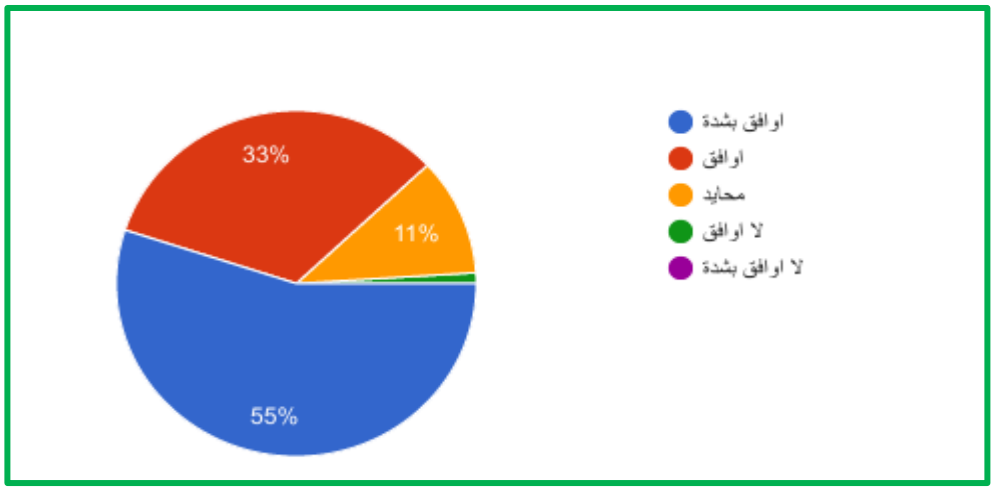

الشكل(٣٦) الرغبة في انشاء مشروع خاص

يعكس الشكل (٣٦) التوجه العملي لهذه المهارات، إذ أكد ما يقارب ٨٨٪ من العينة المستجيبة ان لديهم رغبة جامحة في انشاء مشروعهم الخاص بهم ، كما يشير إلى أن الغالبية العظمى من العائدين ترى في تطوير المهارات الخطوة المنهجية الأولى لتحقيق هدف ريادي متمثل في تأسيس مشروعهم الخاص وهذه الخطوة هي الركيزة الأساس في تحقيقهم للادماج الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء والذي يسهم في تعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعيين.

المحور السادس: الدعم الحكومي والمؤسسي

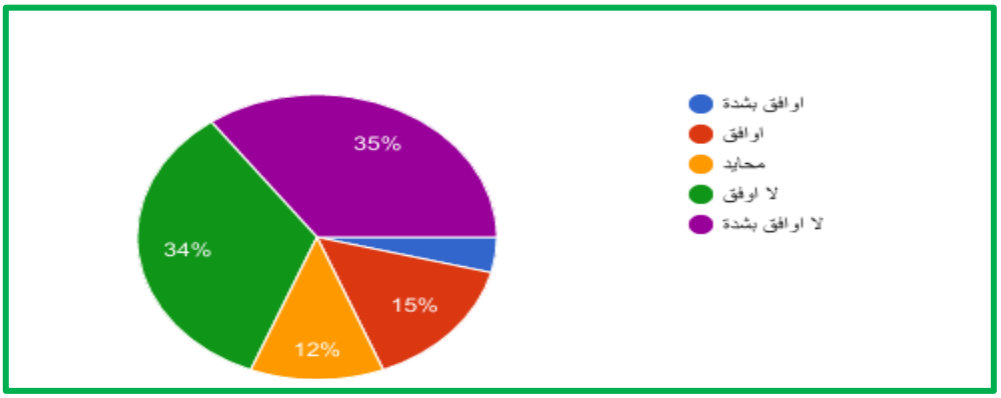

الشكل (٣٧): الحصول على الدعم المالي من الحكومة بعد العودة

تُظهر نتائج الاستبيان حول الدعم المالي الحكومي للعائدين صورة واضحة تتجه نحو السلبية، إذ أبدى ٦٩٪ من العائدين عدم تلقيهم دعماً مالياً بعد العودة. وتشكل هذه النسبة المرتفعة مؤشراً مهماً على ضرورة تحسن سياسات الدعم الحكومي في دعم عمليات الإدماج. فمن الناحية العملية، يلعب الدعم الحكومي دوراً محورياً في تسريع عملية تكيف العائدين، إذ يمكنهم من تلبية الاحتياجات الرئيسة العاجلة مثل السكن والغذاء والرعاية الصحية، كما يمنحهم هامشاً مالياً يسمح ببدء مشاريع صغيرة أو تغطية نفقات البحث عن عمل، وهذا بدوره يساهم في تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي، وبناء ثقة أكبر بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ولتحقيق إدماج ناجح، يجب أن يكون الدعم المالي جزءاً من استراتيجية متكاملة تشمل برامج التدريب المهني، والتأهيل الوظيفي، والدعم النفسي. كما يتطلب الأمر تعزيز الشفافية في آليات صرف الدعم، وتبسيط الإجراءات، وضمان وصوله إلى جميع الفئات المستحقة دون استثناء، إذ يمكن تحويل هذا الدعم إلى جسر حقيقي نحو الإدماج الكامل والتكيف المستدام.

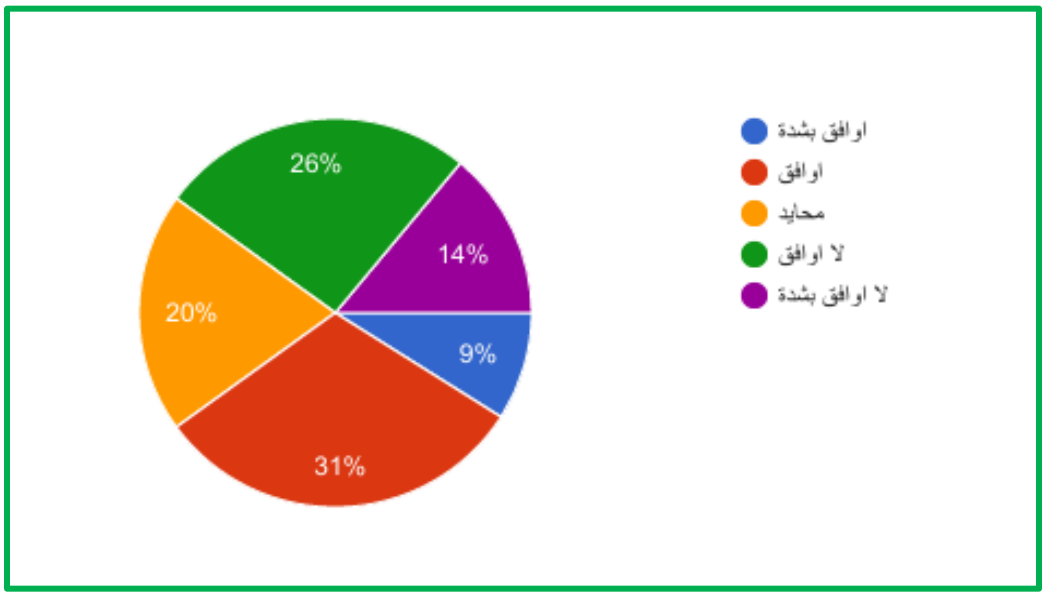

الشكل (٣٨) الحصول على دعم نفسي/ اجتماعي من منظمات المجتمع المدني

من خلال الشكل (٣٨) نجد أن نحو ٤٠٪ من العائدين أكدوا تلقيهم لهذا الدعم من منظمات المجتمع المدني. وهذه النسبة رغم أنها لا تمثل الأغلبية، إلاّ أنها تشير إلى دور حيوي تقوم به هذه المنظمات في سد فجوة مهمة في رعاية الصحة النفسية للعائدين. فالدعم النفسي ليس رفاهية، بل هو حاجة أساسية تمكن الأفراد من تجاوز الصدمات واستعادة قدرتهم على العطاء والمشاركة

المجتمعية. لكن الحقيقة المقلقة هي أن قرابة ٤٠٪ من العائدين لم يتلقوا أيّ دعم نفسي، مما يشير إلى فجوة في التغطية تحتاج إلى معالجة عاجلة.

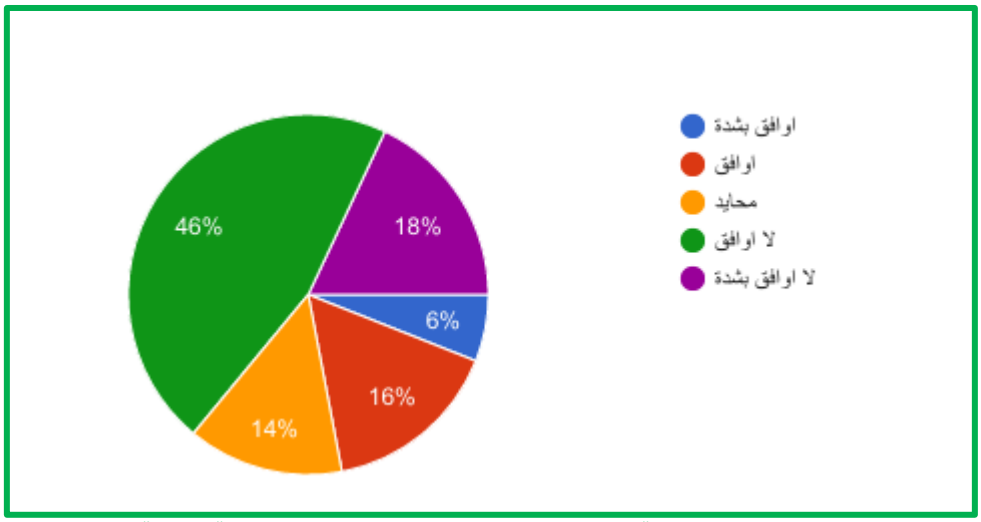

الشكل (٣٩) مواجهة المشاكل في اصدار المستمسكات الثبوتية للعائلة

أما على مستوى المعوقات الإدارية، فان الشكل (٣٩) يوضح ان نحو ٦٤٪ من العائدين لا يواجهون مشكلة في اصدار المستمسكات الثبوتية للعائلة مما يعكس الدور المحوري للحكومة العراقية في تسريع انجاز مستمسكاتهم الثبوتية مما يسهم في عملية ادماج العائدين وتكيفهم مع المجتمع، في حين يواجه ٢٢٪ من العائدين صعوبات في استصدار المستندات الرسمية. وهذه ليست مجرد مشكلة بيروقراطية روتينية، بل هي عائق وجودي يحول دون ممارسة العائدين لحقوقهم الأساسية كمواطنين. فبدون الوثائق الرسمية لا يستطيع العائد تسجيل أطفاله في المدارس، أو التقدم للوظائف الحكومية، أو استعادة ممتلكاته مما يعيق عملية ادماج العائدين في المجتمع.

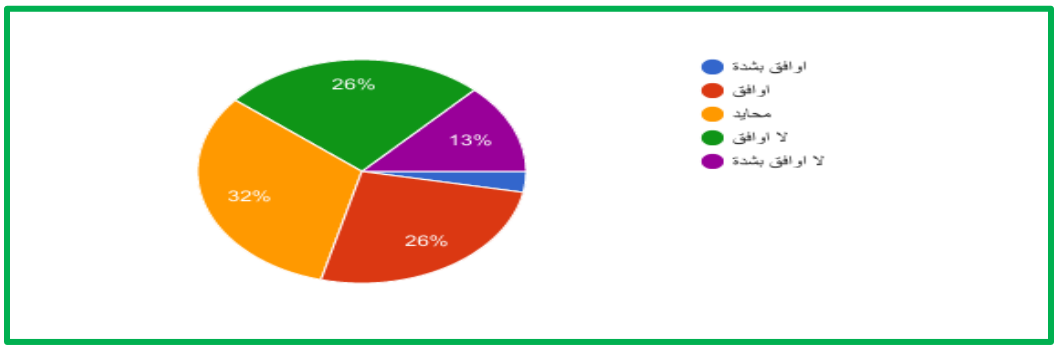

الشكل (٤٠) توجد آليات رسمية واضحة لتقديم الشكاوى أو طلب الدعم

مـن خـلال الشـكل (٤٠) يتبـين أن مـا يتجـاوز نسـبة ٧٠٪ مـن العائـدين لا يـرون ان هنـاك وجـود آليـات واضـحة لتقديم الشكاوى أو طلـب الـدعم. وهـذه النسـبة الصـادمة تكشـف عـن انقطـاع خطيـر فـي قنـوات الاتصـال بـين المـواطن والدولـة. فعنـدما يشـعر نحـو ٧٠٪ مـن العائـدين أن صـوتهم غيـر مسـموع، وأن شـكواهم لـن تصـل إلـى المسـؤولين، فـإن هـذا يعـدم الثقـة فـي المؤسسـات ويُعمـق الشـعور بالتهميش والإقصاء مما يعيق كثيراً من عملية الادماج الاجتماعي للعائدين.

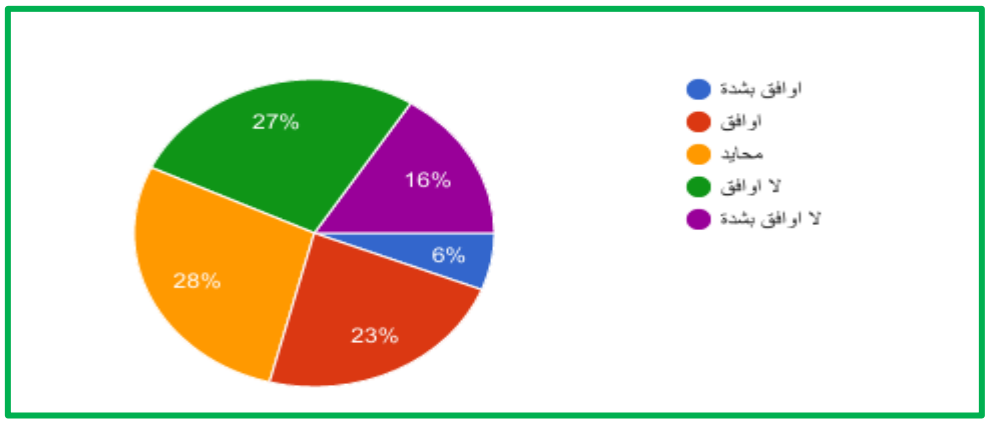

الشكل (٤١) الشعور بمتابعة الحكومة الفعلية لاوضاع العائدين

تُظهـر نتـائج الاسـتبيان المتعلـق بمتابعـة الحكومـة لأوضـاع العائـدين صـورة متقاربـة تعكـس حالـة مـن الانقسـام فـي الثقـة والتبـاين فـي التقيـيم، ممـا يكشـف عـن تحـدٍ عميـق فـي علاقـة المـواطن بمؤسسـات الدولـة. فمـن ناحيـة، نجـد أن قرابـة ٣٠٪ مـن العائـدين يشـعرون أن الحكومـة تتـابع أوضـاعهم بجديـة. وهـذه النسـبة تعكـس وجـود تقـدير لجهـود حكوميـة معينـة، ربمـا تكـون مرتبطـة ببـرامج الـدعم المـالي أو المبـادرات المحليـة فـي بعـض المنـاطق. وهـذا الشـعور الإيجـابي – وإن كـان محـدوداً – يمثـل قاعـدة يمكـن البنـاء عليهـا لتطـوير سياسـات أكثـر فاعليـة. وفـي المقابـل نجـد أن ٤٣٪ مـن العائـدين يرفضـون تمامـاً فكـرة أن الحكومـة تتـابع أوضـاعهم بجديـة. وهـذه النسـبة الأعلـى تُشـير إلـى فجـوة ثقـة عميقـة، وتعكـس تجـارب سـلبية عاشـها العائـدون مـع الجهـات الرسـمية. وهـذا الـرفض لـيس مجـرد رأي، بـل هـو يمثـل لـديهم معانـاة يوميـة مـع البيروقراطيـة المعقـدة، وغيـاب الـدعم الفعلـي، وعـدم وضـوح آليـات التواصـل. وهـذا التوزيـع فـي الآراء لا يعكـس مجـرد تبـاين فـي التصـورات، بـل يكشـف عـن حقيقـة مؤلمـة وهـي أن تجربـة العائـدين مـع مؤسسـات الدولـة تختلـف بشـكل جـذري مـن منطقـة إلـى أخـرى، ومـن فـرد إلـى آخـر. هـذا التفـاوت فـي الخـدمات وتلقـي الـدعم يُعمّـق مـن الشـعور بعـدم المسـاواة ويُضعف من التماسك الاجتماعي.

المحور السابع: الوضع الأمني

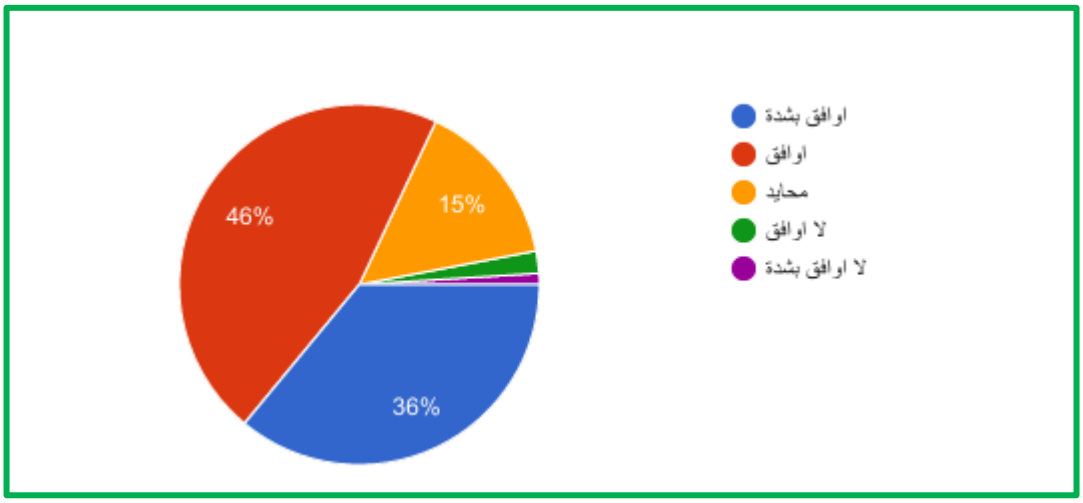

الشكل (٤٢): الشعور بالأمن العام في مناطق العودة

يشير الشكل (٤٢) إلى أن الأغلبية الساحقة (٨٢٪) من المستجيبين يشعرون بالامن في مناطقهم بعد العودة. وهذه النتيجة تمثل مؤشـراً إيجابياً وقوياً للغاية من الناحية الأمنية، وتسـتدعي تحليلاً معمقاً لعلاقتها بالإدماج الاجتماعي والتكيف، من خلال ما يأتي:

- الأمان كشرط للإدماج الاجتماعي : إن الشعور بالأمان الذي تعكسه نسبة الـــ ٨٢٪، هو الركيزة الأساسية لأي عملية إدماج اجتماعي ناجحة ، فعندما يشعر الفرد بالأمان، يتحول تركيزه من البقاء إلى البناء. ويصبح أكثر استعداداً للمشاركة في الحياة العامة، وإقامة علاقات جوار وثقة، والانخراط في الأنشطة المجتمعية والمدنية، وهذا الأمر يؤدي إلى تكوين شبكات اجتماعية أقوى وأكثر استدامة، وهي جوهر الإدماج.
- بناء الثقة الاجتماعية: الثقة بالنفس وبالآخرين، وبالنظام الأمني والمؤسـسـات، تنمو تحت مظلة الأمان المستتب، هذه الثقة هي المادة الخام التي تسمح بـــ تكوين رأس مال اجتماعي، إذ يتعاون الأفراد لحل المشكلات المشتركة، وهذا دليل على التكيف الاجتماعي الفعال.
- انخفاض الضغوط النفسية: غياب الشعور بالخطر يقلل من مستويات التوتر والقلق المرتبطة بالنزاع أو عدم الاسـتقرار، مما يحرر الطاقة الذهنية للأفراد للتركيز على إعادة بناء حياتهم (العمل، التعليم، الأسرة).

- المرونة: يشـير هذا المسـتوى العالي من الأمان إلى أن المجتمعات المحلية قد اسـتعادت مرونتها وقدرتها على توفير بيئة مسـتقرة، هذا الاسـتقرار هو المحفز الذي يسـمح للأفراد بالتكيف السـريع مع الظروف الجديدة، وتحويل "منطقة العودة" إلى "وطن مستقر".

– كما تشكل فئة المحايدين تحدياً مبتكراً. هؤلاء الـ ١٥٪ لم يصلوا إلى مرحلة الشعور الكامل بالأمان. قد يكونون يمثلون فئات تعاني من هشاشة أمنية محددة (مثل قربهم من مناطق نزاع سابقة، أو تحديات اقتصادية تزيد من إحساسهم بالخطر). ومعالجة احتياجات هذه الفئة البينية يمكن أن يرفع نسبة الأمان الإجمالي ويضمن إدماجاً وتكيفاً شاملاً لا يترك أحداً خلفه.

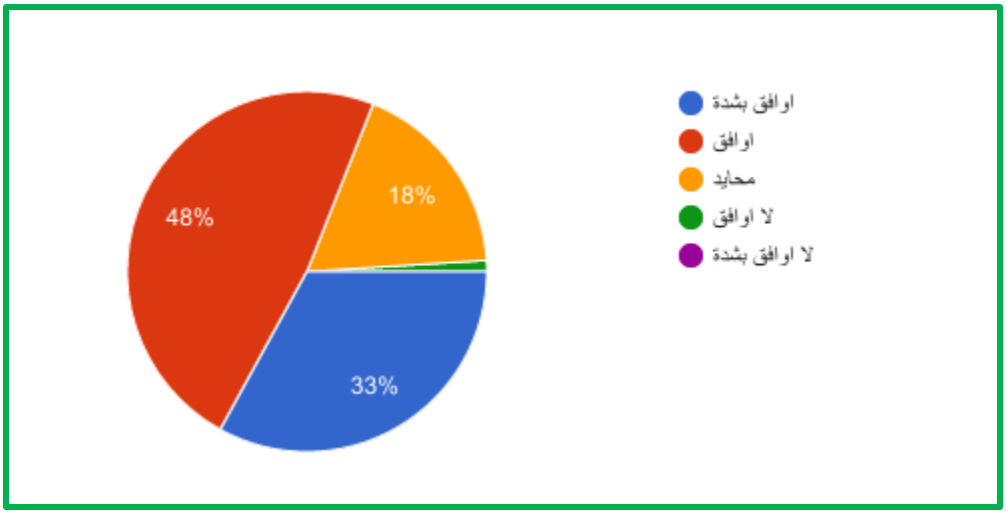

الشكل (٤٣): هل تعتقد ان الوضع الأمني مستقر في المنطقة التي عدت اليها؟

تظهر الأغلبية من المسـتجيبين (٨١٪) وهم يقرون باسـتقرار الوضـع الأمني، هذا الإقرار ليس مجرد شـعور لحظي (كما في السؤال السابق)، بل هو حكم معرفي يعكس ثقة الناس في:

- ديمومة الأمان: أي أنهم لا يعتقدون أن الأمان الحالي عابر، بل يتوقعون اسـتمراره، هذا التوقع يزيل حاجز "الخوف من المستقبل" الذي يعيق الإدماج والتكيف.
- الثقة بالمؤسسات: نسبة الـ ٨١٪ تعكس ثقة عالية في قدرة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإدارية على الحفاظ على النظام. هذه الثقة هي مسـرّع الإدماج المجتمعي، إذ يكون الناس أكثر استعداداً للتعاون مع الدولة والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار والمصالحة.
- قرارات طويلة الأمد: عندما يعتقد الفرد أن الوضـع مسـتقر، يتخذ قرارات اسـتثمارية طويلة الأمد: شـراء/ تجديد المنازل، فتح المشـاريع التجارية، تسـجيل الأبناء في المدارس المحلية. هذه القرارات هي جوهر التكيف الاقتصادي والاجتماعي وتثبيت العودة.

- استثمار رأس المال البشري: عدم القلق بشأن الأوضاع الأمنية يسمح بتحويل طاقة الأفراد نحو الأنشطة المنتجة، مما يسرّع إعادة تأهيل رأس المال البشري ودمجه في سوق العمل المحلي، وهو أهم مقومات التنمية الشاملة.

– تحليل الـ ١٨٪ "المحايدين" وتحدي الإدماج الهش: تشكل هذه الفئة تحدياً أكبر من فئة المحايدين في السؤال السابق، إذ ارتفعت نسبتهم من ١٥٪ إلى ١٨٪. هذا الاختلاف الطفيف ولكنه مهم يشير إلى الفجوة بين "الشعور" و"الاعتقاد" إذ قد يشعر شخص بالأمان لأنه لم يتعرض لشيء، ولكنه لا يعتقد أن الوضع مستقر بالضرورة (بسبب التحديات الاقتصادية أو الجيوسياسية).

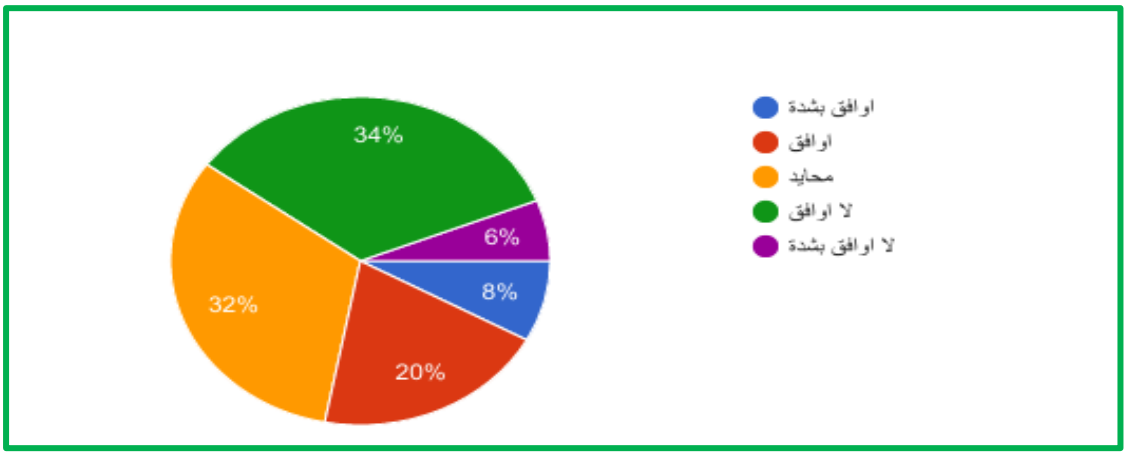

الشكل (٤٤): وجود حالات نزاع محلي يؤثر على السلم الأهلي

عند تحليل النتائج نجد أن نسبة تقارب ٧٢٪ تنفي وجود مثل هذه النزاعات، وهذه النتيجة تعكس مستوى أساسي من "السلامة السلبية" أو غياب الصراع المفتوح والواسع النطاق، وهو شرط ضروري لبدء عملية التكيف. ومع ذلك، فإن إقرار ٢٨٪ بوجود نزاعات يشير إلى أن تحديات الإدماج لا تزال قائمة في جيوب معينة. هذه النزاعات حتى لو كانت محدودة، تُمثل نقاط احتكاك يمكن أن تُقوّض الثقة المجتمعية وتعيق الادماج الكامل، خاصة فيما يتعلق بقضايا الملكية أو التنافس على الموارد، وتجعل العائدين الذين يقعون في هذه المناطق أكثر هشاشة.

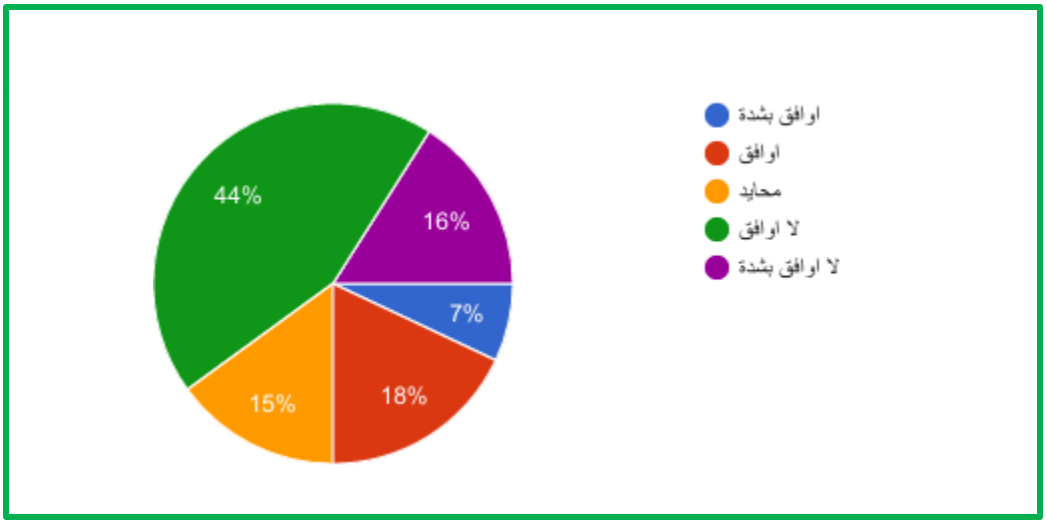

الشكل (٤٥) التعرض للمضايقات والتهديدات

السؤال الأكثر إثارة للقلق هو ما يتعلق بـ "التعرض لمضايقات أو تهديدات بعد عودتي للمنطقة". فبينما ينفي حوالي ٦٠٪ التعرض لذلك، فإن هناك نسبة كبيرة ومقلقة تصل إلى ٢٥٪ ممن أقروا بتعرضهم للمضايقات، هذه النسبة تشير إلى فشل جزئي في توفير بيئة عودة آمنة على المستوى الشخصي. إن التعرض للتهديدات يُشكل العائق الأكبر أمام التكيف النفسي والاجتماعي. فالفرد الذي يُهدد باستمرار لا يمكنه بناء شبكات اجتماعية مستدامة أو اتخاذ قرارات طويلة الأمد؛ بل يميل إلى الانسحاب والعزلة. هذا الوضع يخلق انقساماً حاداً في المجتمع بين أولئك الذين يستطيعون الإدماج بأمان وأولئك الذين يعيشون في حالة دائمة من الترقب والقلق، مما يهدد استدامة العودة نفسها.

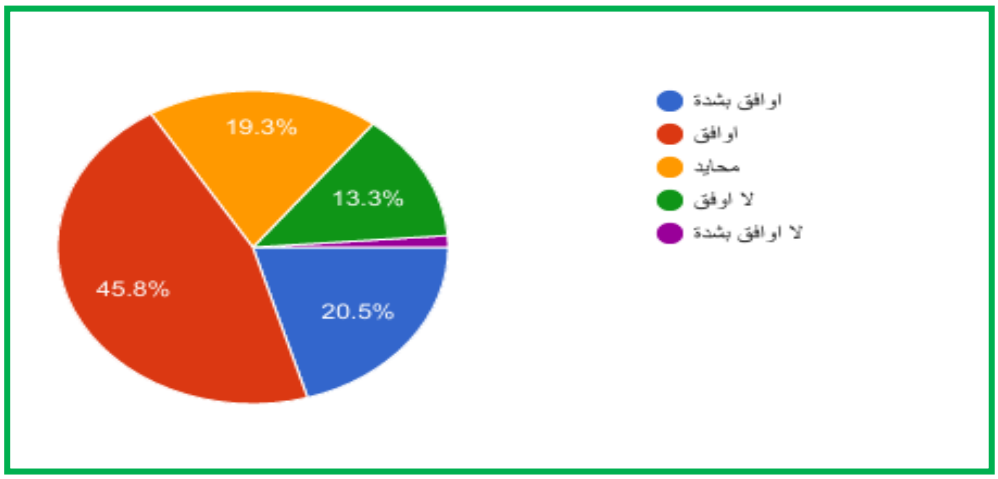

الشكل (٤٦) وجود قنوات تواصل بين المجتمع والقوات الأمنية

يشير الشكل (٤٦) إلى ان نسبة ٦٦٪ من المستجيبين اكدوا ان هناك تواصل بين المجتمع والقوات الأمنية، وهذا الإقرار يُعدّ دليلاً على الخطوات الإيجابية نحو بناء الثقة في المؤسسات الأمنية والتوجه نحو نموذج الأمان المشترك. وهذا التفاعل يدعم الإدماج المجتمعي ويسرع عملية التكيف من خلال شعور المجتمع بالملكية المشتركة للأمن. في المقابل فإن نسبة تبلغ ٣٢.٦٪ تنفي وجود أي قنوات تواصل، وهذه الفجوة الأمنية المجتمعية خطيرة وتكشف أن الإدماج ليس شاملاً ومن المرجح أن تكون هذه الفئة الرافضة للتواصل متداخلة بشكل كبير مع الفئة التي تعرضت للمضايقات، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الثقة والهشاشة، إذ يجد الأفراد الذين تعرضوا للتهديد أن لا قنوات رسمية متاحة لهم لحل مشاكلهم، مما يضطرهم إلى الاعتماد على آليات غير رسمية أو الانسحاب التام.

المحور الثامن: الوضع التعليمي

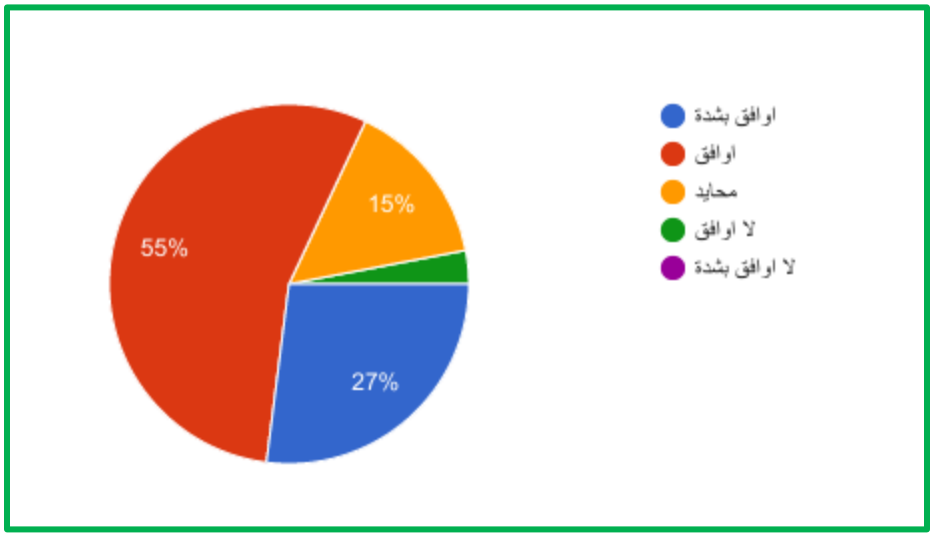

الشكل (٤٧): إمكانية وصول الأطفال العائدين إلى التعليم النظامي

تشير النتائج إلى نسبة ما يتجاوز ٨٠٪ من العائدين يقرّون بتوفر التعليم الأساسي للأطفال في مناطق العودة، وهذه النسبة المرتفعة تحمل دلالات قوية وإيجابية جداً على عملية الإدماج والتكيف، منها:

١. المحرك الأقوى للتكيف المستدام:

- الأولوية العائلية: يُعد التعليم أحد أهم الأولويات للعائلات العائدة، إذ يمثل رهاناً على المستقبل. فعندما تتأكد العائلات من أن أطفالها يمكنهم استئناف تعليمهم، فإن هذا يمثل إشارة قوية لاستدامة العودة ويثبت قرار العائلة بالبقاء بدلاً من التفكير في النزوح مرة أخرى.
- التكيف بين الأجيال: التعليم هو الآلية الأساسية لإدماج الجيل الجديد في المجتمع. المدرسة ليست مجرد مكان للتعلم، بل هي مساحة للتفاعل الاجتماعي وبناء شبكات الأقران والثقة المجتمعية. هذا التكيف للجيل الأصغر يسرّع من إدماج وتكيف العائلة بأكملها.

٢. جودة الإدماج والخدمات:

- يشير توفر التعليم إلى أن البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة في المنطقة قد استعادت قدراً كبيراً من عافيتها ووظائفها. فتوفر المدارس دليل على الاستقرار الإداري والمؤسسي، مما يعزز الثقة في الإدارة المحلية ككل.
- تحويل الاستقرار الأمني إلى مدني: النتائج السابقة أظهرت استقراراً أمنياً، وهذه النتيجة تظهر تحويل هذا الاستقرار إلى "استقرار مدني وخدماتي"، وهو الأساس الذي يُبنى عليه الإدماج الاقتصادي والاجتماعي الأوسع.

٣. تحدي "المحايدين" (١٥٪): فئة الـ ١٥٪ التي بقيت "محايدة" قد لا تشير بالضرورة إلى غياب المدارس، بل إلى تحديات تتعلق بـ جودة التعليم، الاكتظاظ، بُعد المدارس، أو توفر مستلزمات التعليم.

يتضح مما تقدم ان توفر التعليم الأساسي بنسبة ٨٢٪ يمثل مؤشراً حاسماً على النجاح في المرحلة الخدمية من الإدماج، ويُشكل أقوى حافز للعائلات العائدة لتثبيت وجودها واتخاذ قرارات طويلة الأمد، مما يضع الأساس لعملية تكيف اجتماعي مستدامة.

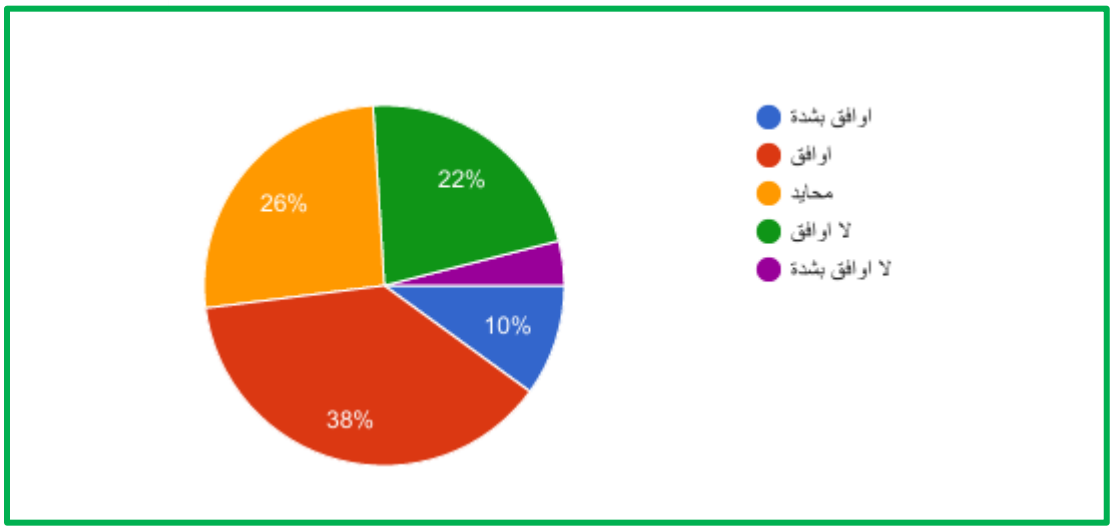

الشكل (٤٨) وجود فرص للتعليم غير النظامي أو محو الامية

على عكس نتيجة سؤال التعليم السابق الذي أظهر إقراراً واسعاً، تُظهر نتائج هذا السؤال تحدياً واضحاً في توفر الفرص التعليمية البديلة والداعمة للإدماج، خاصة للبالغين والشباب المتسربين إذ ان نسبة ٤٨٪ من المستجيبين تقر بوجود فرص للتعليم غير النظامي أو محو الأمية. وهذه النسبة جيدة وتشير إلى أن هناك جهوداً مبذولة لتوفير برامج تعويضية. هذا النوع من التعليم ضروري للإدماج الاقتصادي ورفع مستوى رأس المال البشري للعائدين، وسيما أولئك الذين فقدوا سنوات من الدراسة بسبب النزاع. كما يشير التحليل إلى أن أكثر من نصف المستجيبين (٥٢٪، وهم مجموع الرافضين والمحايدين) لا يقرون بتوفر هذه الفرص بشكل كافٍ أو فعال وهذه الفئة هي الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، لأنهم محرومون من الفرصة لتعويض ما فاتهم.

يتضح مما تقدم أن مناطق العودة على الرغم من تحقيقها نجاحاً كبيراً في استعادة التعليم النظامي للأطفال فإنها تواجه قصوراً في استعادة التعليم البديل ومحو الأمية للبالغين والشباب. وهذا القصور يمثل عائقاً كبيراً أمام الإدماج الاقتصادي والتكيف الشامل، ويتطلب استهدافاً فورياً لملء هذه الفجوة التعليمية.

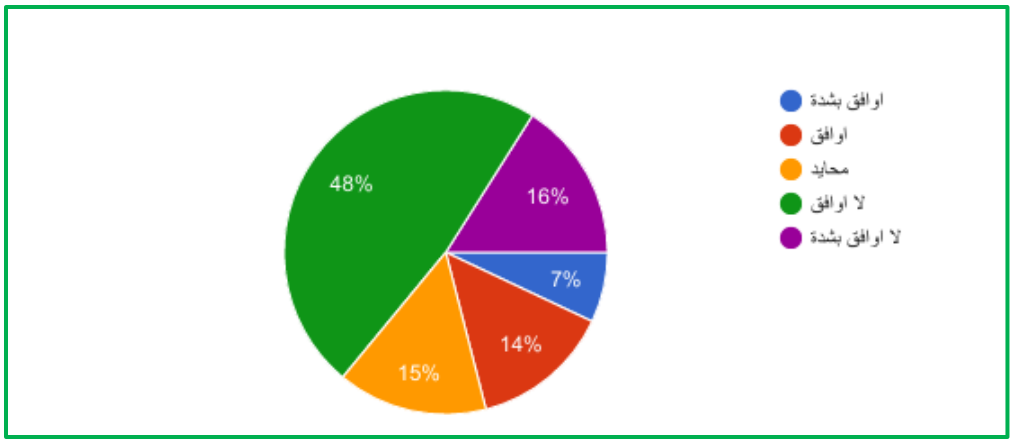

الشكل (٤٩) عقبات تسجيل اطفالي في المدرسة

تُظهر النتائج أن نسبة (٦٤٪) لا تواجه تحديات كبيرة في تسجيل أطفالها، وهذه النسبة جيدة و تدعم نتائج التحليل السابق حول توفر التعليم الأساسي، وتشير إلى أن الأنظمة الإدارية في المدارس تعمل بكفاءة مقبولة.

ومع ذلك، تبرز هنا فجوة إدماج كبيرة وواضحة تتعلق بالتحديات المباشرة:

١. المعاناة من التحديات (٢١٪):

- نسبة مقلقة من العائدين تصل إلى ٢١٪ تقر بمواجهة تحديات مباشرة في تسجيل الأطفال. وهذا يعني أن ما يقارب خمس العائلات العائدة ما زالت تتعرض لعقبات بيروقراطية أو مادية أو لوجستية تُعيق وصول أطفالها إلى التعليم.
- تأثيره على التكيف: العقبات في تسجيل الأطفال تُعد مصدر إحباط رئيس وتقوض الثقة في وعود العودة. يمكن أن تشمل هذه التحديات: عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة للتسجيل، الرسوم الإضافية، الاكتظاظ الذي يمنع قبول المزيد من الطلاب، أو التمييز المباشر أو غير المباشر ضد العائدين.

٢. خطر الإقصاء التعليمي: إذا لم يتم حل تحديات هذه الفئة ، فإن أطفالهم معرضون لخطر التسرب المدرسي، مما يؤدي إلى الإقصاء التعليمي، وهو أساس الإقصاء الاجتماعي والبطالة المستقبلية. وهذا يُعد نقيضاً تاماً لأهداف الإدماج والتكيف.

وعليه فإن التحدي لا يكمن في توفر المدارس بل في إمكانية الوصول الفعلي لجميع العائدين إليها. إذ توجد "حواجز غير مرئية" تعيق ثلث العائلات عن دمج أبنائها تعليمياً. فالإدماج المستدام يتطلب إزالة هذه الحواجز

عبر تسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفير الدعم المالي للعائلات الأكثر فقراً، وضمان معاملة متساوية لجميع الوثائق الرسمية، لضمان ألاّ تُصبح البيروقراطية حاجزاً يعيق تكيف الجيل القادم.

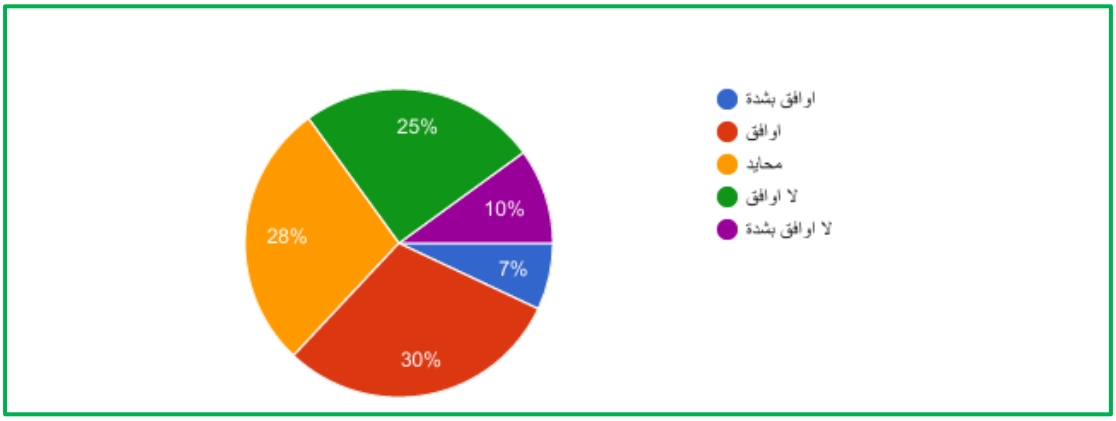

الشكل(٥٠) هناك برامج دعم تربوي أو نفسي للطلبة العائدين

يظهر الشكل (٥٠) أن ٣٧٪ فقط من المستجيبين يشعرون بالاسترخاء والتعود النفسي. وهذه النسبة تُعدّ منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمؤشرات الإيجابية للأمن والتعليم التي ظهرت في التحليلات السابقة، ويمكن هنا تحديد ما يأتي :

- فجوة الشعور بالأمان والإدماج: يشير هذا التباين إلى وجود فجوة كبيرة بين الاستقرار المادي/الخدمي (الأمن والمدارس) والاستقرار النفسي/الاجتماعي. فالناس قد يكونون بأمان جسدي، لكنهم لم يتجاوزوا بعد الصدمات والتحديات النفسية والاجتماعية للنزاع والعودة.
- الرفض والتحدي النفسي: إن نسبة ٣٥٪ التي لا تستطيع التكيف النفسي تمثل شريحة كبيرة بحاجة ماسة إلى دعم نفسي واجتماعي، هذا الفشل في التكيف النفسي هو أكبر عائق أمام الإدماج الفعال؛ فالشخص غير المستقر نفسيًا لا يمكنه المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية أو الاقتصادية.
- المحايدون: تمثل نسبة (٢٨٪) ضغطًا نفسيًا هائلاً، هؤلاء الأفراد على الأرجح يظهرون مرونة هشة؛ قد يكونوا يكافحون داخلياً لإظهار التكيف. وترك هذه الفئة دون دعم يعرضها لخطر الانزلاق إلى حالة عدم التكيف.

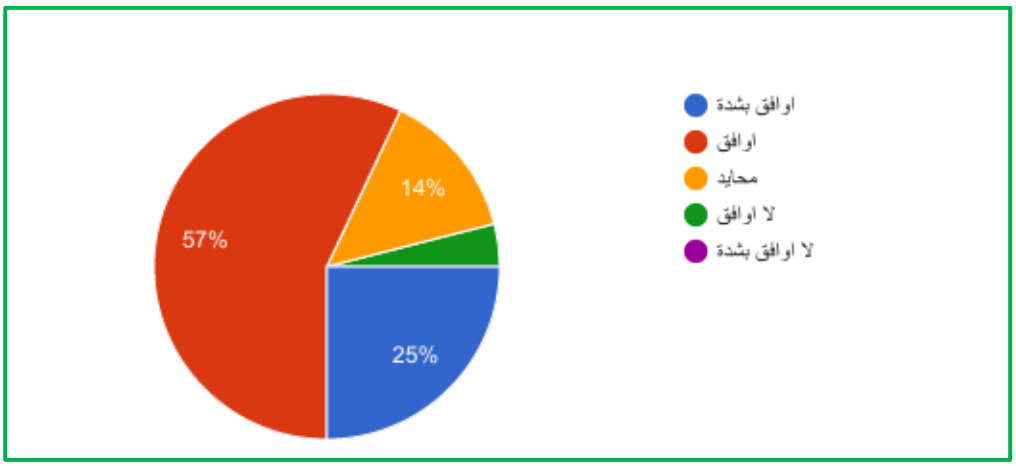

الشكل (٥١) اطفالي يتمكنون من الذهاب إلى المدرسة

تُظهر هذه النتائج ان نسبة ٨٢٪ من المستجيبين يقرون بأن أطفالهم يذهبون إلى المدرسة بانتظام. وهذه النسبة تعكس مؤشرين إيجابيين:

• نجاح الإدماج التعليمي: هذا الانتظام يؤكد ما ظهر في التحليل السابق حول توفر المدارس. فضلاً عن قدرة العائلات على إرسال أبنائها للمدرسة بانتظام والتي تدل على استقرار لوجستي (توافر المواصلات، قصر المسافة)، واستقرار مادي (القدرة على تحمل التكاليف البسيطة)، وأمان مستدام (غياب الخوف من إرسال الأطفال).

• التكيف كروتين: الانتظام في المدرسة هو دلالة قوية على العودة إلى الروتين والحياة الطبيعية، هذا الروتين يُعد حجر الزاوية في التكيف الاجتماعي للجيل الجديد، إذ يوفر لهم بيئة ثابتة للنمو ويقلل من تأثيرات الصدمات السابقة.

ومن الجدير بالإشارة إن نسبة المحايدين بلغت (١٤٪) وهي تمثل "نقاط تسرب" محتملة، إذ قد يكون انتظام أطفالهم متذبذبًا بسبب الأمراض، أو الحاجة للمساعدة في العمل العائلي، أو التحديات اللوجستية. ومعالجة هذه الفئة يضمن الشمولية الكاملة في الإدماج التعليمي.

المحور التاسع : الخدمات العامة

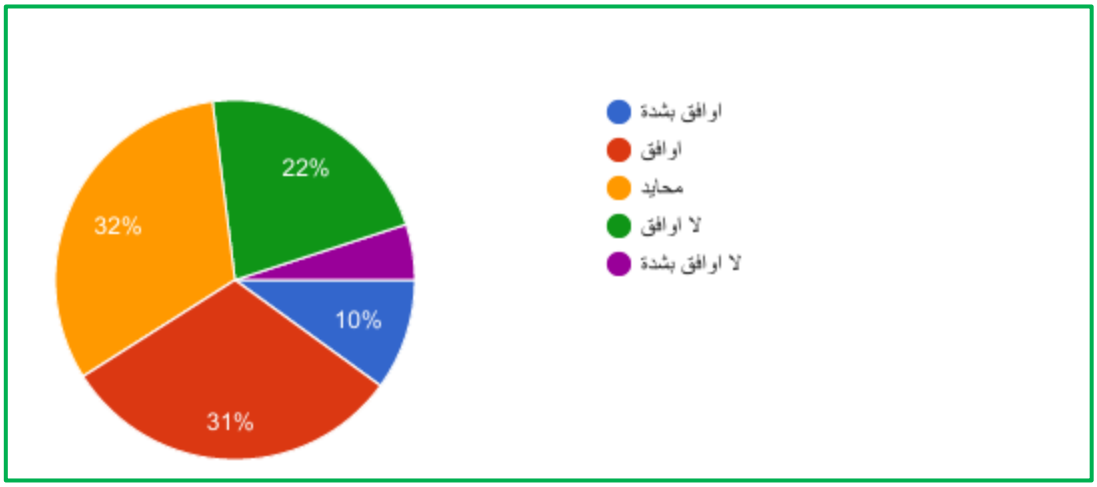

الشكل (٥٢) الخدمات الصحية متوفرة

تُظهر النتائج ان نسبة ٤١٪ من المستجيبين يقرون بتوفر الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها، وهذا يشير إلى أن جهود إعادة التأهيل أو تقديم الخدمات الطارئة قد نجحت في توفير حد أدنى من المرافق في بعض المناطق. هذا التوفر الجزئي هو عنصر رئيس في التكيف الأولي، إذ يقلل من القلق بشأن الطوارئ الصحية، مما يسمح للعائلات بالتركيز على الجوانب الأخرى من حياتها. في حين يمثل التحدي الأكبر: فجوة المحايدين والممتنعين (٥٩٪): هذه النسبة لا تقر بالتوفر أو سهولة الوصول، وهي تشكل الخطر الأكبر على استدامة الإدماج. فهؤلاء الأفراد يعانون إما من نقص المرافق الصحية (الكم)، أو من صعوبة الوصول (البعد الجغرافي أو التكاليف)، أو من جودة الخدمة المتدنية (النوع)، مما يفاقم المشكلات الصحية ويؤخر العلاج.

ومن ثمَّ يجب أن تتحول التدخلات من مجرد توفير المبنى (الكم) إلى ضمان جودة الأفراد والمعدات (النوع) وسهولة الوصول الجغرافي والاقتصادي، خاصة لاستهداف نسبة الـ ٥٩٪ التي لم تقر بالتوفر الكامل والسهل. فالإدماج الصحي المستدام هو الضمانة بأن العائدين يمكنهم الاهتمام بصحتهم والاستمرار في بناء حياتهم.

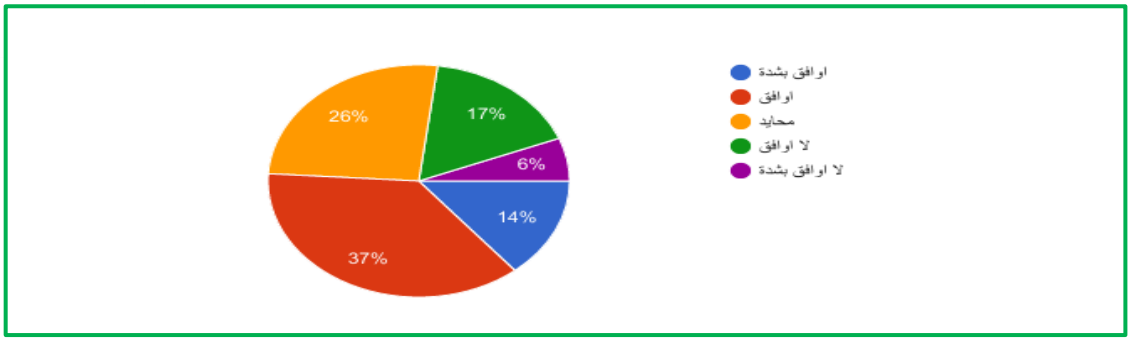

الشكل (٥٣) البنية التحتية للمدارس

تُظهر النتائج تبايناً في تقييم البنية التحتية للمدارس. فنسبة ٥١٪ تُوافق على أن البنية التحتية إما "جيدة" أو "مقبولة" وهذا الإقرار يُمثّل دافعاً قوياً للإدماج التعليمي، إذ أن المباني المستعادة أو الجديدة تزيد من جاذبية العودة وتُرسّخ قرار الاستقرار.

ومع ذلك، فإن نسبة لا يستهان بها تبلغ ٤٩٪ لديها تحفظات تُشير إلى أن التحدي لا يكمن فقط في توفر المدرسة، بل في جودة البنية التحتية وكفاءتها (مثل الاكتظاظ، نقص الفصول، أو عدم توافر المرافق الأساسية). وهذا القصور يُعيق جودة التكيف ويُبقي على جزء من المجتمع في بيئة تعليمية هشة، مما يهدد الاستدامة التعليمية للأجيال القادمة.

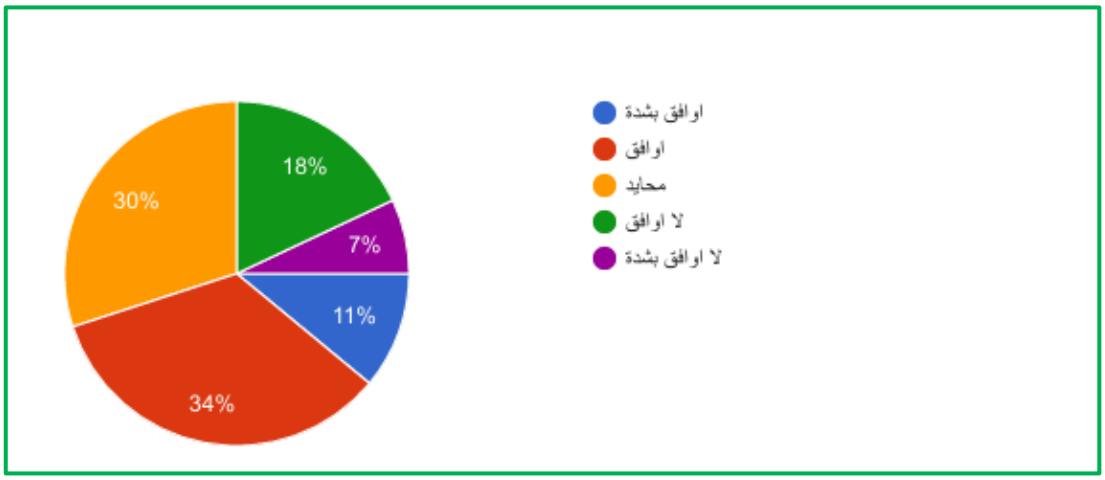

الشكل (٥٤) شبكة الطرق والمواصلات مهيأة وتخدم المنطقة جيدًا

الإقرار بتوفر شبكة الطرق والمواصلات يظهر بنسبة بلغت ٤٥٪ وهي نسبة لا بأس بها تُشير إلى استعادة حد أدنى من الطرق والمواصلات. وهذا التوفر ضروري للإدماج الاقتصادي، إذ يسهّل حركة الأيدي العاملة والبضائع ويُعزز التجارة المحلية، وهو أساس التكيف المعيشي. في المقابل تبلغ نسبة التحفظ والرفض حوالي

٥٥٪ إذ تبلغ نسبة الرفض الصريح (٢٥٪) والتي تُشير إلى أن مناطق واسعة ما زالت تُعاني من عزلة لوجستية. وهذا النقص في البنية التحتية للنقل يُعيق الوصول إلى الأسواق والخدمات الحيوية (كالصحة والتربية) مما يفرض عبئاً مالياً إضافياً على العائلات ويُعد مُعيقاً رئيسياً للإدماج الاقتصادي العادل.

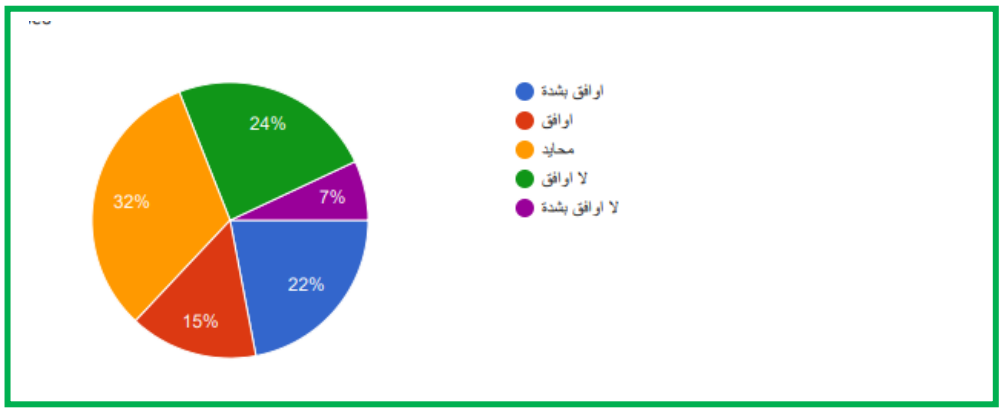

الشكل (٥٥) الحصول على الماء والكهرباء

يظهر الشكل (٥٥) ان نسبة ٣١٪ من المستجيبين يعتقدون انهم لا يواجهون أيّ مشكلة في الحصول على المياه والكهرباء ، في حين يجد الاخرون ان هناك مشكلة في الحصول على الخدمات، وهذا التحدي له تبعات على نواحي عدة منها :

- تأثيره على التكيف المعيشي: هذا التحدي يُمثّل أخطر عائق أمام التكيف اليومي والمستدام. المياه والكهرباء هما أبرز الخدمات الأساسية للبقاء و تعزيز الصحة العامة وعدم توفرهما يُفاقم الضغوط النفسية (كما ظهر في تحليل عدم التكيف النفسي)، ويزيد من الأعباء الصحية (الأمراض المنقولة بالمياه)، ويُعيق الإدماج الاقتصادي (لأن المشاريع الصغيرة والزراعة ترتكز عليهما).
- فجوة الخدمات: تظهر هذه النتيجة فجوة خدمات عميقة: بينما ٣١٪ ينفون بشدة وجود مشكلات، فإن ٢٢٪ يؤكدون وجودها، و٣٢٪ محايدون (مما قد يشير إلى توفر متقطع وغير موثوق). وهذا التوزيع يُشير إلى إدماج غير متكافئ؛ إذ أن جزءاً كبيراً من المجتمع لا يستطيع التكيف بكرامة بسبب انعدام الخدمات الرئيسة.

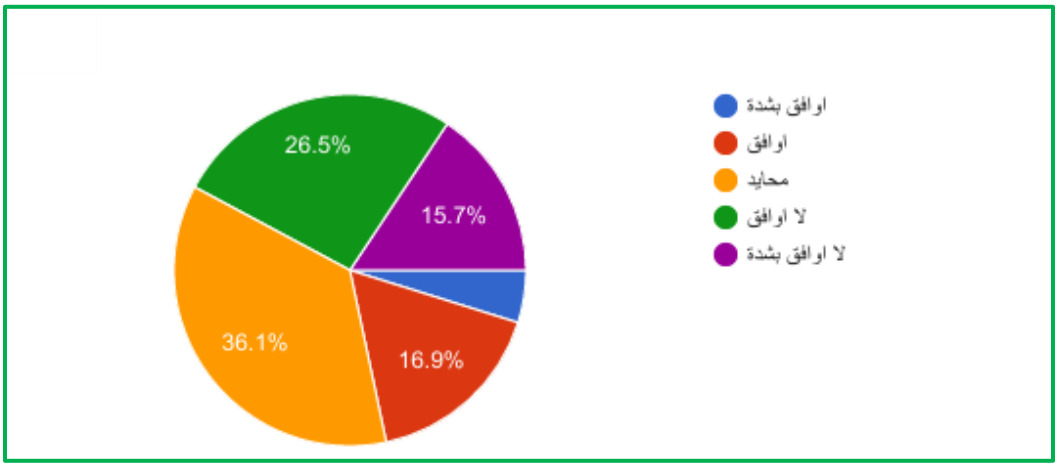

الشكل (٥٦) يحصل العائدون على مساعدات خدمية ودعم لوجستي

تُظهر النتائج أن قرابة نسبة ٤٢٪ لا يشعرون أن هناك آليات دعم وخدمات لوجستية فعالة وموثوقة لمساعدتهم في حال تعطل أو نقص الخدمات الأساسية (كالماء والكهرباء)، هذا القصور يُمثل نقطة ضعف حرجة تُعيق الإدماج المستدام، وغياب الدعم يؤثر على مفاصل عدة:

- تأثيره على التكيف المعيشي: غياب الدعم في حالات الطوارئ الخدمية يُفاقم الضغوط المالية على العائلات، إذ تُضطر إلى تحمل تكاليف الإصلاحات أو البحث عن بدائل مكلفة. هذا الاستنزاف للموارد الاقتصادية يُبقي العائلات في حالة هشاشة اقتصادية ويُعيق قدرتها على الإدماج الاقتصادي المستقر.
- الإدماج والعدالة: هذا القصور يُرسّخ فكرة "الإدماج غير العادل"، إذ يشعر العائد بأنه ليس مواطناً كامل الحقوق يستحق الدعم الرسمي في مواجهة الأزمات الخدمية، مما يُغذي انعدام الثقة في الإدارة المحلية.
- عدم الموثوقية : الدعم متقطع وغير مضمون؛ قد يصل في بعض الأحيان ويتأخر أو ينقطع في أوقات أخرى، مما يُبقي المستفيد في حالة من اليقين الهش.
- الشفافية وسهولة الوصول: العائدون لا يعرفون كيفية الوصول إلى هذا الدعم، أو أن إجراءات الحصول عليه معقدة وبيروقراطية، مما يجعل الدعم غير مُتاح عملياً.

وعليه فإن ضعف آليات الدعم والمساعدات الخدمية، الذي يرفضه ٤٢٪ ويشكك فيه ٣٦٪، يُعدّ عائقاً حاسماً أمام التكيف المعيشي. ويجب معالجة هذه الفجوة لضمان تحويل الأمان الأمني المنجز إلى أمان خدمي يُرسخ الثقة ويُسهّل الإدماج الفعال.

أسباب النزوح (سؤال مفتوح)

يظهر الشكل ادناه أسباب النزوح، اذ ان الأسباب الأمنية كانت الدافع الرئيس للنزوح، إذ ركزت الإجابات على أن تنظيم داعش الإرهابي والاعتداءات المرتبطة به شكّل السبب الرئيس لنسبة كبيرة من الحالات بما يقارب (٥٠٪)، تلاه القصف والعمليات العسكرية بنحو ٢٥٪، ثم الوضع الأمني العام/التهديدات المحلية بنحو ١٥٪، وأسباب أخرى (فقر، نقص خدمات) ١٠٪. وهذا التوزيع يبيّن أن النزوح كان في معظمه قسريًا بفعل عنف مسلح ومنظّم، لا نتيجة حرية اختيار أو حوافز اقتصادية.

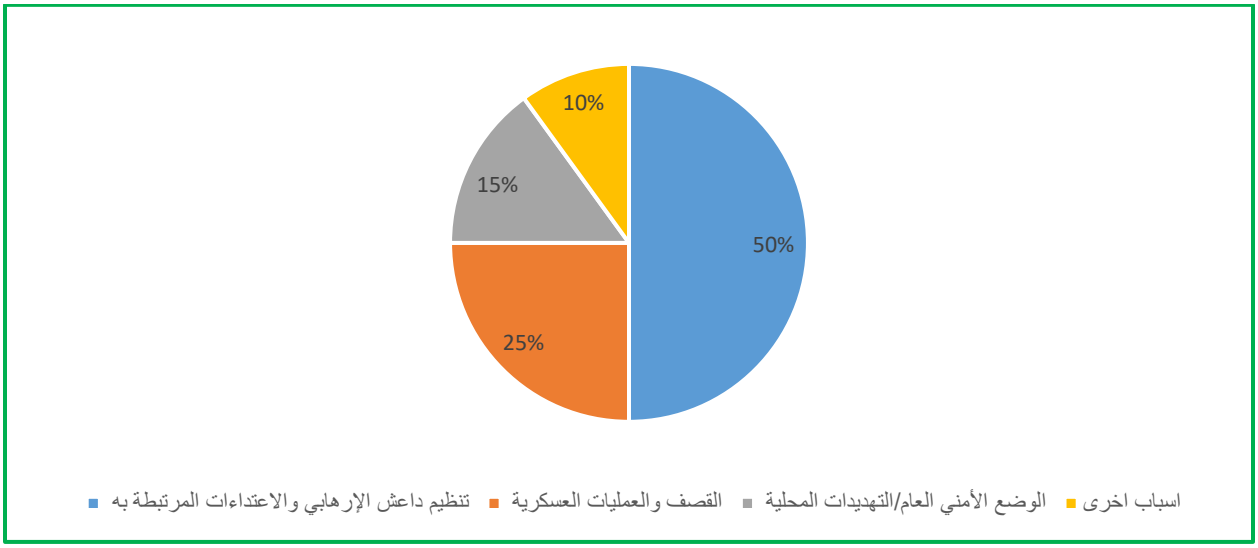

شكل (٥٧) اسباب النزوح

ومن ثمّ فإن هذا التحليل يبرز جوانب عدة:

١. علاقة سبب النزوح بطبيعة الاحتياجات بعد العودة؛ العائدون من النزوح بسبب عنف منظم يتحملون تبعات اجتماعية ونفسية أكثر عمقًا مقارنة بمن نزحوا لأسباب اقتصادية، وبالتالي فإنهم بحاجة لتدخلات مُصممة خصيصًا للحالة الأمنية.
٢. وجود فئة متأثرة بالعمليات العسكرية يشير إلى أن بعض الأضرار ناجمة عن القصف أو الأعمال المسلحة، ما يجعل التعويض وإعادة البناء قضايا إدارية فنية معقدة تستدعي توثيقًا دقيقًا للأضرار.

سؤال مفتوح/ أبرز تحديات العائدين بعد العودة

التحليل الموضوعي للإجابات المفتوحة أظهر أن أكثر التحديات تكرارًا هي: نقص الخدمات الأساسية (٤٧٪)، غياب التعويضات وإجراءات التعويض المعقدة (٣٢٪)، انعدام فرص العمل (٢٨٪)، وضعف الأمن

والثقة بالمؤسسات (١٥٪). هذه التكرارات تُجمل الصورة العامة لما يعيق الإدماج: مزيج من عوامل هيكلية (بنى تحتية مدمرة، إجراءات إدارية معقدة)، اقتصادية (فقدان الأصول والبطالة)، واجتماعية/ أمنية (تمييز، نزاعات).

أهمية هذه النتائج تكمن في أنها تضيف بُعدًا نوعيًا يوضح كيف يتقاطع الفقر المؤسسي مع نقص الخدمات لتوليد بيئة غير مواتية للاستقرار. علاوةً على ذلك، وجود نسبة لا يستهان بها تشير إلى التمييز والانتقام، ما يجعل من أسئلة العدالة والمصالحة جزءًا لا يتجزأ من أيّ استجابة فنية.

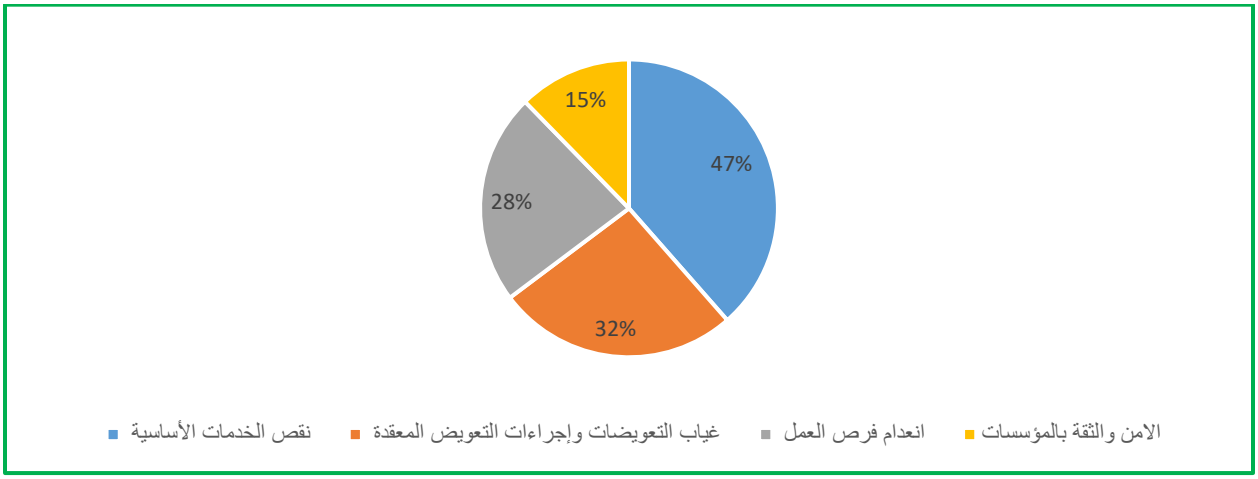

شكل (٥٨) تحديات التي تواجه العائدين

ولحلحلة هذه التحديات يجب ان تكون الاستجابة متزامنة ومتعددة القطاعات:

- حزمة تدخل سريعة تجمع بين إصلاح الخدمات الأساسية، إطلاق آليات تعويض شفافة وميسرة، وبرامج تشغيل مؤقتة.
- إرساء آليات مصالحة محلية ومؤسساتية ترافق عمليات إعادة التوزيع والدعم لضمان قبول اجتماعي.
- إرساء منظومة متابعة وطنية (حصر عائلي/قواعد بيانات) لتتبع استفادة الأسر من التعويضات والخدمات والوظائف.
- اعتماد مقياس شامل للهشاشة يستخدم في توجيه الموارد بحيث تُمنح الأولوية لمن فقدوا المسكن والعمل ولمن يواجهون تمييزًا.

هذا المزيج المتكامل سيحوّل العودة إلى عملية استقرار مستدام.

العقبات أمام غير العائدين – سؤال مفتوح

هذا السؤال يهدف إلى استخلاص وفهم شامل للعوائق والتحديات التي يواجهها الأفراد الذين نزحوا بسبب الصراع، وتمنعهم من العودة إلى ديارهم ومناطقهم الأصلية التي تم تحريرها. الإجابات التي تم جمعها (٩٣ استجابة) تشير إلى وجود مجموعة معقدة ومتعددة الأوجه من المشكلات، توضح هذه الاستجابات أن عملية العودة ليست مجرد قرار شخصي، بل هي مرتبطة بثلاثة أضلاع رئيسة: الأمن، الاقتصاد، والخدمات. لا يمكن الفصل بينها، حيث:

١. التهديد الأمني والاجتماعي (كالخوف من الثأر، والرفض العشائري، والموافقات الأمنية) يمنع النازح من اتخاذ خطوة العودة من الأساس.

٢. الدمار المادي وغياب الخدمات (تهدم المنازل، وسوء الخدمات، والبطالة) يزيل البنية التحتية الأساسية للحياة الكريمة، حتى لو سمح للنازح بالعودة.

٣. العقبات الإدارية والقانونية (الوثائق الثبوتية والتعويضات) تعيق قدرة النازح على استعادة حياته المدنية والقانونية والاقتصادية بشكل طبيعي.

الحل يتطلب استراتيجية شاملة تعالج هذه المحاور الثلاثة بالتوازي: العدالة التصالحية والمصالحة المجتمعية، إعادة الإعمار الفوري للمنازل والخدمات الأساسية، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية للنازحين والتعويضات.

ان أسباب عدم عودة بعض النازحين إلى مناطقهم، وأهمها غياب الأمن، نقص الخدمات، عدم التعويض، والخوف من الانتقام. فمن التحليل البنيوي فان هذه العقبات تنقسم إلى مادية (السكن، الخدمات، العمل) ومعنوية (الخوف، الوصمة، النزاعات العشائرية). ومعالجة الأولى تتطلب موارد مالية ومشاريع إعمار، أما الثانية فتحتاج جهود مصالحة وعدالة اجتماعية. واستمرار هذه العقبات يعني أن العودة لم تتحول بعد إلى خيار مستدام. والمطلوب هو تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات عبر آليات قانونية واضحة للتعويض، وإجراءات أمنية شفافة تحمي العائدين من أي ملاحقة أو تمييز.

ثالثاً : المقابلات الميدانية

تُعد المقابلات الميدانية واحدة من الأدوات النوعية الرئيسة في دراسة ظاهرة إدماج العائدين في مناطق العودة، إذ تُسهم في تقديم صورة واقعية دقيقة عن التحديات اليومية التي تواجه الأسر العائدة، ومدى قدرتها على التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي في ظل الظروف المحلية المتباينة بين منطقة وأخرى. ومن خلال تحليل مضمون المقابلات، يمكن ملاحظة أن العودة في العراق ما تزال تُراوح بين النجاح الجزئي والتحديات المركبة التي تُقيد الادماج التام. فالكثير من العائدين يعيشون أوضاعًا اقتصادية هشة، ويواجهون صعوبات في الحصول على فرص عمل مستقرة، أو في استعادة الوثائق الرسمية والخدمات الأساسية، فضلًا عن استمرار آثار النزوح النفسية والاجتماعية.

وبصفة عامة فقد كشفت المقابلات أن عودة النازحين ليست مجرد انتقال مكاني، بل عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والنفسية، وتتطلب استجابة متكاملة تتجاوز الإغاثة الآنية نحو بناء القدرات وتمكين العائدين على المدى الطويل. كما أظهرت أن نجاح العودة لا يُقاس فقط بعودة الأسر إلى مساكنها الأصلية، وإنما بمدى ادماجها الفعلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقدرتها على استعادة الشعور بالاستقرار والانتماء والثقة بالمؤسسات المحلية.

١- وضع العائدين في محافظة كركوك

أُجرى الباحثين سلسلة من المقابلات الميدانية في محافظة كركوك- والذي اتخذها الباحثين انموذجاً لكثرة العائدين وتنوعهم واختلاف التحديات التي تواجههم- مع عينة مكونة من (١٠) عوائل عائدة، نصفها من سكان المحافظة الأصليين الذين عادوا إلى منازلهم بعد تحسن الأوضاع الأمنية والخدمية، والنصف الآخر من العوائل القادمة من محافظات الأنبار وصلاح الدين بعد عودتهم من مخيم الهول. وقد هدفت هذه المقابلات إلى تحليل واقع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والنفسي في مناطق العودة، ورصد الفروق بين فئات العائدين المحليين والعائدين من مناطق أخرى.

١.٢ الخلفية العامة للنزوح والعودة

أظهرت المقابلات أن سنوات النزوح تركزت بين عامي (٢٠١٤–٢٠١٧)، وهي فترة النزاعات المسلحة واحتلال بعض المناطق من قبل الجماعات الإرهابية. وتراوحت مدة النزوح بين سنة وثماني سنوات بمتوسط (٤.٥) سنة، ما يعكس طول أمد الانقطاع عن البيئة الأصلية. وكانت مدة النزوح للعوائل المحلية أقصر نسبيًا، بينما امتدت للعائدين من الهول لأكثر من خمس سنوات، مما أثّر على مستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي بعد العودة.

١.٢ دوافع النزوح والتحديات اللاحقة

اتفق معظم المشاركين على أن انعدام الأمن والخوف من العنف كان السبب الرئيس للنزوح، تلاه فقدان المأوى والرزق وتدهور الخدمات العامة. هذه العوامل القسرية خلفت آثارًا نفسية طويلة الأمد تمثلت في القلق واضطرابات ما بعد الصدمة، سيما لدى النساء والأطفال الذين عاشوا في المخيمات لفترات طويلة.

١.٣ التكيف الاجتماعي

أفاد نحو (٨٠٪) من العوائل بشعورهم بتكيف تدريجي مع المجتمع المحلي بعد العودة، بينما أشار (٢٠٪) إلى استمرار شعورهم بالعزلة أو ضعف القبول الاجتماعي، لاسيما بين العوائل القادمة من خارج المحافظة. وأظهرت المقابلات أن التنوع الثقافي والعرقي في كركوك ساعد في تقليل التوترات، لكنه في الوقت ذاته فرض تحديات في بناء الثقة المتبادلة بين السكان الأصليين والعائدين. ويبرز من ذلك ضرورة إطلاق برامج حوار مجتمعي وأنشطة مشتركة تعزز التماسك الاجتماعي وتدعم ثقافة التعايش.

١.٤ الواقع الاقتصادي وفرص العمل

بيّنت المقابلات أن (٤٠٪) فقط من أفراد العينة تمكنوا من الحصول على عمل بعد العودة، معظمهم في وظائف مؤقتة الدخل مثل العمل في البناء أو التجارة الصغيرة أو الخياطة. أما

الباقون فظلوا دون فرص عمل بسبب ضعف مهاراتهم المهنية وفقدان وثائقهم التعليمية والمهنية أثناء النزوح. هذا يعكس قلة البرامج الحكومية الفعالة للتمكين الاقتصادي، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات العاملة في مجال التدريب والتشغيل.

١.٥ الدعم النفسي والاجتماعي

أكد نحو (٨٠٪) استمرار معاناتهم من آثار نفسية سلبية ناجمة عن تجربة النزوح، مثل القلق والاكتئاب واضطرابات مابعد الصدمة واضطرابات النوم والخوف من المستقبل. ولم تُسجّل سوى حالات محدودة تلقت دعماً نفسياً متخصصاً من منظمات دولية، ما يدل على الحاجة الملحة لإنشاء مراكز دعم نفسي مجتمعية تُعنى بإعادة التأهيل النفسي للعائدين وأطفالهم.

١.٦ الخدمات العامة والوثائق الثبوتية

أشار نصف العوائل إلى معاناتهم من صعوبات في استصدار أو تجديد الوثائق الرسمية، مما حال دون تسجيل أبنائهم في المدارس أو الحصول على المساعدات الحكومية. كما واجهت (٣٠٪) من الأسر نقصًا في الخدمات الرئيسة كالماء والكهرباء والرعاية الصحية، لا سيما في الأحياء النائية . هذه التحديات الخدمية تعيق استدامة العودة وتحد من فرص الاستقرار المستدام.

١.٧ الدعم الحكومي والمجتمعي

بيّنت المقابلات أن (٨٠٪) من العوائل لم تتلقَ أي دعم مالي حكومي منتظم بعد العودة، باستثناء منح محدودة لمرة واحدة. في المقابل، اعتمدت غالبية الأسر على مساعدات المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. هذه النتائج تبرز محدودية التدخل الحكومي واستمرار الاعتماد على الدعم الخارجي في مراحل ما بعد العودة.

١.٨ الوضع الأمني المحلي

أبدت معظم العوائل (٨٠٪) شعورًا نسبيًا بالأمن والاستقرار في مناطقها الحالية، خصوصاً في الأحياء الحضرية المستقرة، بينما عبّر البعض عن قلقهم من تجدد التوترات أو ضعف الثقة في

الأجهزة الأمنية. ويُلاحظ أن العوائل المحلية أبدت ثقة أكبر بالوضع الأمني مقارنة بالعائدين من الهول الذين ما زالوا أكثر تحفظًا بسبب تجاربهم السابقة.

يتضح مما تقدم أن نتائج المقابلات أكدت أن عملية العودة في محافظة كركوك ما تزال جزئية وغير مكتملة، إذ لا تزال الأسر العائدة تواجه تحديات متشابكة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والخدمية، مما يستدعي تدخلات حكومية أكثر شمولاً واستدامة. وتوصي النتائج بضرورة وضع برنامج وطني متكامل لإعادة إدماج العائدين يركز على ثلاث أولويات رئيسة:

- التمكين الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة وربط التدريب باحتياجات سوق العمل المحلي.
- تسهيل إجراءات إصدار الوثائق الثبوتية عبر مراكز خدمة متنقلة وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي من خلال إنشاء مراكز مجتمعية تقدم خدمات تأهيل للعائدين وأطفالهم.

كما تدعو النتائج إلى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في مناطق العودة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية لضمان استدامة الدعم وتحقيق تعافٍ فعلي للعائدين على المدى الطويل.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

اولاً: استنتاجات عامة

١. تشابك التحديات الهيكلية: عملية إعادة الإدماج تعاني من تداخل معقد بين العقبات الأمنية (انعدام الثقة والوصم)، والاجتماعية (هشاشة المصالحة)، والاقتصادية (البطالة والفقر)، والمادية (دمار البنية التحتية والخدمات).

٢. هشاشة الإدماج وعدم استدامته: العودة الحالية هي في الغالب عودة هشة وليست إدماجاً مستداماً، اذ يظل العائدون عرضة للنزوح بسبب عدم معالجة الجذور الهيكلية للنزاع وتدني فرص التكيف الاقتصادي والاجتماعي.

٣. قصور الحوكمة المحلية: هناك ضعف بنيوي في قدرة المؤسسات والإدارات المحلية على إدارة تعقيدات النزاعات المجتمعية، وتسريع إجراءات التعويضات، وضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات.

٤. فجوة بين الإغاثة والتنمية: البرامج الحالية يغلب عليها التركيز على الإغاثة الطارئة قصيرة الأمد، مما يخلق حالة من الاعتماد على المساعدات ويفشل في بناء صمود المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية الذاتية المستدامة.

٥. انعدام الثقة كعائق معرفي: يمثل انعدام الثقة بين العائدين والمجتمعات المضيفة وبين الأفراد والسلطات التحدي الأبرز، مما يعيق نجاح أي مبادرات مصالحة مجتمعية لا تستند إلى أساس مادي وقانوني.

٦. تفاقم عوامل المناخ: يظهر التغير المناخي (الجفاف وشح المياه) كعامل ضغط جديد يهدد سبل العيش الزراعية والريفية في مناطق العودة الهشة، مما يرفع احتمالية النزوح "المناخي" مستقبلاً.

٧. الضعف الخاص بالنوع الاجتماعي: تواجه النساء، وخاصة المعيلات للأسر، تحديات مضاعفة تشمل الصدمة النفسية، والتمييز في سوق العمل، وصعوبة الوصول إلى الحقوق القانونية والوثائق، مما يجعلهن الأكثر عرضة للفقر.

ثانياً: استنتاجات الاطار العملي

١. يشير الإطار العملي للدراسة إلى وجود تفاوت جوهري في قدرة العائدين على الادماج؛ إذ تُظهر البيانات أن نسبةً منهم تمتلك قابلية أعلى للادماج بالمجتمع المحلي مقارنة بغيرهم، وهو ما يعكس تأثير العوامل الاجتماعية–الاقتصادية، ومستوى الدعم المؤسسي، وطبيعة البيئة المستقبِلة. كما يكشف ذلك عن غياب حالة تجانس في تجارب الادماج، ما يستدعي وضع تدخلات متمايزة تستجيب لاحتياجات كل فئة.

٢. تُظهر نتائج الاسنبيان ضعفًا واضحًا في فاعلية البرامج الحكومية وبرامج المنظمات الدولية في تلبية الاحتياجات الفعلية للعائدين، إذ إن ما تقدمه المؤسسات من خدمات لا يغطي سوى جزء يسير من المتطلبات الفعلية للادماج، الأمر الذي يؤدي إلى ثغرات حرجة في الخدمات الاجتماعية، وفرص العمل، والدعم النفسي، وبناء الثقة.

٣. تكشف الدراسة عن استمرار تحديات بنيوية – اقتصادية وخدمية – تتصدر المشهد، أبرزها: البطالة، ضعف البنى التحتية، محدودية الدعم النفسي–الاجتماعي، وضعف الروابط المجتمعية. وتؤكد النتائج أن هذه العوامل لا تزال تُنتج آثارًا تراكمية تُعيق استقرار العائدين وتحدّ من قدرتهم على الإدماج الفعّال.

٤. هشاشة رأس المال الاجتماعي للعائدين واستمرار فجوات الثقة، اذ أن العلاقات الاجتماعية بين العائدين والمجتمعات المضيفة لا تزال متذبذبة وغير مستقرة، إذ يعاني العديد من الأفراد من ضعف شبكات الدعم المحلية ووجود حساسيات اجتماعية متراكمة، ما يؤدي إلى بطء بناء الثقة المجتمعية، ويؤثر سلبًا على فرص المشاركة المجتمعية وإعادة الإدماج.

٥. بيّنت الدراسة قلة برامج حماية اجتماعية متكاملة، وضعف آليات المتابعة والتقييم للمبادرات الحكومية والمؤسساتية، يجعل العديد من العائدين عرضة للحرمان والفقر والتهميش. ويعكس ذلك ضرورة بناء نموذج حماية شاملة يُراعي استدامة الدعم بدل الاقتصار على التدخلات الطارئة أو قصيرة الأجل.

٦. ضعف مستوى التوعية والخدمات النفسية–الاجتماعية، اذ أن خدمات الدعم النفسي والاجتماعي – رغم أهميتها – لم تحظَ بالتركيز الكافي، ما يؤدي إلى استمرار حالات الضغط النفسي، واضطرابات التكيّف، وضعف القدرة على التعامل مع الصدمات لدى العائدين. ويظهر أن غياب هذا النوع من التدخلات يُشكل عاملًا بنيويًا مؤثرًا في إبطاء عملية الادماج الاجتماعي وإعادة التأقلم.

ثالثاً: التوصيات

ان اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة يمكن تلخيصها بالاتي:

- **التوصيات العامة:**

١. ضرورة اعتماد مقاربة وطنية شاملة لإعادة إدماج النازحين العائدين، تقوم على التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والنفسية، وبما يضمن الانتقال من الاستجابة الإنسانية المؤقتة إلى التنمية المستدامة.

٢. أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بما يساهم في توحيد الجهود وتقليل الازدواجية في البرامج والمشاريع الموجهة للعائدين.

٣. ضرورة ربط برامج إعادة الإدماج بخطط التنمية الوطنية والمحلية، وعدم التعامل معها بوصفها برامج إغاثية منفصلة عن السياسات التنموية العامة.

٤. أهمية إدماج البعد النفسي والاجتماعي ضمن برامج إعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر هشاشة كالنساء والأطفال وكبار السن.

٥. ضرورة تعزيز دور المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ برامج الإدماج، بما يضمن استجابة البرامج لاحتياجات السكان الفعلية ويعزز التماسك الاجتماعي.

- **التوصيات الخاصة:**

أولاً – وزارة الهجرة والمهجرين:

١. توصي الدراسة وزارة الهجرة والمهجرين بإنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة تتضمن أعداد العائدين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

٢. تطوير برامج دعم طويلة الأمد تستهدف تمكين العائدين اقتصادياً بدلاً من الاقتصار على المساعدات المؤقتة.

٣. تعزيز التنسيق مع الوزارات القطاعية والحكومات المحلية لضمان تكامل الخدمات المقدمة للعائدين.

ثانياً – وزارة التخطيط:

٤. توصي الدراسة وزارة التخطيط بتطوير مؤشرات قياس خاصة بمدى تحقق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في مناطق العودة.

٥. إجراء مسوح ميدانية لقياس احتياجات العائدين ومستوى استقرارهم.

ثالثاً – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

٦. توصي الدراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل العائدين الأكثر هشاشة.

٧. تنفيذ برامج تدريب مهني تستجيب لاحتياجات سوق العمل المحلي في مناطق العودة.

٨. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعائدين من خلال القروض الميسرة وبرامج التمويل الأصغر.

رابعاً – وزارة الصحة:

٩. توصي الدراسة وزارة الصحة بإدراج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن حزمة الخدمات الرئيسة المقدمة للعائدين.

١٠. تأهيل المراكز الصحية في مناطق العودة وتوفير الكوادر المتخصصة للتعامل مع آثار الصدمات.

خامساً – وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي:

١١. توصي الدراسة وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بوضع برامج تعليمية تعويضية لمعالجة الفاقد التعليمي لدى الأطفال والشباب العائدين.

١٢. إعادة تأهيل المدارس والبنى التعليمية في مناطق العودة لضمان بيئة تعليمية آمنة ومستقرة.

سادساً – الحكومات المحلية:

١٣. توصي الدراسة الحكومات المحلية بتشكيل لجان محلية مختصة بمتابعة ملف إعادة الإدماج تضم ممثلين عن الدوائر الخدمية والمجتمع المحلي.

١٤. توجيه الموازنات المحلية نحو مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية في مناطق العودة.

سابعاً – منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية:

١٥. توصي الدراسة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بالانتقال من البرامج الإغاثية قصيرة الأمد إلى برامج بناء المنعة والصمود وسبل العيش المستدامة.

١٦. توصي الدراسة هذه المنظمات بتعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية المحلية لضمان استدامة التدخلات.

قائمة المصادر

١. البنك الدولي، "التشخيص المنهجي للعراق"، ٢٠٢١
٢. البنك الدولي،٢٠٢٤)، " التكيف مع الصدمات المتعددة: استراتيجيات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للنازحين العائدين في العراق في ظل تغير المناخ".
٣. تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ٢٠٢٣.
٤. تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، التمويل الإنساني ٢٠٢٣.
٥. جاسم، سيف عبد الكريم، ٢٠١٩، الإدماج الاجتماعي للنازحين ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيقه: دراسة ميدانية في مخيمات أربيل.
٦. الجبوري والعبيدي، ٢٠٢٢.
٧. الجبوري، علي عبد الله، والعبيدي، سهاد كاظم، ٢٠٢٢، "التحديات الاقتصادية وأثرها على إعادة إدماج النازحين العائدين في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية في محافظتي صلاح الدين وكركوك".
٨. حافظ، بطرس،التكيف والصحة النفسية للطفل، دار المسيرة الطباعة،عمان، ط١، ٢٠٠٨.
٩. الخفاجي، عبد الرحمن طه، وهادي، سارة قاسم، ٢٠٢٣، ب "دور التعليم في تعزيز التكيف الاجتماعي لأطفال النازحين العائدين: دراسة ميدانية في مخيمات ومناطق عودة مختارة بمحافظة نينوى".
١٠. الداهري, صالح حسن، مبادئ الصحة النفسية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥.
١١. دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ،٢٠٠٤.
١٢. زيدان، محمد مصطفى،السلوك الاجتماعي وأصول الإرشاد النفسي، دار الاتحاد العربي، مصر،١٩٦٥م.
١٣. الطائي، حسين علي كاظم، ٢٠٢١، "الإدماج الاجتماعي للنازحين في محافظة نينوى بعد العودة".
١٤. طحان، محمد، مبادئ الصحة النفسية، دار العلم للنشر ، دبي، ط٢ ،١٩٨٧م .
١٥. الطيب، احمد محمد,الادارة التعليمية (اصولهأوتطبيقاتها المعاصرة)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٩م.
١٦. عبد الرزاق، إسراء نوري، ٢٠٢٠، التحديات الاجتماعية لإعادة إدماج النازحين في محافظة الأنبار".
١٧. عطية، نوال محمد، علم النفس والتكيف الاجتماعي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة ،ط١ ، ٢٠٠١ .
١٨. علي النداوي، "البنية الاجتماعية والقبلية في العراق بعد ٢٠٠٣"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
١٩. الكيلاني، مها، ٢٠١٩ ، "إشكالية العودة الطوعية والاندماج المجتمعي للنازحين في سياقات ما بعد الصراع: دروس مستفادة من تجارب عربية (العراق، سوريا، اليمن)"
٢٠. المجلس النرويجي للاجئين (NRC) و COSIT، مسح الاحتياجات الاقتصادية ٢٠٢٣.
٢١. مركز جنيف الدولي للعدالة (GICJ), تقرير حالة العائدين في العراق, ٢٠٢٢.
٢٢. مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP) بالشراكة مع مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد) (٢٠٢٣).
٢٣. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٣
٢٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠٢٢
٢٥. المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق, التقرير السنوي ٢٠٢٣.
٢٦. المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة الأولى، ٢٠١٤.
٢٧. المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١١؛ جرازداني، ٢٠١٣).
٢٨. المنظمة الدولية للهجرة، الجولة ١٣٢ من مصفوفة تتبع النزوح في العراق، ٢٠٢٣
٢٩. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة ١٢٤ من مصفوفة تتبع النزوح، ٢٠١٧.
٣٠. منظمة الشفافية الدولية ٢٠٢٣: Iraq.

٣١. منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٠"؛ وزارة الصحة العراقية ومنظمة "أطباء بلا حدود" (MSF), تقارير ميدانية متعددة حول الصحة النفسية في نينوى)
٣٢. منظمة العمل الدولية (ILO) "تقييم أثر الصراع مع داعش على سوق العمل في العراق"، ٢٠١٩.
٣٣. منظمة اليونيسف ووزارة البلديات, تقييم المياه والإصحاح ٢٠٢٣.
٣٤. هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، برنامج الاغذية العالمي WFP ، مسح الأمن الغذائي ٢٠٢٣.
٣٥. هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مسح القوى العاملة ٢٠٢٣.
٣٦. هيئة المستشارين (PMS)، تقييم السياسات ٢٠٢٣.
٣٧. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣.
٣٨. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣، تقرير ديوان الرقابة.
٣٩. وزارة البيئة ، التقرير الوطني عن تغير المناخ ٢٠٢٢، البنك الدولي،٢٠٢٤.
٤٠. وزارة التخطيط ، تقرير الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٢.
٤١. وزارة التربية، تقرير التعليم في الطوارئ ٢٠٢٣، وزارة البلديات، تقييم البنية التحتية ٢٠٢٣.
٤٢. وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، تقرير صحة النازحين ٢٠٢٣.
٤٣. وزارة الصحة/WHO، ٢٠٢٣.
٤٤. وزارة الهجرة والمهجرين، التقرير السنوي ٢٠٢٣.